

# وَصْلُ الْأَخْيَارِ إِلَى أَصْوَلِ الْأَجْنَارِ

تألّف  
الشّيخ حسّان بن عبد الصمد الحارثي الباتلي  
المنـٰقـٰشـٰسـٰنـٰة ٩٨٤ م

بِحِكْمَةِ  
جَعْفرِ الْمَاجَهِدِيِّ - عَطْلَامِ اللَّهِ الرَّسُولِ



جميع الحقوق محفوظة  
للعتبة الحسينية المقدّسة  
الطبعة الأولى - ٢٠١٥ هـ ١٤٣٦ م

وصول الأخبار إلى أصول الأخبار  
الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي  
تحقيق: جعفر المجاهدي - عطاء الله الرسولي



# وَصُولُ الْحَيْلَةِ إِلَى صُولِ الْأَخْبَارِ

تألِيف

الشِّيْخُ حُسَيْنُ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْحَارِثِ الْعَامِلِيِّ  
الموافق لسنة ٩٨٤ هـ

تَحْقِيق

جَعْفَرُ الْمُجَاهِدِيِّ - عَطَاءُ اللَّهِ الرَّسُولِيِّ

إِشْرَافُ

مُجْمِعُ الْأَمَامِ الْحَسَنِ الْعَابِدِ لِتَحْقِيقِ تِراثِ هَذَا الْبَيْتِ



مركز كربلاء للدراسات والبحوث  
مجمع الإمام الحسين ع العلمي  
لتحقيق تراث أهل البيت ع

كربلاء المقدّسة - شارع السدرة - فندق دار السلام  
هاتف: ٠٧٧١١٧٣٣٢٥٤  
E-mail: majmaa1435@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المجمع

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد وآلته الطيبين الطاهرين وللعن الدائمة على أعدائهم أجمعين.

كتابنا هذا المسمى بـ «وصول الأخيار إلى أصول الأخبار» للشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي، يحتوي على تاريخ تدوين الحديث في زمان رسول الله ﷺ وما لاقاه المحدثون والمدونون للحديث الشريف من معاناة بعد وفاته عَزَّلَهُ اللَّهُ عَزَّلَهُ، فأحرقت الكتب وهدمت الدور وقتل المحدثون، كل هذه المعاناة من أجل حبّ محمد وآل محمد عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ، ومؤلف كتابنا هذا تسلسل بالأحداث تسلسلاً متناسقاً، والذي قل من يكتب عن هذا الموضوع.

وقد تبنّى تحقيق هذا السفر الرائع فضيلة الشيخ جعفر المجاهدي وعطاء الله الرسولي فجزاهم الله خيراً جزاء المحسنين، فللهم درهماً وعلى العترة الطاهرة أجرهما.

والحمد لله أولاً وأخراً وصلى الله على حبيبه محمد وآلته الطاهرين.

مجمع الإمام الحسين عَلَيْهِ الْكَلَمُ العلمي

لتحقيق تراث أهل البيت عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ



## مقدمة التحقيق

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي من علينا بنعمة العلم، ووفقنا لمعرفة الحقائق، وأعانا على نشر الحق، والصلة والسلام على أشرف الأنبياء وأفضل السفراء أبي القاسم المصطفى محمد ﷺ الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين. أمّا بعد، فقد بُعث رسول الله ﷺ ومن يُحسن الكتابة في أرض الجزيرة قليلون جدًا، حتّى كان الكتاب في مكّة المكرّمة يُعدون على الأصابع.

ولما هاجر رسول الله الأعظم ﷺ إلى المدينة حتّى المسلمين على تعلّم الكتابة. ولما وقعت غزوة بدر وأسر المسلمون فيها عدداً من المشركين، كان فيهم من يُعرف الكتابة، فجعل رسول الله ﷺ فكاك أسرهم تعليمهم عشرةً من صبيان المسلمين القراءة والكتابة<sup>(١)</sup>.

فكان رسول الله ﷺ أول ناشر للكتابة في الإسلام، وكتب في عصره وعهده صحائف، منها:

١ - صحيفة علي بن أبي طالب علیه السلام، وهو أول كتاب جُمع فيه العلم عن رسول الله ﷺ.

---

(١) تاريخ الخميس ١: ٣٩٥، مسند أحمد ١: ٤٠٨/٢٢١٧، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٢٢، نهاية الأربع للنويري ١٧: ٥٦، المنتظم لابن الجوزي ٣: ١١٠، السيرة الحلبية ٢:

٢ - صحيفة أبي رافع، قال النجاشي : لأبي رافع كتاب السنن ، والأحكام والقضايا<sup>(١)</sup>.

٣ - صحيفة عبدالله بن عمرو ، وقال : كنت أكتب كلّ شيءٍ سمعه عن رسول الله ، أريد حفظه ، فنهتني قريش وقالوا : تكتب كلّ شيءٍ سمعته عن رسول الله ، ورسول الله بشر يتكلّم في الغضب والرضا ، فأمسكت عن الكتاب وذكرت ذلك لرسول الله ، فأوّل ما يأصبعه إلى فيه ، وقال : «أكتب فهو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلّا حق»<sup>(٢)</sup>.

٤ - صحيفة سعد بن عبادة الأنباري<sup>(٣)</sup>.

٥ - صحيفة جابر بن عبد الله الأنباري . ذكرها ابن سعد في طبقاته<sup>(٤)</sup> وعبد الرزاق في مصنفه<sup>(٥)</sup>.

هذه الصحف وما ورد من إجازته بل أمره بالكتابة كثير ، منها :

١ - «أكتبوا ولا حرج»<sup>(٦)</sup>.

٢ - «قيدوا العلم بالكتاب»<sup>(٧)</sup>.

٣ - «استعن بيمينك»<sup>(٨)</sup>.

(١) رجال النجاشي : ٦.

(٢) سنن الدارمي ١ : ٨٥ / ٤٨٤ ، سنن أبي داود ٤ : ٤١ . ٣٦٤٦ / ٤١

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٦ : ١٦ - ١٧ / ٥٣٦٢ ، مستند أحمد ٦ : ٢١٩٥٤ / ٢٨٥ .

(٤) طبقات ابن سعد ٧ : ٢٢٩ .

(٥) المصنف لعبد الرزاق ١١ : ١٨٢ / ٢٠٢٧٧ .

(٦) تقيد العلم : ٧٢ - ٧٣ ، مجمع الزوائد ١ : ١٥١ ، كنز العمال ١٠ : ٢٢٢ / ٢٩٢٢٢ .

(٧) محسن الاصطلاح : ١٦٧ .

(٨) منية المرید : ٢٦٧ - ٢٦٨ ، تقيد العلم : ٦٦ - ٦٧ ، الجامع الكبير للترمذی ٤ :

. ٢٩٣٠٥ / ٢٤٥ : ١٠ ، كنز العمال ٢٦٦٦ / ٤٠١

واستمر أمر الشيعة على إباحة التدوين حتى جاء عصر الإمام الصادق عليه السلام، وبلغ طلاب مدرسته أكثر من أربعة آلاف رجل<sup>(١)</sup>. وجمع أسماءهم ابن عقدة في كتاب مستقل<sup>(٢)</sup>. وكتبوا من حديث جده رسول الله عليه السلام أربعماة كتاب عرفت عند الشيعة بالأصول الأربعماة، وقد تضمنها الموسوعات الحديثية المؤلفة بعد هذه الفترة، وبقيت جملة منها إلى هذا الزمان، فظهرت الكتب الجامعية التي سُمّيت بأسماء مختلفة مثل «الكافي» و«من لا يحضره الفقيه» و«التهذيب» و«الاستبصار» و«بحار الأنوار» و«وسائل الشيعة» وغيرها. لكنها لم تسم بـ «الصحاح»، بخلاف كتب العامة كـ «صحاح السنة» وغيرها.

وقد بلغ ما دوّنته الشيعة من الحديث الشريف منذ عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى عهد الإمام الحسن العسكري عليهما السلام ستة آلاف كتاب، وفي عصر الغيبة بدأ علماء الشيعة المدونات الحديثية السابقة من الكتب الستة آلاف والأصول الأربعماة. ومدرسة أهل البيت عليهما السلام لا تلتزم بصحة جميع ما في هذه الكتب ولم تلتزم بصحة المطلقة لأي كتاب، ما عدا كتاب الله العزيز. فهذه الكتب معروضة كغيرها للنقد والتمحيص في السند والمتن.

ومن هذه الكتب، كتاب «وصول الأخيار إلى أصول الأخبار» لوالد الشيخ البهائي المعروف. وهو كتابنا - الماثل بين يديك - الذي نتشرف بتحقيقه وتصحيحه بعد ترجمة المؤلف له.

(١) الإرشاد للمفید ٢ : ١٧٩ ، مناقب ابن شهرآشوب ٤ : ٢٦٨ - ٢٦٩ ، أعلام الورى ٢ : ٥٣٥ .

(٢) كما في، مناقب ابن شهرآشوب ٤ : ٢٦٩ .



## ترجمة المؤلف

هو الشيخ عز الدين حسين بن عبد الصمد بن شمس الدين محمد بن علي بن حسين بن محمد بن صالح العاملي الجباعي الحارثي الهمданى والد الشيخ البهائى<sup>(١)</sup>.

نسبته :

الحارثي : نسبة إلى الحارت بن عبدالله الأعور الهمدانى، صاحب أمير المؤمنين عليهما السلام، ومن أخص أصحابه. وقال عليهما السلام : يا حار همدانى من يمر بي من مؤمن أو منافق قبلًا<sup>(٢)</sup>

الهمدانى :

نسبة إلى همدان بسكون الميم، قبيلة من اليمن.

مولده :

ولد أول يوم من المحرم سنة ٩١٨ هـ<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أمل الآمل ١ : ٧٤، رياض العلماء ٢ : ١٠٨، أعيان الشيعة ٦ : ٥٦.

(٢) الكنى والألقاب ٢ : ١٠٣، لؤلؤة البحرين : ٢٤، روضات الجنات ٢ : ٣٣٨ و ٣٣٩، أعيان الشيعة ٦ : ٥٦.

(٣) رياض العلماء ٢ : ١١٠، تكملة أمل الآمل ١ : ١٤٢، روضات الجنات ٢ : ٣٤٤، تنقية المقال ٢٢ : ١٧٥، لؤلؤة البحرين : ٢٨.

وفاته :

كانت وفاته ودفنه عليه السلام بالبحرين في ٨ ربيع الأول سنة ٩٨٤ هـ<sup>(١)</sup>.  
فكان عمره ٦٦ سنة وشهرين وسبعة أيام.

### أقوال العلماء في حقه :

ذكر الشيخ يوسف البحرياني في كشكوله إجازة طويلة مفصلةً عن الشهيد الثاني لتلميذه المترجم حسين بن عبد الصمد، وفيها: الشيخ الإمام، والعالم الأوحد، ذالنفس الطاهرة الزكية، والهمة الباهرة العلية، والأخلاق الزاهرة الإنسانية، عضد الإسلام والمسلمين، عز الدنيا والدين<sup>(٢)</sup>.

وفي أمل الآمل : كان عالماً، ماهراً، محققاً، مدققاً، متبحراً، أدبياً، شاعراً، عظيم الشأن، جليل القدر، نقة من فضلاء تلامذة شيخنا الشهيد الثاني<sup>(٣)</sup>.  
وفي رياض العلماء : كان فاضلاً، عالماً، جليلاً، أصولياً، متكلماً، فقيهاً، محدثاً، شاعراً ماهراً في صنعة اللغز<sup>(٤)</sup>.

وعن المولى نظام الدين محمد القرشي تلميذ الشيخ البهائي في كتابه

(١) رياض العلماء ٢: ١١٠، تكملة أمل الآمل ١: ١٤٢، روضات الجنات ٢: ٣٤٤، تنقیح المقال ٢٢: ١٧٥، لؤلؤة البحرين: ٢٨.

(٢) الكشكول للبحرياني ٢: ٢٠٢، ونقله وأشار إليها في أمل الآمل ١: ٧٥، وروضات الجنات ٢: ٣٤٠، وبحار الأنوار ١٠٨: ١٤٨، وأعيان الشيعة ٦: ٥٦، وتنقیح المقال ٢٢: ١٧٦.

(٣) أمل الآمل ١: ٧٤، ونقله في لؤلؤة البحرين: ٢٥، والكتني والألقاب ٢: ١٠١، وتنقیح المقال ٢٢: ١٧٤ - ١٧٥، وأعيان الشيعة ٦: ٥٧.

(٤) رياض العلماء ٢: ١٠٩، ونقله في روضات الجنات ٢: ٣٤١، وأعيان الشيعة ٦: ٥٧.

«نظام الأقوال في أحوال الرجال» في حّقه: الحسين بن عبد الصمد، بن محمد الجباعي الحارثي الهمданى، الشيخ العالم الأوحد، صاحب النفس الطاهرة الزكية، والهمة الباهرة العلية والدشیخنا وأستاذنا، ومن إليه في العلوم استنادنا<sup>(١)</sup>.

**علاقته بالشهيد الثاني وسفره معه إلى اسلامبول:**  
 كان مواطناً للشهيد الثاني في «جبع» وصاحب في سفره إلى اسلامبول سنة ٩٥٢ هـ لطلب تدريس في مدرسة من المدارس، وكانت لهذه المدارس موقوفات يقبضها المدرسون ويأخذون بذلك مرسوماً من السلطان العثماني في اسلامبول<sup>(٢)</sup>.

**سفره إلى إيران وسببه:**  
 سافر بأهله وعياله وأتباعه وفيهم ولده البهائي إلى إيران بعد شهادة الشهيد الثاني، هارباً من أهل النفاق والطغيان، كما يدلّ عليه قول المترجم في هذا الكتاب ص ٣٥ «ومما حنتني على تأليف هذه الرسالة بعد هربني من أهل الطغيان والنفاق، وأوجبه عليّ بعد اتصالي بدولة الإيمان والوفاق» ....  
 فدلّ على أنه كان الباعث على سفره ما حدث من الخوف على العلماء في جبل عامل بسبب ما جرى على الشهيد الثاني، ولم يكن لهم ملجاً في ذلك الوقت غير إيران التي عرف ملوكها بتعظيم أهل العلم<sup>(٣)</sup>.

(١) كما في أعيان الشيعة ٦ : ٥٧ ، روضات الجنات ٢ : ٢٤٣ ، تكميلة أمل الآمل ١ : ١٤٢ .

(٢) وأعيان الشيعة ٦ : ٥٨ و ٥٩ .

ولعلّ سفره عليه السلام إلى ايران كان في سنة ٩٦٥ هـ التي استشهد فيها شيخه الشهيد الثاني بنبيه <sup>(١)</sup>.

إذا انتقل عليه السلام إلى ایران ورد أولاً باصفهان، وكانت العاصمة يومئذ قزوين، وبها الشاه طهماسب الصفوي الأول. وكان في اصفهان عالم من علماء جبل عامل، وهو الشيخ زین الدین علی العاملی، فأخبر الشاه طهماسب بورود المترجم إلى اصفهان، ووصف له علمه، وفضله، وجلالة قدره، وكان الملوك الصفویة في حاجة إلى مثل المترجم، فأرسل الشاه عليه السلام بهدايا، وطلب منه الحضور إلى بلدة قزوین، وجعله شیخ الإسلام، وهو أكبر منصب علمي دینی في الدولة الصفویة <sup>(٢)</sup>. ثم فُوْضَ إِلَيْهِ مِنْصَبُ شِیخِ الْإِسْلَامِ فِي الْمَشْهَدِ الْمَقْدُّسِ الرَّضْوِيِّ، وَكَتَبَ فِيهَا الْكِتَابَ الَّذِي نَحْنُ بَصَدِّدْ تَحْقِيقَهُ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الصَّفَحَةِ ٨٢.

ثم انتقل إلى البحرين وسكن فيها إلى آخر عمره، وقبره في قرية من قرى البحرين معروف إلى الآن <sup>(٣)</sup>.

أولاده عليهم السلام :

له من الذكور ولدان: أحدهما: الشيخ البهائي، المشتهر زيادةً عن أبيه، ولذلك يعرف به فيقال: والد الشيخ البهائي .

وثانيهما: الشيخ عبد الصمد وله صنف الشيخ البهائي «الصدمية» في النحو <sup>(٤)</sup>.

(١) أعيان الشيعة ٦ : ٥٩ و ٥٨.

(٢) أعيان الشيعة ٦ : ٥٩، روضات الجنات ٢ : ٣٤٢.

(٣) أعيان الشيعة ٦ : ٦١، أمل الآمل ١ : ٧٥، لؤلؤة البحرين : ٢٧.

(٤) أعيان الشيعة ٦ : ٦٣.

أساتيذه :

منهم : الشهيد الثاني عليه السلام والسيد حسن بن جعفر الكركي عليه السلام<sup>(١)</sup>.

من تلاميذه :

- ١ - ولده الشيخ البهائي.
- ٢ - الشيخ حسن صاحب المعالم.
- ٣ - السيد حسن بن علي بن شدقم الحسيني المدنى.
- ٤ - الشيخ رشيد الدين بن الشيخ إبراهيم الإصفهانى.
- ٥ - الشيخ أبو محمد الشهير بـ «بازيد البسطامى».
- ٦ - ملك علي <sup>(٢)</sup>.

من مؤلفاته :

- ١ - رسالة في الدراءة.
- ٢ - تحفة أهل الإيمان في قبلة عراق العجم وخراسان.
- ٣ - شرح الأربعين حديثاً.
- ٤ - شرح قواعد الأحكام للعلامة.
- ٥ - شرح ألفية الشهيد في فقه الصلاة.
- ٦ - الرسالة الطهوماسية.

(١) أعيان الشيعة ٦ : ٦٣ ، رياض العلماء ٢ : ١١٩ ، روضات الجنات ٢ : ٣٤٤.

(٢) أعيان الشيعة ٦ : ٦٣.

- ٧ - الرسالة الوسواسية.
- ٨ - الرسالة الرضاعية.
- ٩ - حاشية الإرشاد للعلامة.
- ١٠ - رسالة في مناظرته مع بعض علماء حلب في الإمامة.
- ١١ - رسالة في الاعتقادات الحقة.
- ١٢ - تعليقات على الصحيفة السجادية.
- ١٣ - تعليقات على خلاصة العلامة في الرجال.
- ١٤ - رسالة في طهارة الحصر والبواري بالشمس.
- ١٥ - رسالة في صرف سهم الإمام من الخمس إلى فقراء السادة.
- ١٦ - تعليقات عديدة على كتب الحديث والفقه غير مدونة.
- ١٧ - ديوان شعر.
- ١٨ - وصول الأخيار إلى أصول الأخبار<sup>(١)</sup>، الذي نحن الآن بصدده تحقيقه.

ومن أشعاره في الإمام المهدي عليه السلام :

لأنّت مهديها الهادي إلى اللقم  
 يا مظهر الملة العظمى وناصرنا  
 إلى جدود تعالوا في علومهم  
 يا وارت العلم يرويه ويستنه  
 والشمس أكبر أن تخفي على الأمم  
 مأثر الفخر فيكم غير خافية  
 فأنت انسان عين الأمن والكرم  
 لم يبق غيرك إنسان يلاذ به  
 باري ومن ينصر الرحمن لم يُضم  
 ولا تقل قل أنصاري فناصرك الـ

(١) أعيان الشيعة ٦ : ٦٤، روضات الجنات ٢ : ٣٤١ و ٣٤٢، أمل الآمل ١ : ٧٤ - ٧٥، تكملة أمل الآمل ١ : ١٤٠ - ١٤٢، الكني والألقاب ٢ : ١٠١.

أقصر حسين فلن تحصي فضائلهم  
لو أنّ في كلّ عضو منك ألف فم  
عليهم صلوات لا انتهاء لها  
كمِثل قدرهم العالي وعلمهم<sup>(١)</sup>

### تعريف الكتاب :

قال الأفندى الإصفهانى : ومن مؤلفاته كتاب «وصول الأخيار إلى أصول الأخبار» وهو كتاب حسن طويل الذيل جدًا في علم الدرية، وقد ذكر في أوله أدلة الإمامة، وأطّال البحث فيها. وقد رأيته بالساري وطهران وغيرهما، وكثير الفوائد والمطالب<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ آغا بزرگ الطهراني في الدرية : وصول الأخيار إلى أصول الأخبار للحسين بن عبد الصمد الحارثي ، كتبه في علم دراية الحديث ، مرتب على أصول ، أوله : «الحمد لله فاتح الأغلاق»<sup>(٣)</sup>.

### عملنا في الكتاب :

ملاحظة النسخ الأربع الخطية : «ك» و «ل» و «ح» و «م» والنسخة المطبوعة بتحقيق سماحة الحجّة السيد عبد اللطيف الكوه كمري ، والإشارة بموارد الصحيح والخطاء منها ، وإثبات الصحيح في المتن ، والخطاء واختلاف النسخ في الهاشم ، وإثبات ما سقط من النسخ الخطية . وهو كثير جدًا - وتخريج الأحاديث والأقوال من المصادر المعترضة المرتبطة .

(١) أعيان الشيعة ٦ : ٦٥.

(٢) رياض العلماء ٢ : ١١٥.

(٣) الدرية ٢٥ : ١٠١.

ولا يخفى أنّ في أوائل عدّة من الأصول والفصول جاء بالواو العاطفة، والحال أنّ مقتضى الكلام أن يكون بدونه ومستقلّاً وهو ينافي الواو، ولم نحذف؛ حفظاً للأمانة، مع أنّه لا يجوز الحذف في كلّها؛ لاتصال الكلام في بعضها بما قبله.

### الرموز المستعملة في الكتاب:

«ك» و «ل» نسختان من مكتبة الكلباني يكاني بقم - ايران.

«ح» نسخة من مركز إحياء التراث بقم - ايران.

«م» نسخة من مكتبة المرعشي بقم - ايران.

### شكراً وتقدير :

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجليل للعتبة الحسينية المقدّسة، على اهتمامها بإحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، وكذلك لمجمع الإمام الحسين عليه السلام العلمي، على تعاونه مع المحققين، وحرصه على تحقيق الكثير من تراث محمد وآل محمد عليهم السلام.

قم المقدّسة

جعفر المجاهدي - عطاء الله الرسولي

٢٠١٥ هـ ١٤٣٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ كَارِبُ الْمُقْتَسِسِ الْمُخْوِلُ لَهُ فَاتِحُ الْعَدُوِّ مَانِعُ الْمُهَاجِرِ مُسْبِطُ  
سُرْجِرِ سُرْجِرِ وَالْمُجْعِمُ الْمُعْطَا مُسْبِطُ الْخَطَا الدَّيْرِ مُسْلِقُ الدَّفَانِ  
أَعْدَدُ سُرْسَرٍ وَاجْزَلْ عَلَيْهِ الْإِحْسَانَ حِيثُ أَقَمَ مِنْ نُوعِهِ  
أَقْوِيَ مَا يُجْعَلُهُمْ مُلْكَهُ قَوْمًا وَعَلَى إِمَتِهِ قَوْمًا  
ثُمَّ قَرَنْ طَاعَتْهُمْ بِطَاعَتِهِ تَقْضِيَةً بِهِمْ فَمِنْهُمْ فَهَالَ  
عَزِيزٌ مِنْ قَائِلٍ يَا إِيَّاهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطْبَعُوا اللَّهَ وَأَطْبَعُوا  
الْأَرْسَلَ وَأَوْلَى الْأَمْرِ شَرْمَ اوجْبَ سَلَامٌ مِنْ سَوَاهِمِ  
الْأَهْسَدِ، بَهْنَاهُ رَهْمَ وَالْأَقْدَادِ، بِهَبَارِهِمْ فَإِنْ تَنْقِرَ  
ذُوِيَ الْهِمَمْ لِلرجُوعِ فِي الْاَحْکَامِ إِلَيْهِمْ وَكَلِّ اَعْتَدَهُمْ  
فَيُسْلُوكُ طَرْقَ الْأَيْدَارِ عَلَيْهِمْ فَقَالَ جَلَّ شَانِهِ  
فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فَرْقَهُ مِنْهُمْ طَاهَهُ لِتَفَقَّهُهُ

وَتَدْلِيْقُهُ اِيْسَانِيْ بَعْدَ الْوَادِيِّ صِفَةُ الْمَذْكُورِ  
 لَهُ فَوْرَادِيْعُوا وَالشَّالِ دَلْلِ مَا هُوَ مُقْدَرٌ فِي ضَيْقَهُ  
 هُوَ الْمَحْدُلُهُ اَوْلًا وَآخِرًا ظَاهِرٌ هُنْ يَسِيْهُ  
 وَعَابِطُنَا وَصَلِيْلُ اللَّهِ عَلَى سَيْدِنَا  
 سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ  
 قُرْبَهُ كَمَا يَبْغِي الْحَسَنَجُ  
 إِلَى الْعَفْوِيْهِ الْكَرَمِ  
 مُحَمَّدُ عَلَى الْعَزَّةِ  
 لَهُ عَوْنَتْ  
 لَهُ الْكَرْمُ  
 لَهُ الْكَرْمُ

كتاب العجائب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مَا نَحْنُ بِالْعَلَاقَةِ مِنْ أَعْظَامٍ  
مَدِي خَلْقِ الْأَنْسَانِ فَاجْرِلْهُنَّهُ حَمَانَ  
يَعْهُ اَنْوَاسًا مَخْلُومَ لَكَتَهُ قُوَّاتٌ وَعَلَى  
قِرْنَاطِهِمْ بِطَاعَتِهِ تَفَضَّلَهُنَّهُ  
نَفَاهُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ  
وَرَبَّهُمْ وَلَا تَقْتَدُهُمْ بِمَا لَمْ  
يَنْهَا هُنَّ أَكْرَمُهُمْ وَأَوْجَبُهُمْ عَلَى مِنْ سَوَاءِمْ  
بَنَاهُمْ وَلَا قَتَدُهُمْ بِمَا لَمْ  
يَنْهَا هُنَّ أَكْرَمُهُمْ وَلَا قَتَدُهُمْ بِمَا لَمْ

ونحو ذلك ومنها الف المنصب من بخورايت  
انس وسمعت محمد يقول وقد اصطلحوا ايضاً  
على اثبات شيء في الكتابة دون القراءة مثل  
كتابه الاول لغير ولتفرق عن عمر ومثل كتابه الف  
بعدوا والجمع وقد يتحققونه ايضاً بعد الواقف من صيغة  
المذكر بخوب عن روايدعوا وامثال ذلك ما هو  
متصرفة فن الخط ولهم الله اوكاً واخرًا وظاهرًا  
وباطناً وصلى الله على سيدنا محمد والآل الطيبين  
الظاهرين على يد الفقيه الحقين  
وجيهة الدين بن اسعيش بن عباس  
غفرذ نوبم وسرعيم بـ تـ بـ اـ لـ اـ شـ اـ  
مستصف شـ شـ عـ عـ اـ لـ اـ مـ عـ عـ مـ سـ هـ تـ لـ اـ شـ  
بعد لـ اـ لـ فـ بـ جـ بـ هـ

٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَعْلَمُ  
مَنْ يَعْلَمُ الْعُطَا، فَسِيلُ الْعُطَا، إِنِّي  
خَلَقَ النَّاسَ تَابُوتَ عَلَيْهِ الْأَهْمَانَ أَصْبَاهُ فَإِنَّمَا مِنْ نِعْمَتِهِ  
إِنَّمَا أَجْعَلْتُمْ لِنَفْقَةِ أَمْوَالِكُمْ نَفْقَهَ مَا تَنْهَمُونَ طَاعَتْهُمْ  
رُطْبَةُ نَعْمَمْ تَفَضُّلَنِيهِ الْغَيْرُ مُعْتَدِلُ عَنْهُنَّ فَإِنَّمَا يَأْتِيهِمْ  
الَّذِينَ أَمْرَوْا أَطْبَعُوا إِنَّهُ وَاطَّبَعُوا إِنَّهُ سُرُلْ دَافِئُ الْأَمْرِ شُرُمْ  
أَنْ جَبَتْ عَلَى مِنْ حَوَامِ الْأَهْمَانِ بَنَاهُمْ وَلَا مَنْ تَاهَ بِهِ سَارَ  
فَاسْتَفْرَزَ رَبِّ الْهَمْمَ لِرَجْعَةِ الْأَحْكَامِ الْيَمِّ وَلَا عَنْمَادَ  
سَلُوكُ طَرْقِ الْأَهْمَادِ عَلَيْهِمْ يَقْالُ جَلْشَانَهُ فَكُلُّهُ لَنْ قَرْمَيْ كُلُّ  
نَوْرَتْهُمْ طَائِفَهُ لِتَقْفِهِمْ فِي الدِّينِ وَلِيَنْهَا رَاقِفَهُمْ إِذَا  
رَجَبُوا إِلَيْهِمْ أَهْمَاءٌ عَلَى مِنْ طَوْرَهُ وَأَمْنُ وَعَقْمَهُ وَمِنْ وَقْهَهُ طَرْنِ  
حَقْدَهُ بَعْزَهُ أَلَاهَهُ وَلَغْتَهُ أَمَاهَا قَدْحَهُ وَلَا هَاهَا رَاهِمَهُ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةٌ مِنْ صَلْعَ بِالْحَوْلِ سَلَّهُ



## كِسْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لخوازمه عاتخ الأعلاف ماتخ الأعلاف صبيع العيط، سبل  
 الفطوا الذي خلق أنسان فاجرز عليه الأحسان حشائصه -  
أيضاً بعد  
ذلك  
 من يوزعها على إنسان يجعلهم لله تواً ما قسم وطن طاعتهم  
 بطاعته تقضى بهم الغرائب عز الدين فارس يا إيمان الذين آمنوا  
 اطبعوا الله واطبعوا الرسول وادعوا الأمر لهم وحيث  
 من سواهم الاهتمام بهم نارهم والافتدا بهم نارهم فما سيفر  
 ذوى لهم للرجوع في الأحكام إليهم والاعتماد في سلوكياتهم  
 إلا إذا علموا فعاصي شرارة فعلوا لأنفسهم كل فرقه منهم  
 طائفة يستقرموا في الدين ولينفذوا علىهم إذار جمعوا لهم  
 أحدهم على من تطرقه وأمن وفقيه وبُعد دفعه وظن حققه  
بعد ذلك  
 ونفعه أولاهار نقدة الوأها ويعده والاهار اشتهدان للله ربهم  
 إلا الله ربنا لا شريك له سبادة من صدح بالحق لسانه ومن عرض  
 التعليد جنانه سبادة يحتفى بها الشاهد ويطلقها الواحد  
 وبرغمها المئانة ويعظم بالخلق وأصلح على سيدنا وأبيه  
 الانبياء وحامي الأسيجيا الذي أرسل بكتاباً بحكمه من موسى عليه السلام  
 وغيره

رسمحت بحد يقول و قد اصلحوا الصناع على اثبات اشياء  
 في الكتابة دون القراءة مثل كتابة الاول والآخر و ينجز عن عمر  
 و مثل كتابة الف بعد حاول لمح و قد يتحققون ادفنها بعد العاد  
 من صيغة المذكر بخواصه و يزيد عن اشتارة ذلك ما هي تغير  
 في قرائة الخط و الحد عده اولا و اخر و ظاهر او باطنها و صلتها  
 على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين و نوع من كتابة متضمنة  
 سجدة كتبت من سجدة الاصغر عن مصنفه و حمودة سعى ملتفة  
 عليها اذنها كتابة للآخر في اسرقة في فيها صحيحة و ضللا دلائل  
 على حسن فهم و بغير علم و قد اجزأ لهم العام اعم عما ماسه و لم يزد  
 و اجزأ في اجزاء على فهم و فريقه و اول الظاهر و راسه عن فقر و معنى  
 كما اوصى من شائخا طه اسما سارط الرؤوف و عدم دليل كل  
 خير و مفادة كل ضرر لا ذكر ببيانه و قد ينادي من قدر و حكمه بالمعنى  
 حتى من عبد الصمد المحرر يعلم انه سالم و اصلح في الوراء احراره  
 سر المثل و ادعى عذر سليمان الحارثي سلمان كسر و سعاده حس

الله تفضلها انس بن مالك  
 يعلم ان العبر الى الله تعالى يحصل من تعلمه حسب اس اهم من صفاتي  
 نفسي سمع سرطان الوراء و يصلح احتماله و شرط على المتربي



# وَصُولُ الْخَيْرِ إِلَى صُولِ الْأَخْبَارِ

تألِيف

الشِّيْخِ حُسْنَى بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْحَارِثِ الْعَامِلِيِّ  
الموْفَّقَةُ سَنَةُ ٩٨٤ هـ

تَحْقِيقُ

جَعْفَرُ الْمُجَاهِدِيِّ - عَطَاءُ اللَّهِ الرَّسُولِيِّ

إِشْرَافُ

جَعْفَرُ الْأَمَامِ الْحَسَنِيِّ الْعَاجِمِ تَحْقِيقُ تَرَاثِ أَهْلِ الْبَيْتِ



## مقدمة المؤلف

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فاتح الأغلاق، مانح الأعلاق<sup>(١)</sup>، مسبغ العطاء، مسلب الغطاء، الذي خلق الإنسان فأجزل عليه الإحسان، حيث أقام من نوعه أقواماً فجعلهم لملته قواماً وعلى أمته قواماً، ثم قرن طاعتهم بطاعته تفضلاً بمنه الغمر<sup>(٢)</sup>، فقال عزّ من قائل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَفْرَادٌ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثم أوجب على من سواهم الاهتداء بمنارهم والاقتداء بمبازهم، فاستفرّ ذوي الهم للرجوع في الأحكام إليهم، والاعتماد في سلوك طريق<sup>(٤)</sup> الإنذار عليهم، فقال جلّ ثناؤه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِتَنَقَّهُوَا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>.  
أحمده على من طوّقه، وأمن وفقه، ويمن دفّقه، وظنّ حقيقه، ونعمه أولاها ونسمة أواها، ورحمة والاها.

(١) لم ترد «مانح الأغلاق» في «ح».

(٢) في «ح»: «العزيز» بدل «الغمر».

(٣) سورة النساء ٤: ٥٩.

(٤) في النسخ الخطّية: «طرق» بدل «طريق».

(٥) سورة التوبة ٩: ٢٢.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من صدح بالحق لسانه، ونزع عن التقليد جنانه، شهادة يُحظى بها الشاهد، ويحظى بها الجاحد، ويرغم بها المنافق، ويعظم بها الخالق.

وأصلّي على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وحاتم الأسفار، الذي أرسله بكتاب أحكمه، وصواب ألمنه، وغمرات<sup>(١)</sup> الشرك حينئذ طافحة، وجمرات الشك لافحة<sup>(٢)</sup>، فلم يزل بزناد الإيمان قادرًا<sup>(٣)</sup>، ولعبد الأوثان مكافحًا<sup>(٤)</sup>، وبالحقوق طالبًا، وعن الفسوق ناكباً، حتى شدّ من الحق قواعده، وهدّ من الباطل أوابده<sup>(٥)</sup>، وأظهر من الدين حقائقه، وأنور من اليقين شوارقه، فأقام بإرساله الحجّة<sup>(٦)</sup>، وقوم بالله وأنساله<sup>(٧)</sup> المحجّة، فأثار بهم الهدى، وأبار الردى، وجعلهم الحجّج على خلقه، والباب المؤدي إلى معرفة حقه؛ ليدين بهداهم العباد، وتشرق بنورهم البلاد، وجعلهم حيَاة للأنام، ومصابيح للظلمام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للإسلام، بعد أن اختارهم من أرجح الخليقة ميزاناً، وأوضحتها بياناً، وأفسحتها لساناً، وأسمحها بناناً، وأعلاها مقاماً، وأحلّها كلاماً، وأوفتها ذماماً، وأبعدها هممـاً، وأظهرها<sup>(٨)</sup> شيئاً.

(١) الغمر : منهك الباطل . كتاب العين ٤ : ٤١٦ (غمر).

(٢) لفحته النار : أصابت وجهه ، لفحته النار : أحرقته . كتاب العين ٣ : ٢٢٤ (لفح).

(٣) القدح : الطعن ، قدحت في نسب الرجل : طعنت فيه . انظر لسان العرب ٢ : ٥٥٤ (قدح).

(٤) المكافحة : المضاربة والمدافعة تلقاء الوجه . كتاب العين ٣ : ٦٥ (كافح).

(٥) أوابد : مفردة آبدة : الغريبة من الكلام . كتاب العين ٨ : ٨٥ (أبد).

(٦) في « ح » : « فأقام بإرسال الحجّة » بدل « فأقام بإرساله الحجّة ». .

(٧) في « ح » : « أنسابه » بدل « أنساله ». .

(٨) في « ك » و « ل » و « ح » : « أظهرها » بدل « ظهرها ». .

وأغزراها ديمًا<sup>(١)</sup>، فأوضحاوا الحقيقة، ونصحوا الخلية، وشهروا الإسلام، وكسروا الأصنام، وأظهروا الأحكام، وحظروا الحرام<sup>(٢)</sup>.

فعليهم جميعاً أفضل الصلاة وأتمّ السلام، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام الليالي والأيام.

وبعد :

فيقول فقير رحمة رب الغني (حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمданى) أصلح الله أعماله وبلغه آماله : لما كان التفقه في زماننا هذا ارجأ على كل المكلفين ، وبه تحصل السعادة في الدنيا والدين ، وهو ميراث النبىين وحلية الأولياء والمقربين ، فقد روينا بطريقنا الآتي ذكره وغيره عن محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام ، [الحسين بن محمد ، عن جعفر بن محمد ، عن القاسم بن الربيع ، عن مفضل بن عمر] قال : سمعت أبي عبدالله عليه السلام يقول : «عليكم بالتفقه في دين الله ، ولا تكونوا أعراباً ، فإنه من لم يتفقه في دين الله لم ينظر الله تعالى إليه يوم القيمة ، ولم يزكَ له عملاً»<sup>(٣)</sup> . وروينا بالطريق المذكور عنه عن الحسين بن محمد ، عن معلى بن محمد ، عن الحسن بن علي الوشا ، عن حماد بن عثمان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إذا أراد الله بعد خيراً فقهه في الدين»<sup>(٤)</sup> .

(١) الديمة : المطر الذي يدوم ، وفي الحديث كان عمل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ديمة . أي : دائمًا غير منقطع . كتاب العين ٨ : ٨٦ (دوم وديم) .

(٢) في «ل» : «وخطروا الحرام» بدل «وخطروا الحرام» .

(٣) الكافي ١ : ٧/٣١ (باب فرض العلم ووجوب طلبه والبحث عليه) . وقد وقع خلط من المصنف في سند الحديث كما في المطبوع والنسخ الخطية ، وال الصحيح ما بين المعقوفتين ، وأثبتناه من المصدر .

(٤) الكافي ١ : ٣/٣٢ (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء) .

ولا ريب أنَّ التفقة موقوف على الأحاديث المطهرة المروية عن النبي ﷺ والأئمة المعصومين علیهم السلام؛ إذ قد تواتر عنهم علیهم السلام ببطلان القياس النقل، وحكم بذلك أيضاً صحيح العقل، فكان الفحص عن أحاديثهم الواردة عنهم علیهم السلام في المعرف والحلال والحرام من أعظم المهمات، وإهمال ذلك - خصوصاً في زماننا - من أكبر الملممات.

ولقد روينا بطريقنا الآتي وغيره من الطرق عن محمد بن يعقوب، عن محمد ابن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن أبي البختري، عن أبي عبدالله علیه السلام قال: «العلماء ورثة الأنبياء، وذاك أنَّ الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنما ورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظاً وأفراً، فانظر واعلمكم هذا عمن تأخذونه، فإنَّ فينا أهل البيت في كل خلف عدو لا ينفعون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»<sup>(١)</sup>.

وقد <sup>(٢)</sup> روينا بطريقنا <sup>(٣)</sup> عنه عن الحسين بن محمد، عن أحمد بن إسحاق، عن سعدان بن مسلم، عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله علیه السلام: رجل راوية <sup>(٤)</sup> لحديثكم بيت ذلك في الناس ويشدد في قلوبهم وقلوب شيعتكم ورجل عابد <sup>(٥)</sup>

(١) الكافي ١ : ٣٢ / ٢، وفيه: «إنَّ العلماء ورثة الأنبياء» (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء).

(٢) لم ترد «قد» في «ح» و «م».

(٣) في «ك» و «ل» و «م»: «بطرقنا» بدل «بطريقنا».

(٤) الرواية: كثير الرواية، والباء للمباعدة.

(٥) في المصدر: «ولعلَّ عابداً» بدل «ورجل عابد».

من شيعتكم ليست له هذه الرواية أيةً مما أفضَل؟ قال: «الراوية لحديثنا يشدّ به قلوب شيعتنا أفضَل من ألف عابد»<sup>(١)</sup>.

وروينا أيضًا بطريقنا<sup>(٢)</sup> عنه، عن محمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن ابن سنان، عن محمد بن مروان العجلي، عن عليّ بن حنظلة قال: سمعت أمّا عبد الله عليه السلام يقول: «اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنا»<sup>(٣)</sup>.

وروينا من غير طريق محمد بن يعقوب بسندنا المتصل إلى (أمير المؤمنين وإمام المتقين ويسوع الدين)<sup>(٤)</sup> عليّ بن أبي طالب عليهما السلام، عن رسول الله عليهما السلام: «أنه قال: «رحم الله خلفائي». قيل: يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: «قوم يأتون من بعدي يرون آثارِي وستَّي ويعلمونها الناس»<sup>(٥)</sup>.

وروينا أيضًا من غير طريقه بسندنا المتصل إلى جعفر بن محمد الصادق عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه عليهما السلام قال: قال رسول الله عليهما السلام: «سارعوا في طلب العلم، فل الحديث واحد صادق خير من الدنيا وما فيها»<sup>(٦)</sup>.

وجب على كل ذي لبٍ وحمية في الدين صرف العناية إلى البحث عن طرق أحاديثهم ورواتها<sup>(٧)</sup>، وكيفية الاستدلال بها، واصطلاح الفرقة الناجية فيها.

(١) الكافي ١ : ٩/٣٣ (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء).

(٢) في «ك» و «ل» و «م»: بطرينا «بدل» بطريقنا.

(٣) الكافي ١ : ١٣/٥٠ (باب التوادر).

(٤) مابين القوسين لم يرد في «ك» و «ل» و «م».

(٥) أنظر: منية المريد للشهيد الثاني: ١٠١ - ١٠٢ و ٣٧١.

(٦) أنظر: المحاسن للبرقي ١: ٧٥٥/٣٥٦، وبخار الأنوار ٢: ١٤٦/١٤٦، ومستدرك الوسائل ١٧: ٣٠٠/٥٠.

(٧) في «ك» و «ل» و «م»: «رأوتها» «بدل» رواتها».

وكنت ممّن من الله عليه، فصرف فيها جملة من زمانه، ووجه إليها عنان قلبه ويده ولسانه، ورأيت فن أصول الحديث قد اندرس فيما بيننا رسمه وانمحى<sup>(١)</sup> اسمه، بل ذهب في زماننا هذا علمه وظنه ووهمه ، ولم يزل سلفنا الماضون يعتنون بشأنه ويبتلون إفادة الأحاديث واستفادتها على قواعده بنيانه ، فلقد كانت قواعده بينهم متداولةً غنيةً عن التعريف وإن لم يفردوا لها كتابا بالتأليف ، لكنّهم ضمّنوا كتبهم الفقهية والأصولية<sup>(٢)</sup> وكتب الحديث والرجال كثيراً من ذلك . ولبعد ما بين مظانها تتعسر الإحاطة بها على مريد سلوك هذه المسالك ، مع أنّهم تركوا كثيراً من قواعده لم يكتبواها ، وإن كانت متداولةً بينهم يعرفها ذووها .

فجمعت من مظان ذلك شوارد يعسر جمعها ، وقيدتُ منه أو أبدي يكثر نفعها ، فجاءت في الحقيقة أنور من نور الحقيقة ، وفي نظر العين أنضر من نظرة العين ، قد اتّضح بها علم أصول الحديث واستبان ، وافتضح بها جهله واستكان ، ولقد يصدق الناظر فيها المثل السائر : «كم ترك الأول للآخر»<sup>(٣)</sup> ، وسمّيتها : «وصول الأخبار إلى أصول الأخبار» .

فدونك كلمات ينذر عددها ويغير مدها ، تكسبك [خلة]<sup>(٤)</sup> الأولياء وتلبسك حلة الأنبياء ، وترشدك إلى طريق النقل والتحصيل ، وتخرج قوتاك القريبة إلى الفعل الجميل .

(١) في «ك» و «ل» و «ح» : «أُمحى» بدلاً «انمحى» .

(٢) في النسخ الخطية : «الأصولية والفقهية» .

(٣) السرائر ١ : ٤٥ ، يتيمة الدهر : ٤٦٤ .

(٤) في المطبوع و «ح» : «حلية» وما أثبتناه من «ك» و «ل» و «م» .

(و<sup>(١)</sup> مما حثني على تأليف هذه الرسالة – بعد هربِي من أهل الطغيان والنفاق، وأوجبه علىَّ بعد اتصالي بدولة الإيمان والوفاق – ما شاهدته من إقبال أهلها على اقتباس الفقه والحديث وحسن سلوكهم، وتحققت به صدق المثل السائر: «الناس على دين ملوكهم»<sup>(٢)</sup>.

فيما لله من دولة صافية المشارع، ضافية<sup>(٣)</sup> المزارع، ماتعة الظل<sup>(٤)</sup>، بحورها زاخرة<sup>(٥)</sup>، وبدورها زاهرة. دولة ملِكٍ ترجى الركائب إلى حرمته، وترحى الرغائب من كرمه، وتنزل المطالب بساحتها، وتستنزل الراحة من راحتها، قد بلغ نهاية الأطوار، وبلغ غاية [الأوطار]<sup>(٦)</sup>، فهو قبلة الصلات إن لم يكن قبلة الصلاة، وكعبة المحتاج إن لم يكن كعبَة الحجَّاج، ومشعر الكرام إن لم يكن مشعر العرام، ومنى الضيف إن لم يكن منى الخيف، بابه غير مُرْتَجٍ<sup>(٧)</sup> عن كلّ مُرْتَجٍ، ونوابه أيّ منهج لكلّ ذي منهاج.

إذا غلقت أبواب قوم لعلة  
فبابك مفتوح وليس بمُرْتَجٍ  
وسيفك موقوف على طلب العلي  
وسيبك<sup>(٨)</sup> موقوف على كلّ مُرْتَجٍ<sup>(٩)</sup>

(١) من هنا إلى آخر الصفحة لم ترد في «ك» و «ل».

(٢) الأسرار المرفوعة : ٣٥٢ / ٣٥٢.

(٣) الضفو: السعة والخير والكثرة. كتاب العين ٧: ٦٣ (ضفو).

(٤) ماتعة الظل: طويل الظل. انظر لسان العرب ٨: ٣٣١ (متع).

(٥) زخر البحر: إذا جاش ماءه وارتقطعت أمواجه. كتاب العين ٤: ٢٠٧ (زخر).

(٦) في المطبوع: «الأطوار» وما أثبتناه من «ح» و «م».

(٧) أرتجت الباب: أغلقته إغلاقاً ثيقاً. كتاب العين ٦: ٦١ (رتج).

(٨) السيب: المعروف ، العباء. كتاب العين ٧: ٣١٣ (سيب).

(٩) الأصل فيه: «مُرْتَجٍ» وما في المتن للإلالل وقافية الشعر.

فهو للأرزاق في الخصب والجدب قاسم، وللأعمار بالحرب والضرب<sup>(١)</sup> قاسم، فمنه رغائب، ومحنه غرائب، قد أصبح لحجم الكفر ماحياً، ولحمى الإيمان حامياً، بهمته تعزل السماء الأعزل لسموها، وتجزّ على المجرّة ذيل علوّها.

همم لم تزل لها م<sup>(٢)</sup> المعالي  
 ولقد أو طأتك ذروة مجد  
 فضلت هذه المساعي عن القول<sup>(٤)</sup>  
 وكيف لا يكون كذلك وهو ثمرة غصن شجرة أصلها ثابت وفرعها في السماء<sup>(٧)</sup>  
 لدى العزيز الغفور، زيتونة لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يُضيئ ولو لم تمسسه نار  
 نور على نور<sup>(٨)</sup>، فماذا عسى بمثلي أن يطري ويقول بعد مدح الله بهذه الشجرة  
 والرسول، لكنني أتبرّك فأقول إيجاماً وإجلالاً وإن استلزم للقصور إخلالاً: هي  
 شجرة أصلها في التخوم وفروعها في النجوم، فهم غيوث غامات في الجدب  
 ولعيث غابات في الحرب، وصدور مجالس المعالي، وبدور حنادس الليالي،  
 وجنة الخائف والجانبي وجنة الحارف والجانبي، وسماء السموم والعلاء، وسمام

(١) في «ح» و «م» : «بالضرب وال Herb» .

(٢) في المطبوع و «ح» و «م» : «لسيام» بدل «لها م» .

(٣) في المطبوع و «ح» و «م» : «عراوتها» بدل «غير أنها» .

(٤) في المطبوع و «ح» و «م» : «غير القول» بدل «عن القول» .

(٥) في المطبوع و «ح» و «م» : «الأفهام» بدل «الأوهام» .

(٦) ديوان ابن حيوس ٢: ٥٦٤ و ٥٦٨ .

(٧) اقتباس من الآية ٢٤ من سورة إبراهيم ١٤ .

(٨) اقتباس من الآية ٣٥ من سورة النور ٢٤ .

السماح والعطاء، أقوالهم أشهر من يوم بدر، وأفعالهم أنور من ليلة القدر.

قد فُتّشتْ أنسابكم مذ  
كان آدم في الوجود

فرجحتم كلَّ الأنام  
بخصلتيِّي فضل وجود

كيف لا وهم [معدن الجود]<sup>(١)</sup>[<sup>(٢)</sup>].

الله حسبي ونعم الوكيل

(١) في «ح»: «معدن»، وفي «م»: «معدن عهده»، وفي المطبوع «معدن جهود»، وما أثبتناه أنساب.

(٢) ما بين القوسين من الصفحة ٣٥ من قوله: «ومما حثني» إلى هنا لم يرد في «ك» و «ل».



**مقدمة**

**وفيها فصول**



# الفصل الأول

قد تطابق العقل: وهو البرهان القاطع، والنقل: وهو النور الساطع، على شرف العلوم بأسرها، وعلى جلاله شأنها، وارتفاع قدرها؛ إذ لم يزل العقلاة في جميع الأزمان وكل الأديان، يعظمون موقع العلم ويجهدون أنفسهم في استفادته وإفاداته ويعظمون أهله على مقدار ما لهم فيه من الخوض، ويستقطون الجھال عن درجة الاعتبار، بل يلحقونهم بقسم البھائم.

ويكفينا شاهدًا على ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> وغير ذلك مما يدلّ على [شرفه]<sup>(٣)</sup>.  
(وَمَا يَدْلِلُ عَلَى شُرْفِهِ) <sup>(٤)</sup> وفضله والحمد عليه من السنة المطهرة، فهو أكثر من أن يُحصى.

فقد روينا بأسانيدنا المتصلة إلى محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الحسن بن الحسين الفارسي، عن عبد الرحمن بن الحسين بن زيد، عن أبيه عن عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضة على كلّ

(١) سورة الزمر ٣٩: ٩

(٢) سورة الفاطر ٣٥: ٢٨.

(٣) في المطبوع و «ح»: «شرفهم»، وما أثبتناه من «ك» و «ل» و «م».

(٤) مابين القوسين لم يرد في «ل».

مسلم ومسلمة<sup>(١)</sup>، ألا أنَّ الله يحبُّ بغاءَ العلم»<sup>(٢)</sup>.

وروياناً أيضاً عن محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن القدّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ : «من سلك طريقاً يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وأنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضيّ به، وأنّه يستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الأرض حتى الحوت في البحر، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر، وأنّ العلماء ورثة الأنبياء، إنّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحظٍ وافر» <sup>(٣)</sup>.

ورويَّنا عنه عن الحسين بن محمد، عن عليٍّ بن محمد بن سعد، رفعه عن أبي حمزة، عن عليٍّ بن الحسين عليهما السلام أنه قال: «لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو بسفك المهج وخوض اللجج، إنَّ الله تبارك وتعالى أوحى إلى دانيال عليه السلام أنَّ أمقتَ عبيدي إلى الجاهل المستخف بحقِّ أهل العلم، التارك للإقتداء بهم، وأنَّ أحبَّ عبيدي إلى التقىي الطالب للتوب الجزييل، الملازم للعلماء، التابع للحلماء، القابيل، عن الحكماء»<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

وروينا عنه عن عليٍّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير و محمد بن يحيى،  
عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي عمير، عن سيف بن عميرة، عن أبي حمزة، عن

(١) لم ترد «مسلمة» في «ك» و«ل» والمصدر.

(٢) الكافي ١ : ٣٠ / ١ (باب فرض العلم ووجوب طلبه والبحث عليه).

(٣) الكافي ١ : ٣٤ (باب ثواب العالم والمتعلم)، وقد أخرجه بطريقين ثانيهما ما ذكره المؤلف.

(٤) لم يرد ذيل الحديث في «ك» و «ل».

(٥) الكافي ١ : ٣٥ (باب ثواب العالم والمتعلم).

أبي جعفر عليه السلام قال: «عالِمٌ ينفع بعلمه أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفَ عَابِدٍ»<sup>(١)</sup>.  
ورويَنا عنه عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن جميل،  
عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «يَغْدو النَّاسُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: عَالِمٌ  
وَمُتَعَلِّمٌ وَغَثَاءً، فَنَحْنُ الْعُلَمَاءُ، وَشَيَعْنَا الْمُتَعَلِّمُونَ وَسَائِرُ النَّاسِ غَثَاءً»<sup>(٢)</sup>.

وأمّا ما رويَنا من غير طريقه فقد رويَنا عن رسول الله عليه السلام أنه قال: «مَنْ  
طَلَبَ بَابًا مِنَ الْعِلْمِ لِيَعْلَمَهُ النَّاسُ ابْتَغَاهُ وَجْهَ اللَّهِ، أَعْطَاهُ اللَّهُ أَجْرًا سَبْعِينَ نَبِيًّا  
صَدِيقًا»<sup>(٣)</sup>.

ورويَنا عنه عليه السلام أنه قال: «فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفْضَلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ»<sup>(٤)</sup>.  
ورويَنا عنه عليه السلام أنه قال: «إِنَّ مِنَ الذُّنُوبِ ذُنُوبًا لَا يَغْفِرُهَا صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا  
صَدْقَةٌ وَلَا حَجَّ وَلَا جَهَادٌ إِلَّا الغُمُومُ [وَالْهَمُومُ]<sup>(٥)</sup> فِي طَلْبِ الْعِلْمِ»<sup>(٦)</sup>.  
(ورويَنا عنه عليه السلام أنه قال: «الْعَالَمُ الْوَاحِدُ أَشَدُّ عَلَى إِبْلِيسِ وَجْنُودِهِ مِنْ أَلْفِ  
عَابِدٍ»<sup>(٧)</sup>).<sup>(٨)</sup>

ورويَنا عنه عليه السلام أنه قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَقُولُ اللَّهُ تَبارَكَ وَتَعَالَى لِلْعَبْدَادِ

(١) الكافي ١ : ٢٣ / ٨ (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء).

(٢) الكافي ١ : ٣٤ / ٤ (باب أصناف الناس).

(٣) روضة الوعظين ١ : ٥٤ / ٦٨ ، الأربعون حدِيثاً للراوندي (ضمن مجلة تراثنا) ٤٦ : ٣١٤ - ٣١٥.

(٤) منية المرید للشهید الثانی : ١٠١ - ١٠٢ ، کنز العمال ١٠ : ١٤٥ / ٢٨٧٤٠ .

(٥) مابین المعقوفتين أثبتناه من المصدر.

(٦) ذکر أخبار إصفهان ١ : ٢٨٧ ، وفيه: «لَا يَكْفِرُهَا» بدلاً «لَا يَغْفِرُهَا».

(٧) مابین القوسین لم یرد في «ح» .

(٨) ورد نحوه في معدن الجواهر : ٣ / ٧٦ .

«أُدخلوا الجنة فإنما كانت منفعتكم لأنفسكم»، ويقول للعالم: «اشفع تشفع فإنما كانت منفعتك للناس»<sup>(١)</sup>.

ورويانا عنه ﷺ أنه قال: «نظرة في وجه العالم أحب إلى الله تعالى من عبادة سبعين سنة، صائم نهارها وقائم ليلاها». ثم قال: «لولا العلماء لهلكت أمتي»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الفقيه والمتفقة ١: ٦٨/١١١ باتفاق يسير.

(٢) الأسرار الموضوعة: ٣٥٦، ٥٦٥، وكشف الخفاء ٢: ٤٢١/٢٨١١ مختصرًا.

## الفصل الثاني

ولا شبهة أنَّ العلوم تتفاضل أيضًا في أنفسها، وأفضلية بعضها على بعض إِمَّا بحسب شرف الموضوع، أو بحسب تفاوت الغاية.  
ولا يخفى : أنَّ العلوم الإسلامية أفضل مما عادها.  
أَمَّا الكلام؛ فلشرف موضوعة وغايتها .

وأَمَّا باقي العلوم الإسلامية، من التفسير والحديث والفقه وما يتبع ذلك؛ فلما يترتب عليها من المصالح والسعادة الدنيوية والأخروية.  
ويؤيد ذلك ما رواهناه بطرقنا المتصلة إلى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن الحسن وعليٍّ بن محمد عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى ، عن عبيد الله بن عبد الله الدهقان ، عن درست الواسطي ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن موسى ؓ قال : «دخل رسول الله ﷺ المسجد فإذاً جماعة قد أطافوا برجل» ، فقال : «ما هذا؟» ، فقيل : علامه ، فقال : «وما العلامة؟» ، فقالوا : أعلم الناس بأنساب العرب ووقائعها ، وأيام الجاهلية والأشعار العربية . قال : فقال النبي ﷺ : «ذاك علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه» . ثم قال النبي ﷺ : «إنما العلم ثلاثة : آية محكمة ، أو فريضة عادلة ، أو سنة قائمة ، وما خلاهنْ فهو فضل»<sup>(١)</sup> .

---

(١) الكافي ١ : ٣٢ (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء) .

فعلى هذا يكون الزائد عما يحتاج إليه في العلوم الإسلامية من المنطق والحكمة والعلوم الرياضية والأدبية وغير ذلك كله فضلاً لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه بنصّ الرسول والأئمّة عليهم السلام، بل يكون الاشتغال به في مثل زماننا هذا سفهاً حراماً على من لم يتفقّه في دينه؛ لافتائه إلى ترك الواجب، كما لا يخفى على من يؤمن بالله واليوم الآخر - وإن كانت هذه العلوم شريفة في نفسها -، فيكون الساعي فيها بذلك، التارك لما يهمه من أمر دينه من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنّهم يحسنون صنعاً<sup>(١)</sup>.

اللّهُمَّ وَقُنْتَ لِصَرْفِ أوقاتِنَا فِيمَا يُرْضِيكُ عَنَّا، وَتَقْبَلْ ذَلِكَ بِفَضْلِكَ وَإِحْسَانِكَ مَنًا،  
إِنَّكَ أَنْتَ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ.

---

(١) اقتباس من الآية ١٠٤ من سورة الكهف . ١٨

## الفصل الثالث

ولما<sup>(١)</sup> رويت أبا سانيدنا المتّصلة إلى محمد بن يعقوب عليه السلام عن الحسين بن محمد الأشعري، عن المعلى بن محمد، عن محمد بن جمهور، عن عبدالله بن أبي نجران، عمن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «من حفظ من أحاديثنا أربعين حديثاً بعثه الله تعالى يوم القيمة عالماً فقيهاً»<sup>(٢)</sup>.

ورويت من غير طريقه بسندنا المتّصل إلى رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه أنه قال: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً فيما ينفعهم من أمر دينهم بعث يوم القيمة من العلماء»<sup>(٣)</sup>.

ورويت أيضاً عنه صلوات الله عليه وآله وسلامه أنه قال: «من تعلم حديثين ينفع بهما نفسه ويعلّمهما غيره فينفع بهما، كان خيراً له من عبادة ستّين عاماً»<sup>(٤)(٥)</sup>.

(١) يأتي جواب «لما» في الصفحة الآتية بقوله: «أردت...» إلى آخره.

(٢) الكافي ١ : ٤٩ / ٧ (باب النوادر).

(٣) ورد الحديث في كتب أهل السنة، فانظر: كنز العمال ١٠ : ٢٢٤، ٢٩١٨٣ / ٢٢٤، شعب الإيمان ٢ : ٢٧٠ / ٢٧٢٥، جامع بيان العلم وفضله ١ : ١٩٤ / ٢٠٦، جامع الأحاديث للسيوطى ٧ : ١٩٦ / ٢١٨٤٥.

(٤) منية المرید: ٣٧٢، وورد في كتب أهل السنة أيضاً، فانظر: كنز العمال ١٠ : ١٦٣ / ٢٨٨٤٩، ذكر أخبار إصفهان ٢ : ١٢٦، جامع الأحاديث للسيوطى ٧ : ١٧١ / ٢١٦٧١.

(٥) ورد في حاشية «ك»: هذا الحديث مروي في كتب المخالف ولم أجده مسندًا بطريق

وروينا أيضاً بسندنا المتصل إلى ابن عباس رض أنَّه قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من حفظ على أمتي حديثاً واحداً كان له أجر سبعين نبياً صديقاً»<sup>(١)</sup>.  
ولا شبهة أنَّ الحديث المعتبر عند أهل النقل كافة، الذي يجب العمل به، هو المتصل لا المنقطع عند علمائنا كافة وعند جمهور العامة.

وقد منَّ الله تعالى على<sup>(٢)</sup>، فاستخرجت من الكافي ما يزيد عن أربعين حديثاً، وقد تلوت عليك منها جملةً بعضها يتعلق بفضل التفقه في الدين، وبعضها يتعلق بفضل روایة الأحادیث، وبعضها يتعلق بفضل العلم بقول مطلق، [وأكثرها]<sup>(٣)</sup> يتعلق بفن أصول الحديث التي هي المقصود من هذه الرسالة، وسألتوكه عليك في أبوابه إن شاء الله تعالى.

أردت<sup>(٤)</sup> أن أذكر طريقاً واحداً من طرقني إلى محمد بن يعقوب رحمه الله؛ ليتصل إسنادها وليرحصل لتأليف<sup>(٥)</sup> رسالتي هذه ثواب من روى أربعين حديثاً، فضلاً عن الحديث الواحد والحديثين.

→ أهل البيت عليهم السلام إلا في كتاب ثواب الأعمال لابن بابويه والأربعين لشيخنا الشهيد رحمه الله (منه رحمه الله).  
ولم نعثر بهما فيما، بل الموجود فيهما الحديث الذي أورده عن الكافي:

١٧٤٩، فانظر: ثواب الأعمال: ١/١٦٢ (باب ثواب من حفظ أربعين حديثاً)، والأربعون حديثاً: ١٩.

(١) ورد الحديث في كتب أهل السنة، فانظر: الأربعين البلدانية: ٤٤، تذكرة الحفاظ ٣ - ٤: ١٢٣٩.

(٢) لم ترد «علي» في «ك» و «ل» و «ح».

(٣) في المطبوع: «وأكثر»، وما أثبتناه من النسخ الخطية.

(٤) قوله: «أردت» جواب لقوله: «لما» في الصفحة السابقة.

(٥) في «ك» و «ل»: لتداول، وفي «م»: «المداول» بدلاً لـ«تأليف».

أُخْبَرَنِي بِكِتَابِهِ الْكَافِيِّ بِتَمَامِهِ الشِّيخَانَ<sup>(١)</sup> الْإِمَامَانِ الْفَاضِلَانِ الْوَرْعَانَ، السَّيِّدِ  
الْجَلِيلِ الْمُتَأَلِّهِ حَسْنَ بْنَ السَّيِّدِ جَعْفَرِ الْحُسَينِيِّ نُورِ اللَّهِ تَرْبِتَهِ إِجازَةً، وَالشِّيخِ الْجَلِيلِ  
النَّبِيلِ زَيْنِ الدِّينِ [بْنِ]<sup>(٢)</sup> عَلَيِّ بْنِ أَحْمَدِ الْعَامِلِيِّ زَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى الْوُجُودِ بِوُجُودِهِ،  
وَأَفَاضَ عَلَيْهِ مِنْ مَنْهُ وُجُودُهُ، قِرَاءَةً لِبَعْضِهِ وَسِمَا عَالِبَعْضِهِ وَإِجازَةً لِبَاقِيهِ، كَلَّا هَمَا  
عَنْ شِيخِنَا<sup>(٣)</sup> الْفَاضِلِ التَّقِيِّ الْوَرِعِ، الشِّيخِ عَلَيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَالِيِّ الْمَيِّسِيِّ<sup>(٤)</sup>، عَنْ  
الشِّيخِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ دَاؤِدِ الْمَؤْذِنِ الْجَزِيرِيِّ، عَنْ الشِّيخِ ضِيَاءِ الدِّينِ عَلَيِّ،  
عَنْ وَالَّدِ السَّعِيدِ الشَّهِيدِ مُحَمَّدِ بْنِ مَكْيٍّ، عَنْ رَضِيِّ الدِّينِ الْمَزِيدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
صَالِحٍ، عَنْ السَّيِّدِ فَخَارِ (ح)<sup>(٥)</sup>.

وَعَنْ الشِّيخِ ضِيَاءِ الدِّينِ بْنِ مَكْيٍّ، عَنْ السَّيِّدِ تَاجِ الدِّينِ بْنِ مَعِيَّةِ الْحَسَنِيِّ، عَنْ  
الشِّيخِ الْعَالَمِ الْجَلِيلِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ الْمَطَهَّرِ، عَنْ الشِّيخِ الْمُحَقِّقِ نَجَمِ الدِّينِ بْنِ  
سَعِيدٍ، عَنْ السَّيِّدِ فَخَارِ، عَنْ شَازَانَ بْنَ جَبَرِئِيلَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي  
الْقَاسِمِ الطَّبَرِيِّ، عَنْ الشِّيخِ الْفَقِيهِ أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ شِيخِ الطَّائِفَةِ أَبِي جَعْفَرِ  
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّوْسِيِّ، عَنْ الشِّيخِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ  
بْنِ النَّعْمَانِ الْمَفِيدِ، عَنْ الشِّيخِ الْفَقِيهِ أَبِي الْقَاسِمِ جَعْفَرِ بْنِ قَوْلَوِيِّ، عَنْ الشِّيخِ  
الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبِ الْكَلِينِيِّ.

(١) فِي «ك» و «ل» و «م» : «شِيخَاهِي» بَدْل «الشِّيخَانَ» .

(٢) أَتَبَتَّنَاهُ مِنَ النُّسُخِ الْخَطِيَّةِ .

(٣) فِي «ك» و «ل» و «م» : «شِيخَهُمَا» بَدْل «شِيخَنَا» .

(٤) هَكَذَا فِي النُّسُخِ الْخَطِيَّةِ، وَيُوجَدُ فِي حَاشِيَةِ «م» : فَخَارِ مُشَتَّقٌ مِنَ الْفَخْرِ، وَ«ح» عَلَامَةٌ  
تَحْوِيلٌ (مِنْهُ<sup>الله</sup>) .



## أصل

وقد جرت عادة المؤلفين في أصول الحديث من علماء العامة بتعريف من نقلوا عنه الحديث<sup>(١)</sup> وذكر فضائلهم، وتاريخهم، وتمجيد مؤلفيهم، وذكر تواريχهم، وفضائلهم، ومؤلفاتهم؛ ترويحاً لأمرهم، فلنذكر من نقلنا عنه أحاديثنا، وأخذنا معالم ديننا وسبب العدول عما تفرد العامة بنقله؛ فإنّ لنا في ذلك العذر اللائق، بل البرهان الواضح. ثم نذكر بعضاً من أصحاب حديثنا وبعضاً من مؤلفاتهم فيه؛ تذكرةً للطلابين وجرياً على عادات<sup>(٢)</sup> المؤلفين، فنقول:

قد أخذنا أحاديثنا التي فيها معالم ديننا عن رسول الله ﷺ وأخيه عليّ وابنته فاطمة ولديهما<sup>(٣)</sup> الحسن والحسين وأولاده التسعة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

أمّا رسول الله ﷺ فهو أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ولد بمكة في شعب أبي طالب يوم الجمعة بعد طلوع الفجر،سابع عشر شهر ربيع الأول، عام الفيل، وكانت أمّه آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب، قد حملت به أيام التشريق في منزل أبيه عبد الله بمنى عند الجمرة الوسطى.

(١) في «ك» و «ل» و «م» : «الأحاديث» بدل «الحديث» .

(٢) في «ل» و «ح» : «عوائد» بدل «عادات» .

(٣) في «ك» و «ل» و «ح» : «ولديها» بدل «ولديهما» .

قلت: هذا ما عليه الأكثرون<sup>(١)</sup>، ويلزمه أن تكون مدة الحمل بهــ صلوات الله عليهــ والــ آلهــ إــمــاــ أــكــثــرــ مــنــ ســنــةــ أــوــ أــقــلــ مــنــ ســتــةــ أــشــهــرــ،ــ وكــلاــهــماــ خــلــافــ العــادــةــ وــالــشــرــعــ.ــ وــجــوــزــ بــعــضــهــمــ كــوــنــ أــحــدــ الــلــازــمــيــنــ مــنــ خــواــصــهــ،ــ وــهــوــ مــتــحــتــمــ عــلــىــ تــقــدــيرــ صــحــتــهــ.ــ وــلــكــنــ الــذــيــ ذــكــرــهــ الســيــدــ الــجــلــلــيــ الــمــتــأــلــهــ عــلــيــ بــنــ طــاوــســ رــبــهــ فــيــ كــتــابــ «ــالــإــقــبــالــ»ــ عــلــىــ الــأــعــمــالــ:ــ أــنــ اــبــتــدــاءــ الــحــمــلــ بــهــ كــانــ لــيــلــةــ تــســعــ عــشــرــ مــنــ جــمــادــىــ الــآــخــرــةــ.<sup>(٢)</sup>ــ وــذــكــرــ الشــيــخــ الــإــمــامــ الــعــلــامــ مــحــمــدــ بــنــ بــاــبــوــيــهــ رــبــهــ فــيــ الــجــزــءــ الــرــابــعــ مــنــ كــتــابــ «ــالــنــبــوــةــ»ــ:ــ أــنــ الــحــمــلــ بــهـــ صــلــوــاتــ اللــهــ عــلــيــهــ وــآــلــهــ وــآــلــهـــ كــانــ لــيــلــةــ الــجــمــعــةــ لــاــتــنــتــيــ عــشــرــ لــيــلــةــ ذــهــبــتــ مــنــ جــمــادــىــ الــآــخــرــةــ.<sup>(٣)</sup>ــ وــهــاتــانــ الرــوــاــيــاتــ تــوــاــفــقــانــ الشــرــعــ وــالــعــادــةــ،ــ وــيــضــعــفــ مــعــهــمــ الــاعــتــمــادــ عــلــىــ مــاــ عــلــيــهــ الــأــكــثــرــ.

ونزل عليه الوحيـــ وــتــحــمــلــ أــعــبــاءــ الرــســالــةــ فــيــ الــيــوــمــ الســابــعــ وــالــعــشــرــينــ مــنــ رــجــبــ لــأــرــبــعــينــ ســنــةــ.

واصطفاه ربــهــ إــلــيــهــ بــالــمــدــيــنــةــ يــوــمــ الــاثــنــيــنــ لــلــيــلــتــيــنــ بــقــيــتــاــ مــنــ صــفــرــ ســنــةــ إــحــدــىــ عــشــرــ مــنــ الــهــجــرــةــ.

وقيلــ:ــ لــاــتــنــتــيــ عــشــرــ لــيــلــةــ بــقــيــتــ مــنــ شــهــرــ رــبــيــعــ الــأــوــلــ عــنــ ثــلــاثــ وــســتــيــنــ ســنــةــ.<sup>(٤)</sup>ــ صــلــىــ اللــهــ عــلــيــهــ وــآــلــهــ.

(١) أــنــظــرــ:ــ قــصــصــ الــأــنــبــيــاءــ لــلــرــاــوــنــدــيــ ٢:ــ ٤٦٠ــ /ــ ٢٢٧ــ،ــ إــعــلــامــ الــورــىــ ١:ــ ٤٢ــ،ــ إــقــبــالــ الــأــعــمــالــ:ــ ٨١ــ.

(٢) إــقــبــالــ الــأــعــمــالــ:ــ ١١٠ــ.

(٣) نــقــلــهــ عــنــهــ فــيــ إــقــبــالــ الــأــعــمــالــ:ــ ١١٠ــ،ــ وــفــيــهــ:ــ «ــبــقــيــتــ مــنــ جــمــادــىــ الــآــخــرــةــ»ــ بــدــلــ «ــذــهــبــتــ مــنــ جــمــادــىــ الــآــخــرــةــ»ــ،ــ وــلــاــ يــخــفــىــ أــنــ اــســمــ الــكــتــابــ عــلــىــ مــاــ فــيــ مــقــدــمــةــ الــمــؤــلــفــ فــيــهــ صــ ١٢ــ «ــ الــإــقــبــالــ بــالــأــعــمــالــ الــحــســنــةــ»ــ.

(٤) كــمــاــ فــيــ الــدــرــوــســ الــشــرــعــيــةــ لــلــشــهــيدــ الــأــوــلــ ٦:ــ ٢ــ.

وأمّا فاطمة بنت رسول الله صلوات الله وسلامه عليهما وعلى آلهما : فإنها ولدت بعد المبعث بخمس سنين .  
واصطفاها ربها إليها بعد أبيها بنحو مائة يوم .  
وأمّا أمير المؤمنين وإمام المتّقين علي عليه السلام : فهو أبو الحسن بن أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم ، وأبو طالب وعبد الله أخوان للأبدين .  
وأمّه : فاطمة بنت أسد بن هاشم .

وهو وإخوته أول هاشمي ولد من هاشميّين ، ولد يوم الجمعة ثالث عشر رجب ، وروي سابع شعبان ، بعد مولد رسول الله صلوات الله علية وسلم بثلاثين سنة <sup>(١)</sup> .  
واصطفاه الله إليه واختار [له] <sup>(٢)</sup> جواره قتيلًا بالكوفة ليلة الجمعة لتسع ليال بقين من شهر رمضان ، سنة أربعين عن ثلات وستين سنة ، ودفن بالغربي من نجف الكوفة بمشهده الآن .

وأمّا الحسن ابنه عليه السلام : فهو الإمام الزكي أبو محمد سيد شباب أهل الجنة ، ولد بالمدينة يوم الثلاثاء منتصف شهر رمضان ، سنة اثنتين من الهجرة .  
وقال المفيد : سنة ثلاط <sup>(٣)</sup> .

واصطفاه ربّه إليه مسموماً في المدينة أيضاً يوم الخميس سبع شهر صفر ، سنة سبع أو ثمان وأربعين .  
وقيل : سنة خمسين من الهجرة ، عن سبع وأربعين سنة <sup>(٤)</sup> .

(١) مصباح المتهجد : ٨٥٢ ، وحكاه الشهيد الأول في الدروس الشرعية ٢ : ٦ .

(٢) مأين المعقوقتين أثبناه من النسخ الخطية .

(٣) الإرشاد ٢ : ٥ .

(٤) الكافي ١ : ٤٦١ - ٤٦٢ / ٤٦٢ (باب مولد الحسن بن علي صلوات الله عليهما) .

وأماماً أخوه الحسين عليهما السلام: فهو أبو عبدالله الشهيد المظلوم، ولد بالمدينة آخر شهر ربيع الأول سنة ثلث من الهجرة.

وقيل: يوم الخميس ثالث عشر شهر رمضان<sup>(١)</sup>.

وقال المقيد: لخمس خلون من شعبان، سنة أربع<sup>(٢)</sup>.  
واصطفاه الله إليه قتيلاً بكربلا يوم السبت - عاشوراء - سنة إحدى وستين عن ثمان وخمسين سنة.

وأماماً أولاده التسعة، صلوات الله عليه وآله وعليهم:  
فالأول: الإمام أبو محمد زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام، ولد بالمدينة يوم الأحد الخامس شعبان سنة ثمان وثلاثين.

واصطفاه الله إليه بالمدينة أيضاً يوم السبت ثاني عشر المحرم، سنة خمس وتسعين، عن سبع وخمسين سنة.  
وأمّه: شاه زنان بنت شيرويه بن كسرى.  
وقيل: ابنة يزدجرد<sup>(٣)</sup>.

والثاني: الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقي لعلم الدين عليهما السلام، ولد بالمدينة يوم الاثنين ثالث صفر، سنة سبع وخمسين.

واصطفاه الله إليه بها يوم الاثنين سابع ذي الحجّة، سنة أربع عشرة ومائة.

(١) حكاية الشهيد الأول في الدروس الشرعية ٢ : ٨.

(٢) الإرشاد ٢ : ٢٧.

(٣) الإرشاد ٢ : ١٣٧، إعلام الورى ١ : ٤٨٠ - ٤٨١، المناقب لابن شهرashob ٤ : ١٨٩، تاريخ مواليد الأنبياء ١٣٥، روضة الوعاظين ١ : ٤٥٧.

وروي سنة ست عشرة<sup>(١)</sup>.

أمّه : أمّ عبد الله بنت الحسن بن علي عليهما السلام ، فهو علوي بين علوّيّين .

والثالث : الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق العالم عليهما السلام ، ولد بالمدينة يوم الاثنين سبع عشر شهر ربيع الأول ، سنة ثلات وثمانين .  
واصطفاه الله تعالى إليه بها في شهر شوال .

وقيل : منتصف رجب يوم الاثنين ، سنة ثمان وأربعين ومائة ، عن خمس وستين سنة<sup>(٢)</sup> .

أمّه : فاطمة [أم فروة]<sup>(٣)</sup> ابنة الفقيه القاسم بن محمد النجيب بن أبي بكر .

وقبره وقبر أبيه وجده وعمّه الحسن عليهما السلام بالبقيع في مكان واحد .

والرابع : الإمام الكاظم أبو الحسن ، وأبو إبراهيم ، وأبو علي موسى بن  
جعفر عليهما السلام .

أمّه : حميدа البربرية .

ولد بالأبواء بين مكة والمدينة سنة ثمان وعشرين ومائة .

وقيل : سنة تسع وعشرين ومائة ، يوم الأحد سابع شهر صفر<sup>(٤)</sup> .

واصطفاه الله إليه مسموماً ببغداد في حبس السندي بن شاهك لست بقين من  
رجب ، سنة إحدى وثمانين ومائة ، ودفن بمقابر قريش في مشهدة الآن .

والخامس : الإمام الرضا أبو الحسن علي بن موسى عليهما السلام ولـي المؤمنين .

(١) حكاية الشهيد الأول في الدروس الشرعية ٢ : ١٢ .

(٢) الدروس الشرعية ٢ : ١٢ ، إعلام الورى ٢ : ٥١٤ ، روضة الوعاظين ١ : ٤٧٩ .

(٣) في المطبوع «بنت فروة» وما أثبناه من النسخ الخطية والمصادر .

(٤) حكاية الشهيد الأول في الدروس الشرعية ٢ : ١٣ .

أمّه: أمّ البنين أمّ ولد.

ولد بالمدينة سنة ثمان وأربعين ومائة.

وقيل: يوم الخميس حادي عشر ذي القعدة<sup>(١)</sup>.

واصطفاه الله إليه مسموماً بطوس في صفر سنة ثلاثة وثلاثين وأربعين ، وقبره بستاباد بمشهدة الآن. صلوات الله وسلامه عليه.

والسادس: الإمام الجواد أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليهما السلام.

أمّه: الخيزران أمّ ولد، كانت من أهل بيته مارية القبطية سرّيّة النبي عليهما السلام.

ولد بالمدينة في شهر رمضان، سنة خمس وتسعين ومائة.

واختار الله له جواره ببغداد في آخر ذي القعدة.

وقيل: يوم الثلاثاء حادي عشر ذي القعدة، سنة عشرين وأربعين<sup>(٢)</sup>.

ودفن في ظهر جده الكاظم عليهما السلام بمقابر قريش في مشهدهما الآن.

والسابع: الإمام الهادي المنتجب أبو الحسن علي بن محمد عليهما السلام.

أمّه: سمانة أمّ ولد.

ولد بالمدينة منتصف ذي الحجّة سنة اثنتي عشرة وأربعين.

واختار الله تعالى له جواره بـ «سرّ من رأى» في يوم الاثنين رجب، سنة أربع وخمسين وأربعين، ودفن بداره بها، التي هي مشهدة الآن.

والثامن: الإمام التقى الهادي، أبو محمد الحسن بن علي عليهما السلام.

أمّه: حديثة أمّ ولد.

(١) حكاية الشهيد الأول في الدروس الشرعية: ٢، ١٤، والطبرسي في تاج المواليد: ٧٩.

(٢) حكاية الشهيد الأول في الدروس الشرعية: ٢، ١٥.

ولد بالمدينة في شهر ربيع الآخر رابعة يوم الاثنين<sup>(١)</sup> سنة اثنين وثلاثين ومائتين.

واختاره الله بـ «سرّ من رأى» يوم الأحد.

وقال المفيد: يوم الجمعة ثامن شهر ربيع الأول سنة ستين ومائتين<sup>(٢)</sup>. دفن إلى جانب أبيه صلوات الله عليهما.

والناسع: الإمام المهدى صاحب الزمان، الحجّة على أهله، أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري عجل الله تعالى فرجه.

ولدب «سرّ من رأى» يوم الجمعة ليلاً خامس عشر شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين.

وأمّه: نرجس.

وقيل: مريم بنت زيد، العلوية<sup>(٣)</sup>.

وهو المتيقن ظهوره وتملكه بإخبار النبي ﷺ.

اللهم إنا نسألك بحقهم عليك أن تصلي عليهم أجمعين، وأن يجعلنا من أتباعهم وأوليائهم وأشياعهم في الدنيا والآخرة، إنك حميد مجید.

(١) الظاهر أن المراد من «رابعة يوم الاثنين»: وسط النهار في يوم الاثنين.

(٢) الإرشاد ٢: ٣١٣.

(٣) حكاه الشهيد الأول في الدروس الشرعية ٢: ١٦.



## أصل

وأكثر أحاديثنا الصحيحة (وغيرها في أصولنا الخمسة)<sup>(١)</sup> وغيرها عن النبي ﷺ وعن الأئمة الإثني عشر المذكورين للباقلي، وكثير منها يتّصل منهم بالنبي ﷺ، وقل أن يتفق لنا حديث صحيح عن النبي ﷺ ويكون من غير طريقهم.

وهذا هو السبب في كون أحاديثنا أضعاف أحاديث العامة، حيث إن زمان أمتتنا للباقلي امتد زماناً طويلاً واشتهر الإسلام وكثير في زمانهم العلماء والنقلة عنهم، من المخالفين والمؤلفين، مع أن زمانهم في الأكثر زمان خوف وتقية، وإلا لظهر عنهم أضعاف ذلك أضعافاً مضاعفة.

وزمان جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام لما كان الخوف فيه أقل - حيث كان آخر دولة بني أمية وأول دولة بني العباس - ظهر عنه من العلوم ما لم يظهر عن أحد قبله ولا بعده.

وإنما تمسّكنا بهذه الأئمة الإثني عشر من أهل بيت النبي ﷺ، ونقلنا أحاديثنا وأصول ديننا عنهم؛ لما ثبت عندنا من عصمتهم؛ لوجوب كون الإمام معصوماً ليؤمن وقوع الخطأ منه ويستقيم النظام وتتمّ الفائدة بنصبه، كما تقرّر في الكلام، وغيرهم ليس بمعصوم إجماعاً.

---

(١) مابين التوسيتين لم يرد في «ح».

ولما ثبت عندنا من نصّ كلّ سابق على لاحقه بالعصرة ووجوب الطاعة<sup>(١)</sup>، بل نصّ القرآن العزيز على طهارتهم وعصمتهم بآية التطهير<sup>(٢)</sup>، التي قد احتوت من التأكيدات واللطائف على ما لا يخفى على أهل المعاني والبيان. وقد تواتر النقل عندنا بكونهم هم المقصودون بهذه الآية.

وقد روى الترمذى في الجامع عن عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله ﷺ أنه قال: نزلت هذه الآية على رسول الله في بيته سلمة، فدعا النبي فاطمة وحسناً وحسيناً - صلوات الله عليهم - فجلّلهم بكساء وعلى خلف ظهره، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا». فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ فقال: «أنت على مكانك وأنت إلى خير»<sup>(٣)</sup>.

وروى نحوه أحمد بن حنبل في مسنده بثمان طرق، مختلفة الألفاظ متفقة المعنى، وأنّها نزلت في النبي وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام<sup>(٤)</sup>. ونحو ذلك روى البخاري<sup>(٥)</sup> ومسلم في صحيحهما<sup>(٦)</sup>. ورواه إمامهم الحميدي في الجمع بين الصحيحين<sup>(٧)</sup>.

(١) أنظر: الكافي ١: ٢٨٦ - ٣٢٨.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٣: ٣٣.

(٣) الجامع الكبير للترمذى ٥: ٢٦٢ - ٢٦٣: ٣٢٠٥ / ٢٦٣.

(٤) مسنّد أحمد ١: ٥٢٤ / ٥٢٤ و ٣٠٥٢ / ٥٤٥ و ٥: ٣٠٥٣ / ٥٤٥ و ٧٩: ٧٩ و ٤١٥ - ٤١٦ / ٤١٦ و ٢٥٩٦٩ / ٢٦٢٠٦ / ٤٥٥.

(٥) حكاه عنه ابن طاوس في الطرائف ١: ١٨٦ - ٢٠٠ / ١٨٦.

(٦) صحيح مسلم ٤: ١٨٨٣ - ٣٤٢٤ / ١٨٨٣.

(٧) الجمع بين الصحيحين ٤: ٢٢٥ - ٣٤٣٥ / ٢٢٥.

ورواه إمامهم الشعبي في تفسيره<sup>(١)</sup> بسبعين طرق<sup>(٢)</sup>.

وروى أحمد بن حنبل أيضاً في مسنده عن أنس بن مالك: أنّ رسول الله ﷺ قال: «الصلوة يا أهل البيت، كان يمرّ بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى الفجر ويقول: «الصلوة يا أهل البيت، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً»<sup>(٣)</sup>.

قال الحاكم في المستدرك: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم<sup>(٤)</sup>.

وبالجملة: لا ريب عند أحد أنّهم هم المقصودون بها، كما لا شبهة في أنها نصّ في عصمتهم؛ لأنّ التطهير هو التنزّه عن الإثم والقبائح، كما ذكره الإمام أحمد بن فارس اللغوي صاحب «المجمل»<sup>(٥)</sup>.

وهذا معنى العصمة، فقد أمناً وقوع الخطأ منهم ولم نأمن وقوعه من غيرهم، وثبت أنّ ما اهتدوا إليه هو الحقّ، ومن كان كذلك كان أحقّ بالاتّباع؛ لقوله تعالى: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) لم ترد «في تفسيره» في «ح».

(٢) الكشف والبيان ٨: ٤٢ - ٤٤ في تفسير الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .٢٣

(٣) مسندي أحمد ٤: ١٥٧ / ١٣٣١٧ و ٢٠٢ / ١٣٦٢٦ .

(٤) المستدرك للحاكم ٤: ٤٤٤ - ٤٤٥ / ٤٤٠ .

(٥) مجمل اللغة ١ - ٢: ٥٥٨ (طهر).

(٦) سورة يونس ١٠: ٣٥ .



# أصل

ولأنّهم هم المقربون بالقرآن<sup>(١)</sup> المجيد في قول النبي ﷺ: «إِنِّي تارك  
فيكم<sup>(٢)</sup> ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي».  
فقد رواه أحمد بن حنبل في مسنده بثلاث طرق<sup>(٣)</sup>.  
ورواه أيضاً مسلم في صحيحه بثلاث طرق<sup>(٤)</sup>.  
ورواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين بطريقين<sup>(٥)</sup>.  
ورواه في الجمع بين الصحاح السنتين<sup>(٦)</sup>.  
ورواه التعلبي في تفسيره<sup>(٧)</sup>، ثم روى أيضاً فيه عنه ﷺ أنّه قال: «إِنِّي تارك  
فيكم التقليدين خليفتين إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي»<sup>(٨)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «مع القرآن» بدل «بالقرآن».

(٢) في «ح» و «م»: «إني تركت فيكم» بدل «إني تارك فيكم».

(٣) مسند أحمد : ٤٦٣ / ١١١٦٧ و ٣٩٤ / ١٠٧٤٧ و ٦٢٢ / ٢٢٤ و ٢١٠٦٨ و ٢٢٤٥ / ٢٢٤ و ٢١١٤٥ . وفضائل الصحابة لأحمد : ٥٨٥ / ٩٩٠ و ٦٠٣ و ٧٧٩ و ١٠٣٢ و ١٣٨٢ / ٧٧٩ .

(٤) صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣ / ١٨٠٨

(٥) الجمع بين الصحيحين ١: ٨٤٠ / ٥١٥

(٦) نقله عنه ابن طاوس في الطرائف ١ : ١٦٦ / ١٧٥ .

(٧) الكشف والبيان ٣: ١٦٣ في تفسير الآية ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً﴾ ١٠٣ من سورة آل عمران ٣.

(٨) الكشف والبيان ٩: ١٨٦ في تفسير الآية ٣١ من سورة الرحمن . ٥٥

فقد أمرنا النبي ﷺ بالاقتداء بهم إلى انقطاع التكليف باعتراف خصومنا ولم يأمر بالتمسك بأبي بكر وعمر ، ولا بأبي حنيفة والشافعي .  
وللأئمَّةِ مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلَّف عنها هلك .

روى الحاكم في المستدرك ، وحكم بصحته عن أبي ذر رض وأصحابه وهو آخذ<sup>(١)</sup> بباب الكعبة قال : من عرفني فقد عرفني ومن أنكرني فأنا أبو ذر ، سمعت النبي ﷺ يقول : «ألا أَنَّ مِثْلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مِثْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مِنْ رَكْبِهَا نَجَا وَمِنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ»<sup>(٢)</sup> .

ومن المعلوم أنه لم يتمسّك بهم ولم يركب في سفينتهم إلّا الشيعة ؛ لأنّ الباقيين قدّموا أعداءهم عليهم ، ورفضوهם وغضبوهم وأغضبوهم<sup>(٣)</sup> وحاربوا ، فنهى يكون الفرقة الناجية إلّا من تمسّك بهم وركب معهم ؟ .

وروى الحاكم في المستدرك عن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : خذوا عنّي قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : «أنا الشجرة ، وفاطمة فروعها ، وعلى لقاحها ، والحسن والحسين ثمرتها ، وشييعتنا ورقها ، وأصل الشجرة في جنة عدن وسائل ذلك في الجنة»<sup>(٤)</sup> .

إن قلت : سلّمنا أنّ البارئ طهّر هؤلاء الخمسة فأمنتكم وقوع الخطأ منهم وحكمتم بعصمتهم ، فمن أين علمتم عصمة الأئمّة التسعة الباقية حتى اعتمدتم عليهم أيضاً في أمور دينكم ؟

(١) في «ح» : «وأخذ» بدل «وهو آخذ» .

(٢) المستدرك للحاكم ٤: ١٣٣ - ٤٧٧٤ .

(٣) لم ترد «وأغضبوهم» في «ح» .

(٤) المستدرك للحاكم ٤: ١٤٧ .

قلت: للإجماع المركب<sup>(١)</sup>، فإنّ كلّ من قال بعصمة هؤلاء الخمسة قال بعصمة الباقيين ومن لا فلا، فالقول بعصمة الخمسة فقط يكون خرقاً لإجماع الأمة، وإذا قد قام الدليل على عصمة الخمسة، ثبتت عصمة الجميع.

وأيضاً قد ثبت عندنا نصّ هؤلاء المطهرين على عصمة من بعدهم واحداً بعد واحد<sup>(٢)</sup>، ونصّ كلّ سابق على لاحقه بما يعلم ثبوته، ولا يمترى فيه<sup>(٣)</sup> إلّا كما يمترى في المتواترات من أحوال الصحابة بعد النبي صلوات الله عليه وسلم.

ولو سلّمنا أنّهم غير متصوفين فهم مجتهدون، لهم أهلية الحلّ والعقد، كما لا ينكره مسلم، فعلى كلّ حال لا يقصر التمسك بمحمد الباقر وجعفر الصادق عليهم السلام وأولادهما المجمع على عدالتهم وطهارتهم واجتهادهم، عن التمسك بأبي حنيفة والشافعي، فنحن على يقين من أمرنا، ولا بدّ لخصومنا من القول بصحة معتقدنا. وهذا<sup>(٤)</sup> واضح جليّ.

وأمّا ما جاء من النصّ على الأئمّة الاثني عشر من طرق مخالفينا فقد روى البخاري في صحيحه بطريقين:

أولئما إلى جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله صلوات الله عليه وسلم يقول: «يكون بعدي

(١) ورد في حاشية «م»: المراد بالإجماع المركب: هو أنّ فرقة قائلون بعصمة باقي الأئمّة عليهم السلام كما هم قائلون بعصمة هؤلاء الخمسة، وهم الشيعة.

ورفة قائلون بعدم عصمة الجميع، من الخمسة وغيرهم، وهم المخالفون. وهذا هو الإجماع المركب. ولا تالت للفرقتين قائلين بعصمة الخمسة وعدم عصمة الباقيين ليكون خرقاً لإجماع الأمة (منه كتاب العين). .

(٢) في النسخ الخطّية: «واحداً واحداً» بدل «واحداً بعد واحد».

(٣) امترى في أمره: شك فيهم. كتاب العين ٨: ٢٩٥ (مرى).

(٤) في «ك» زيادة «بحمد الله» بعد «وهذا».

إثنا عشر أميراً». فقال كلامه لم أسمعها، قال أبي: «كَلَّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ»<sup>(١)</sup>. وثانيهما إلى ابن عيينة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ ماضِيًّا مَا وَلَيْهِمْ إِثْنَا عَشَرَ رَجُلًا». ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلْمَةِ خَفِيتَ عَلَيْيَ، فَسَأَلَتْ أُبَيْ: مَاذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «كَلَّهُمْ مِنْ قَرِيشٍ»<sup>(٢)</sup>. وقد روى مسلم أيضاً الحديث الأول بشمان طرق، الفاطم متونها لا تختلف إلَّا قليلاً<sup>(٣)</sup>.

ورواه الحميدى في الجمع بين الصحيحين بست طرق<sup>(٤)</sup>.  
ورواه الثعلبى في تفسيره بثلاث طرق<sup>(٥)</sup>.  
ورواه أيضاً في «الجمع بين الصاحب الست» بثلاث طرق<sup>(٦)</sup>.  
وروى مسلم أيضاً الحديث الثاني بلفظه في صحيحه<sup>(٧)</sup>.  
و«الأمير» كما في الحديث الأول و«الوالى» كما في الحديث الثاني: هو الذى يجب اتباعه في أمور الدين والدنيا؛ لقوله تعالى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِ الْأَمْرِ مِنْكُمْ»<sup>(٨)</sup>.  
وغير هؤلاء الاثنتي عشر ممن ولـي أمور الناس بالغصب والسيف أكثرهم، بل

(١) صحيح البخاري ٤: ٤٨١ و ٧٢٢٢ و ٧٢٢٧.

(٢) حكاہ عنه ابن طاووس في الطرائف ١: ٢٥١، ٢٦١/٢٥١، وانظر: فتح الباري ١٣: ١٧٩.

(٣) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٢ - ١٤٥٣ و ١٨٢١/١٤٥٣ و ١٨٢٢.

(٤) الجمع بين الصحيحين ١: ٣٣٧ - ٣٣٨ و ٥٢٠/٣٣٨.

(٥) أنظر: الكشف والبيان ٨: ٣٣٦ - ٣٣٧ في تفسير الآية ٤٣ من سورة الزخرف ٤٣.

(٦) حكاہ عنه ابن البطريق في العمدة: ٤٢١ - ٤٢٢ و ٨٨٠/٤٢٢.

(٧) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣ و ٦/١٤٥٣.

(٨) سورة النساء ٤: ٥٩.

كلّهم علم منهم الفسق عند كلّ أحد، بل الكفر؛ لمحاربتهم<sup>(١)</sup> أهل البيت المطهرين ونصلبهم العداوة والمناواة لهم، والحال أنّ علوّ قدرهم وعظم شأنهم من ضروريات الدين؛ ولما علم من تعظيم الله ورسوله [لهم]<sup>(٢)</sup> وثنائهم عليهم، فالمستخفّ بهم والمنكر لقدرهم والمخالف لهم والمحارب والباغض كمنكر وجوب الصوم والصلة وغيرهما مما علم من الدين ضرورةً، فكما يكفر المنكر لذلك، كذلك يكفر المستخفّ بهم والناصب لهم العداوة.

فكيف يجب اتباعهم، وطاعتهم، وأخذ معالم الدين منهم وهم على الوصف المذكور، وفيهم مثل معاوية المعلن بعداوة أهل البيت وحربهم، وقتل أصحاب النبي ﷺ، وابنه يزيد المعلن مع ذلك بالفجور والخمور والمناكر.

وبنوا أميّة الذين ظهرت منهم المناكر والقبائح التي لم تخف على مسلم، مع أنّهم ليسوا من أهل البيت الذين أمر النبي ﷺ باتّباعهم إلى انقطاع التكليف، وقرنهم مع الكتاب المنيف.

فلما وقع النصّ المذكور من النبي ﷺ عليهم وجوب الرجوع إليهم، ونقل الأحكام عنهم؛ لعدم حصول ذلك في غيرهم، وعلمنا أنّهم هم المقصودون بالنصوص، بحيث لا يُرتاب فيه بل ولا يُرتاب فيه ذولّت وإنصاف.

(١) في «ك» و«ل» و«م»: «بمحاربتهم» بدل «لمحاربتهم».

(٢) في المطبوع: «لهما» بدل «لهم»، وهو سهو.



## فصل

وكيف لاناخذ أحاديثنا ومعالم ديننا عن هؤلاء الذين جاء بهم ما تلوناه عليك.  
وهم الذين جعل الله ودهم أجر الرسالة بقوله تعالى : «**قُلْ لَا أَسْئِلُكُمْ عَنِيهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوْدَةُ فِي الْقُرْبَى**»<sup>(١)</sup>؛ فإنها نزلت في عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، كما  
رواه أحمد بن حنبل في مسنده<sup>(٢)</sup>، والبخاري في صحيحه<sup>(٣)</sup>، والشعبي في تفسيره<sup>(٤)</sup>.  
وهم أمان الأنام؛ لقول النبي ﷺ : «النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهبت  
ذهبوا، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض».  
كما رواه أحمد بن حنبل في مسنده<sup>(٥)</sup>.

وهم الذين يطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيناً وأسيراً<sup>(٦)</sup>، حتى أتى فيهم  
«هل أتى»<sup>(٧)</sup> كما لا ينكره أحد من المسلمين.

---

(١) سورة الشورى ٤٢ : ٢٠ .

(٢) حكااه عنه ابن البطريق في العمدة : ٤٧ / ٣٤ ، وابن طاوس الطرائف ١ : ١٥٩ / ١٦٧ ،  
وانظر : فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢ : ٦٦٩ / ١١٤١ .

(٣) صحيح البخاري ٣ : ٢٢٠ / ٤٨١٨ .

(٤) الكشف والبيان ٨ : ٣١٠ في تفسير الآية ٢٣ من سورة الشورى ٤٢ .

(٥) حكااه عنه ابن طاوس في الطرائف ١ : ١٥٩ / ١٦٧ ، وانظر : فضائل الصحابة لأحمد بن  
حنبل ٢ : ٦٧١ / ١١٤٥ .

(٦) اقتباس من الآية ٨ من سورة الإنسان ٧٦ .

(٧) إشارة إلى سورة الإنسان ٧٦ .

وقد اتفق كل الناس على طهارتهم وشرف أصولهم، ووفر عدالتهم، وورعهم وغزاره علمهم، وبراءتهم مما يشينهم حسباً ونسبةً وخلقاً، كما لا يخفي على مسلم. وقصور الأسنة عن القدر فيهم، واتفاقها كلها على مدحهم والاعتراف بعلو شأنهم من جميع الطوائف، من قال بعصمتهم ومن لم يقل، كما لا يخفي على من تتبع الآثار والنقل وتداول كتب التوارييخ والسير.

هذا مع إعراض سلاطين أرمنتهم عنهم كل الإعراض، وإظهارهم العداوة لهم، وبسط أيديهم إليهم بالإيذاء، تارةً بالقتل والسسم، وتارةً بالحبس. وحياتهم للنقص من شأنهم والتعرض للوقوعية فيهم، فلو لا أنهم من الكمال في حد تقصير الفكر والأحسن عن القدر فيهم، ويتحقق على كل أحد كذب الطاعن عليهم، لما سلموا من قدر أعدائهم فيهم، فيكون الأمر كما قيل:

وهي قلت هذا [الصبح ليل]<sup>(١)</sup> [أعيشى العالمون عن الضياء<sup>(٢)</sup>]

(١) في المطبوع: «هذا الليل صبح» وما أثبناه من النسخ الخطية والمصدر.

(٢) ديوان المتنبي: ٩٢، وفيه: «أيعمى» بدلاً «أعيشى».

## فصل

وقيح بذى اللتب أن يترك أحاديث أهل بيت النبي ﷺ وفيهم أخو النبي بإجماع<sup>(١)</sup> الأمة، ولو يرى أفضل منه لواخاه.

ومحبوب الله ومحبوب رسوله بنصّ النبي ﷺ يوم خير بقوله: «لأعطيك الراية غداً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله».

فقد رواه أحمد بن حنبل في مسنده باشني عشر طریقاً<sup>(٢)</sup>.

ورواه البخاري في صحيحه بست طرق<sup>(٣)</sup>.

ورواه مسلم أيضاً بست طرق<sup>(٤)</sup>.

ورواه في «الجمع بين الصاحح الست»<sup>(٥)</sup>.

ومولى الأنام بنصّ النبي ﷺ يوم الغدير الذي توادر خبره، فقد رواه أحمد بن

(١) في «ل»: «باجتماع» بدل «باجماع».

(٢) مسند أحمد ١: ١٦٠ / ٢٧٨٠ و ١٦١١ / ٣٠٢ و ٣: ٨٦ و ٣٠٢ / ٨٧٦٤ و ٤: ٦٤٦ و ٦١٠٣ / ٦٤٦ و ٢٢٣١٤ / ٤٤٥ و ٤٨٥ و ٤٨٨ و ٤٩٢ و ٤٩٠ و ٢٣٨٤ و ٢٢٥٢٢ و ٢٢٥٠٠ ، وانظر فضائل الصحابة ٢: ٤٥٥ .

(٣) صحيح البخاري ٢: ٢٩٤ / ٢٩٤٢ و ٢٩٤٢ / ٣٠٣ و ٢٩٧٥ / ٣١٢ و ٣٠٠٩ و ٣٧٠١ / ٥٣٤ و ٣ .

٤٢١٠ / ٨٩٤ و ٩٨٨ / ٦١٨ .

(٤) صحيح مسلم ٣: ١٤٤١ / ١٤٤١ ، ١٨٠٧ / ١٤٤١ ، ١٨٧١ ، ٤: ١٨٧١ - ١٨٧٣ - ٢٤٠٤ / ١٨٧٣ - ٢٤٠٧ .

(٥) حكاة عنه ابن طاووس في الطرائف ١: ٧٩ / ذيل الحديث . ٥٢

حنبل في مسنده بستة عشر طریقاً<sup>(١)</sup>.

ورواه التعلبی بأربع طرق<sup>(٢)</sup> في تفسیر قوله تعالیٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بِلْعُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾<sup>(٣)</sup> وأنّها نزلت في علیٰ علیلاً، وأنّها لـمـا نـزـلـتـ أـخـذـ رـسـوـلـ الله علیـهـ وـسـلـوـنـ بـيـدـ عـلـیـ وـقـالـ: «ـمـنـ كـنـتـ مـوـلـاهـ فـهـذـاـ عـلـیـ مـوـلـاهـ»<sup>(٤)</sup>.

ورواه الحمیدي في «الجمع بين الصحيحين»<sup>(٥)</sup>.

ورواه ابن المغازلي بثلاث طرق، ثم قال: رواه عن النبي ﷺ نحو مائة رجل<sup>(٦)</sup>. وتأویل المتوجّلين في بغضه والانحراف عنه لهذا الحديث كتغطية وجه النهار. وباب مدينة العلم، كما اشتهر نقل ذلك<sup>(٧)</sup> بين كل الفرق<sup>(٨)</sup>.

(١) مسنند أحمد ١: ١٣٥ ، ١٨٩٢/١٣٥ و ٩٥٣/١٨٩١ و ١٩١/٩٦٤ و ١٣١٣/٢٤٦ و ٣٠٥٢/٥٤٥ و ٥: ٣٥٥ و ١٨٠١١/٣٥٥ و ٤٩٨١/٥٠١ و ١٨٨٣٨/٤٧٧ و ٦: ٥٠٤ و ٢٢٤٣٦/٤٧٧ و ٢٢٥٩٧/٥٠٤ و ٥١٠ و ٥١٠/٥٩٩ و ٩٥٩/٥٦٩ و ٢٢٠٥١/٥٨٣ و ٢٢٦٣٣/٥٨٥ و ٩٩١/٥٨٥ و ٩٩٢/٥٩٦ و ١٠١٦/٦١٠ و ١٠٤٢/٦١٠ .

(٢) في «ح»: «طريق» بدل «طرق».

(٣) سورة المائدة ٥: ٦٧ .

(٤) الكشف والبيان ٤: ٩٢ في تفسير الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٥) حکاہ عنه ابن طاوس في الطرائف ١: ٢٢٧ ذیل الحديث ٢٢٩، وانظر الجمع بين الصحيحين ١: ٥١٥/٤١٥ .

(٦) مناقب ابن المغازلي: ٢٣ - ٢٧ - ٣٩ .

(٧) في النسخ الخطية: «نقله» بدل «نقل ذلك».

(٨) إعلام الورى ١: ٣١٧ - ٣١٨ ، كشف الغمة ١: ٢٢٧ ، المستدرک للحاکم ٤: ٩٦ - ٩٧ و ٤٦٩٣/٩٧ ، المعجم الكبير للطبراني ١١: ٦٥ - ٦٦ / ١١٠٦١ ، کفاية الطالب: ٢٢١ - ٢٢٣ ، تذكرة الخواص ١: ٣٢٥ ، مناقب ابن المغازلي: ٨٠ - ٨٥ / ١٢٠ - ١٢٦ ، ذخائر العقبی: ١٤٢ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٧: ٢١٩ ، الاستیعاب ٣: ١١٠٢ ، تاریخ مدینة دمشق ٤٢: ٣٧٨ - ٣٨٤ ، تاریخ بغداد ٤: ٣٤٨ ، تهذیب الکمال ١٨: ٧٧ .

وأقضى الصحابة بنصّ الرسول ﷺ كما اشتهر في النقل أيضاً<sup>(١)</sup>.

ومدح الله بآية التطهير وبباقي الآيات التي جاءت فيه<sup>(٢)</sup>، حتى روى مجاهد أنه نزل في حق عليٍ عَلَيْهِ الْكَلَّةُ بخصوصه سبعون آية<sup>(٣)</sup>.

وروى أحمد بن حنبل عن ابن عباس أنه قال: ما من آية فيها **«الَّذِينَ آمَنُوا»**  
إلاًّ وعلىٍ رأسها وقائدها وأميرها وشريفها<sup>(٤)</sup>، وقد عاتب الله أصحاب محمد ﷺ في القرآن وما ذكر علياً إلاًّ بخير<sup>(٥)</sup>.

ومدح الرسول ﷺ بما قد نقلنا بعضه عن الصاحح ستّ وغيرها.

وأحبّ الأنام إلى الله تعالى، كما يشهد به حديث الطير الذي رواه أحمد بن حنبل في مسنده<sup>(٦)</sup>.

ورواه في «الجمع بين الصاحح ستّ»<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٧: ٢١٩، الاستيعاب ٣: ١٠٢، مطالب المسؤول: ٩٩، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٣، المواقف ٣: ٢٣٧، تمهيد الأوائل: ٥٤٣، الصواعق المحرقة ١: ١١٠، فتح الباري ١٠: ٤٨٦، سبط النجوم العوالى ٢: ٤٠٧، المختصر في أخبار البشر ١: ١٨٢.

(٢) كما في كشف الغمة ١: ٥٢٧ - ٥٨٦، تذكرة الخواص ١: ١٧١ - ١٩٩، المناقب للخوارزمي: ٢٨٣ - ٢٩٤.

(٣) الخصال: ٢/٥٨١، شواهد التنزيل ١: ٥٢ و ٥١/٦٤.

(٤) لم ترد «شريفها» في «ل».

(٥) حكاٰ عنه ابن طاووس في الطرائف ١: ١٣٢ - ١٢٥، فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢: ٦٥٤ - ١١١٤.

(٦) حكاٰ عنه في الطرائف ١: ٨٦/١٠٩، وانظر: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢: ٥٦٠ - ٩٤٥/٥٦١.

(٧) حكاٰ عنه في الطرائف ١: ٨٧/١٠٩.

(٨) المستدرك للحاكم ٤: ٤٧٠٧/١٠٤.

ونفس الرسول؛ لقوله تعالى في آية المباهلة ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُم﴾<sup>(١)</sup>.

رواه مسلم في صحيحه بطريقين<sup>(٢)</sup>.

ورواه الشعبي في تفسيره<sup>(٣)</sup>، ولم يصحب للمباهلة والدعاء سواه وسوى زوجته ولديه. وهذا يدل على أنه أقرب الخلق إلى الله.

ومن هو من النبي بمنزلة هارون من موسى؛ لقول النبي ﷺ له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلّا أنه لا نبي بعدي».

رواه أحمد بن حنبل في مسنده باثني عشر طريقاً<sup>(٤)</sup>، ورواه البخاري بثلاث طرق<sup>(٥)</sup>، ورواه مسلم بست طرق<sup>(٦)</sup>، ورواه في الجمع بين الصحاح ست<sup>(٧)</sup>.

ومن هو مثل آدم ونوح ويحيى وموسى وعيسى، كما رواه إمامهم البهقي في صحيحه<sup>(٨)</sup>، والبغوي في تفسيره في الصحيح عن أبي الحمراء قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في فهمه، وإلى يحيى بن زكريا في زهره، وإلى موسى في بطشه، وإلى عيسى في عبادته،

(١) سورة آل عمران ٣: ٦١.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٣٢/١٨٧١، وحكاه عنه في الطرائف ١: ٦٢ - ٦٣ / ٢٨/٦٣.

(٣) الكشف والبيان ٣: ٨٥ في تفسير الآية ٦١ من سورة آل عمران.

(٤) مسنند أحمد ١: ٢٢٧ / ١٤٦٦ و ٢٨٢ / ٢٨٥ و ١٤٩٣ و ٢٨٤ و ١٥١٢ و ١٥٠٨ و ٢٨٥ و ١٤٢٢٨ و ١٤٢٢٨ و ١٥٣٥ و ٢٨٩ و ١٥٥٠ و ٢٩٢ و ١٥٨٧ و ٢٩٨ و ٣: ١٥٨٧ / ٤١٧ و ٤: ١٠٨٧٩ و ٤١٧ و ٥١٣ و ٢٦٩٢١ و ٥٩١ و ٧: ٥٩١ / ٥٩١ و ٥٦٧ - ٥٦٦ و ٩٥٤ و ٩٥٦ و ٢٦٥٤١ و ٥١٣ و ٢٦٩٢١، وانظر: فضائل الصحابة ٢: ٥٦٦ - ٥٦٧ و ٩٥٤ / ٥٦٧ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٣ و ٦١٢ و ١٠٤٥ و ٦٤٢ و ١٠٩١ و ٦٧٠ و ١١٤٣ و ٦٧٥ و ٦٧٤ و ٩٥٧ .

(٥) صحيح البخاري ٢: ٥٣٦ / ٣٧٠٦ و ٣: ١٤٤ / ٤٤١٦.

(٦) صحيح مسلم ٤: ١٨٧٠ / ١٨٧١ و ٢٤٠٤ و ١٨٧١ و ٣١ / ٣٢ و ٣٣.

(٧) نقله عنه ابن طاووس في الطرائف ١: ٧٥ ذيل الحديث ٤٩.

(٨) نقله عنه الإربلي في كشف الغمة ١: ٢٢٩ ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ١٦٨ .

فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب»<sup>(١)</sup>.

والصديق الأفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

روى أحمد بن حنبل في مسنده أنها نزلت في عليّ عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

رووا في تفاسيرهم عن مجاهد أنه قال: هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٦)</sup>.

روى الشعبي وغيره من المفسّرين أنها نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٧)</sup>.

ولقول النبي صلوات الله عليه وسلم: «الصدّيقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجّار وهو مؤمن

آل ياسين، وحزقيل مؤمن آل فرعون، وعليّ بن أبي طالب وهو أفضّلهم».

رواه أحمد بن حنبل في مسنده بثلاث طرق<sup>(٨)</sup>.

(١) حكاه عنه العلامة في كشف اليمين: ٥٢، وروى الخوارزمي الحديث في مناقبه: ٨٣ والملكي في ذخائر العقبى: ١٦٨.

(٢) سورة الحديد ٥٧: ١٩.

(٣) حكاه عنه العلامة في نهج الحق: ١٨٦.

(٤) سورة الزمر ٣٩: ٢٣.

(٥) مناقب ابن المغازلي: ٢٦٩ - ٣١٧/٢٧٠، تفسير السمعاني ٤: ٤٧٠، المحرر الوجيز ١٤:

- ٨٤، النكت والعيون ٥: ١٢٦، الجامع لأحكام القرآن ١٥: ٢٥٦، شواهد التنزيل ٢: ٢١٤ -

٢١٦ - ٨١٧/٢١٦، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٥٩.

(٦) سورة التوبه ٩: ١١٩.

(٧) الكشف البيان ٥: ١٠٩ في تفسير الآية ١١٩ من سورة التوبه، شواهد التنزيل ١: ٤٠٥ -

٤٠٦ - ٣٥٢/٤٠٦، الدر المنثور ٤: ٣١٦.

(٨) رواه أحمد في فضائل الصاحبة ٢: ٦٢٨/٦٥٦ و ١٠٧٢/٦٢٨ و ١١١٧/٦٥٦.

ورواه الشعبي في تفسيره بطريقين<sup>(١)</sup>.

والسابق إلى الإسلام، فقد رواه أحمد بن حنبل في مسنده بعشر طرق<sup>(٢)</sup>.

ورواه الشعبي في تفسيره بطريقين عند قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ونظير النبي ﷺ في المؤاخاة والنسب<sup>(٤)</sup>.

وكونه ولِيَ الْأُمَّةِ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ الآية<sup>(٥)</sup>.

ومولي الأمة، بحديث: «من كنت مولاه»<sup>(٦)</sup>.

وفي فتح بابه إلى المسجد، كما رواه أحمد بن حنبل في مسنده وغيره<sup>(٧)</sup>. وفي

غير ذلك.

(١) الكشف والبيان ٨: ١٢٦ في تفسير الآية ٢٧ من سورة يس.

(٢) مسندي أحمد ١: ١٦٠/٧٧٨، ٤٩٥/١٨٧٩٥، و٤: ٤٩٥، ونقله ابن البطريق في العمدة: ٦٠ - ٦٤ - ٦٢ - ٧٣، وانظر: فضائل الصحابة ٢: ٥٨٩/٩٩٧ - ١٠٠٠ و٥٩١/١٠٠٣ و٦٠٩ - ١١٦٤/٦٨١ و١٠٤٠/٦١٠ .

(٣) سورة التوبة ٩: ١٠٠ .

(٤) الكشف والبيان ٥: ٨٣ - ٨٤ في تفسير الآية ١٠٠ من سورة التوبة.

(٥) الطرائف ١: ٩٦ - ٦٢/٩٩ - ٦٦، فضائل الصحابة ٢: ٥٩٧ - ٥٩٨/٥٩٨، مصابيح السنة ٤: ٤٧٦٩/١٧٣، ذخائر العقبى: ١٢٣ - ١٢٤، العمدة لابن البطريق: ١٦٦/٢٥٥، تذكرة الخواص ١: ٢١٨ - ٢١٧، المناقب لابن المغازلى: ٣٧ - ٣٨/٣٨ - ٦٠، كفاية الطالب: ١٩٣ - ١٩٤، المصنف لعبدالرزاقي ٥: ٤٨٥/٩٧٨١ .

(٦) سورة المائدة ٥: ٥٥ .

(٧) فضائل الصحابة ٢: ٥٦٩ و٩٥٩/٥٩٣ و١٠٠٧ و٥٩٩، العمدة لابن البطريق: ١١٣/٩٢ ، المناقب لابن المغازلى: ١٦/٢٣ ، تذكرة الخواص ١: ٢٥٨ و٢٦١ .

(٨) مسندي أحمد ١: ٢٨٥/١٥١٤، ١٨٨٠١/٤٩٦، فضائل الصحابة ٢: ٥٨١ - ٩٨٥/٥٨٢ ، المناقب لابن المغازلى: ٣٠٤/٢٥٦ و٣٠٥/٢٥٧ و٣٠٨/٢٥٨ ، تذكرة الخواص ١: ٣٠١ و٣٠٠ .

وسيد الأمة بما رواه أحمد بن حنبل في مسنده من قول النبي ﷺ: «أنت سيد في الدنيا وسيد في الآخرة، من أحبك فقد أحبتني وحبيبك حبيب الله، وعدوك عدوّي وعدوّ الله»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن المغازلي عن النبي ﷺ بأربع طرق أنه قال: «يا عليّ إنك سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغرّ المحجلين ويعسوب المؤمنين»<sup>(٢)</sup>.  
وخير البرية بعد النبي ﷺ، لقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمُ الْبَرِّيَّةُ»<sup>(٣)</sup>.

روى أهل التفاسير من أهل السنة وغيرهم عن ابن عباس [إنّه] قال: لمّا نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ: «هم أنت وشيعتك يا عليّ، تأتي أنت وشيعتك يوم القيمة راضين مرضيّين ويأتي أعداؤك غضاباً مقمحين»<sup>(٤)</sup>.

وروى عن جابر الأنصاري رضي الله عنه وقد قيل له: كيف كان عليّ فيكم؟ فقال: كان من خير البشر، ما كنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم إياته<sup>(٥)</sup>.  
ومن جاء فيه قوله تعالى: «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه أحمد في فضائل الصحابة ٢: ٦٤٢ - ٦٤٣، ١٠٩٢ / ٦٤٣، وحكاه ابن أبي الحديد عن مسنّد أحمد في شرح نهج البلاغة ٩: ١٧١.

(٢) المناقب لابن المغازلي: ٦٥ - ٦٦ / ٩٣ و ١٠٤ - ١٠٥ / ١٤٦ و ١٤٧، وانظر: ١٤٥ / ١٠٣.

(٣) سورة البينة ٧: ٩٨.

(٤) نهج الحق: ١٨٩ - ١٩٠، شواهد التنزيل ٢: ٥٣٧ - ٥٣٨، ١١٣٦ / ٥٣٨، خصائص الوحي المبين: ٢٢٤ - ٢٢٥ / ٢٢٥، النور المشتعل من كتاب مانزل من القرآن في عليٍ عليه السلام: ٢٧٤، الفصول المهمة لابن الصبّاغ: ١٧٢، الصواعق المحرقة ٢: ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٥) نهج الحق: ٤٥٤، فضائل الصحابة ٢: ٦٧١ - ٦٧٢، ١١٤٦ / ٦٧٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٧٤.

(٦) سورة الرعد ١٣: ٤٣.

روى الشعبي في تفسيره بطر يقين أنه علي بن أبي طالب عليهما السلام .<sup>(١)</sup>

ووارث النبي ﷺ؛ قوله : «أنت وارثي وحامل لوائي» .

رواه أحمد بن حنبل في مسنده <sup>(٢)</sup> بأربع طرق <sup>(٣)</sup> .

والمكتوب اسمه على باب الجنة . رواه أحمد بن حنبل بطر يقين <sup>(٤)</sup> .

ومن ذكره عبادة، كما روي عن عائشة وجابر عن النبي ﷺ أنه قال : «ذكر عليّ عبادة» <sup>(٥)</sup> .

ومن هو من النبي والنبي منه؛ لقوله ﷺ : «عليّ مني وأنا من عليّ» .

رواه أحمد بن حنبل بسبعين طرق <sup>(٦)</sup> .

ورواه البخاري بثلاث طرق <sup>(٧)</sup> .

ورواه في «الجمع بين الصاحب الست» بثلاث طرق <sup>(٨)</sup> .

(١) الكشف والبيان ٥ : ٣٠٣ في تفسير الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) لم ترد «في مسنده» في «ك» و «ل» و «م» .

(٣) رواه ابن البطريقي في العمدة : ٢٢٩، وما بمعناه في فضائل الصحابة ٢ : ١٠٨٥ / ٦٣٩ و ٦٦١ / ١١٢٧ و ٦٦٣ / ١١٣١ و ٦٦٧ / ١١٣٧ .

(٤) فضائل الصحابة ٢ : ٦٦٥ و ١١٣٤ و ١١٣٥ .

(٥) سيل الهدى والرشاد ١١ : ٢٩٣، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٣٥٦، العمدة لابن البطريقي : ٣٦٥ / ٧١١، المناقب لابن المغازلي : ٢٤٣ / ٢٠٦، كنز العمال ١١ : ٣٢٨٩٤ / ٦٠١، الفردوس بتأثير الخطاب ٢ : ٣١٥١ / ٢٤٤، المناقب للخوارزمي : ٣٧٦ / ٣٦٢ . في المصادر عن عائشة، وما عن جابر : «النظر إلى وجه علي عليهما السلام عبادة»، فانظر : المناقب لابن المغازلي : ٢٤٨ / ٢٠٩ .

(٦) مسنده لأحمد ٥ : ١٧٠ / ١٧٠٥١ و ١٧٠٥٢ و ١٧١ و ١٧٠٥٦ - ١٧٠٥٨ و ٦٠٦ و ١٩٤٢٦ / ٦٠٦ و ٦ : ٤٨٩ / ٢٢٥٠٣ .

(٧) فتح الباري في شرح البخاري ٧ : ٥٧، ونقله في الطرائف ١ : ١٠٣ / ٧٤ عن البخاري .

(٨) حكاها عنه في الطرائف ١ : ١٠٤ .

والذى لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق. رواه أحمد بشمان طرق<sup>(١)</sup>.  
 ورواه في «الجمع بين الصحيحين»<sup>(٢)</sup>، وفي «الجمع بين الصحاح الست»<sup>(٣)</sup>.  
 ومن رقى على كتف النبي ﷺ وكسر الأصنام كما اشتهر<sup>(٤)</sup>.  
 وولي المؤمنين؛ لقوله تعالى: «إِنَّا وَلِكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»<sup>(٥)</sup> الآية، فقد روى  
 الشعبي في تفسيره: أن المراد بـ«الَّذِينَ آمَنُوا» عليّ، وأنّها نزلت لمّا تصدق  
 بخاتمه<sup>(٦)</sup> وهو راكع<sup>(٧)</sup>. والحديث مشهور.  
 ورواه في «الجمع بين الصحاح الست» من طريق النسائي<sup>(٨)</sup>.  
 واحتراصها به إجماعي، فقد ثبت له بالنص من الولاية ما ثبت لله ولرسوله،  
 وهو نصّ في وجوب طاعته على أبلغ وجه. فبأي دليل قصد بيته بالإحرار ليما يعنى  
 أبابكر؟<sup>(٩)</sup> إنّ في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

(١) مسنـد أـحمد ١: ٢٠٧ و ١٥٣ و ٧٢٣ و ١٥٦٥ / ٢٠٧ و ٩٤٨ / ٥٦٤ . ٦١٩ و ٦٥٩ .

(٢) الجمع بين الصحيحين ١: ١٧٣ / ١٥٣ .

(٣) حكاـه عنـه في الصراـط المستقـيم ١: ٢٤٧ .

(٤) المناقب لابن المغـازـي ٢٠٢ - ٢٤٠ / ٢٠٣ ، السنـن الـكـبـرى للـنسـائـى ٥: ١٤٢ / ١٤٢ و ٨٥٠٧ / ٨٥٠٧ . مـسـنـد أـحمد ١: ١٣٦ و ٦٤٥ / ٢٤٤ و ١٣٠٤ / ٢٤٤ ، مـسـنـد أـبـى يـعـلـى ١: ٢٥١ / ٢٩٢ . المسـتـدرـك للـحـاـكـم ٣: ٥٣٧ و ٤٣٢٤ ، كـنـزـ العـمـالـ ١٣: ١٧١ و ٣٦٥١٦ .

(٥) سـوـرـةـ الـمـائـدـةـ ٥: ٥٥ .

(٦) فـيـ «ـلـ» وـ «ـمـ» : «ـ بـالـخـاتـمـ » بـدـلـ «ـ بـخـاتـمـ » .

(٧) الكـشـفـ وـالـبـيـانـ ٤: ٨٠ فـيـ تـفـسـيرـ الـآـيـةـ ٥٥ـ مـنـ سـوـرـةـ الـمـائـدـةـ .

(٨) حـكـاـهـ عـنـهـ اـبـنـ طـاوـوسـ فـيـ الطـرـافـ ١: ٤١ / ٦٧ .

(٩) أـنـظـرـ :ـ الـمـخـتـصـ فـيـ أـخـبـارـ الـبـشـرـ ١: ١٥٦ ،ـ الـمـلـلـ وـالـنـحـلـ لـلـشـهـرـسـتـانـيـ ١: ٥٧ ،ـ الـإـمـامـةـ وـالـسـيـاسـةـ ١: ٣٠ ،ـ شـرـحـ نـهـنـ الـبـلـاغـةـ لـبـنـ أـبـىـ الـحـدـيدـ ٦: ٤٨ ، ٢٠: ١٤٧ .

وأمثال ذلك مما جاء فيه ، لا يمكن حصره؛ لكثرته . ومن تتبع كتب المناقب لأهل السنة فقد علم صدق ذلك .

## فصل

وممّن نقلنا عنه أحاديثنا ومعالم ديننا فاطمة سيدة نساء العالمين، وبضعة الرسول، التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها، كما رواه في صحاحهم<sup>(١)</sup>.  
ومنهم : الحسن والحسين عليهما السلام سيد اشباب أهل الجنة<sup>(٢)</sup>.  
ومنهم : السجاد زين العبادين عليهما السلام، انتهى إليه العلم والزهد والعبادة، كما لا يخفى على مسلم.

ومنهم : محمد بن علي الباقر عليهما السلام، الذي سمي باقر العلم؛ لأنّه اسع علمه وانتشاره. وأخبر النبي ﷺ جابر الأنصاري رضي الله عنه أنه سيد ربه، وأن اسمه اسمه، وأنه يبقر العلم بقراً، وقال : «إذا قيته فاقرأ عليه مني السلام»<sup>(٣)</sup>. ولم ينكر تلقبيه

(١) المناقب لابن المغازلي : ٤٠١/٣٥١ و ٤٠٢/٣٥٣ ، المستدرك للحاكم : ٤ / ٤٧٨٣ / ١٣٧ ، مسنون فاطمة للسيوطى : ١٤٢ / ١١٩ و ١٢٠ ، ١٨٦ / ١٧٦ ، المعجم الكبير للطبراني : ١ / ١٨٢ و ٢٢ و ٢٢١ ، معرفة الصحابة لأبي نعيم : ١ / ٣١٨ - ٣١٩ / ٣٥٤ ، أسد الغابة : ٦ / ٢٢٤ ، كنز العمال : ١٢ / ١١١ ، ٣٤٢٣٧ / ١١١ و ٣٤٢٣٨ .

(٢) سنن ابن ماجة : ١ / ٨٩ ، ١١٨ ، الجامع الكبير للترمذى : ٦ / ١١٤ ، ٣٧٦٨ ، السنن الكبرى للنسائي : ٥ / ٥٠ ، ٨١٦٩ ، المعجم الكبير للطبراني : ٣ / ٢٥ - ٢٦١٨ - ٢٥٩٨ / ٣٠ ، مسنون أحمد : ٣ / ٣٦٩ و ١٠٦١٦ ، ١١٢٠٠ / ٤٦٩ ، المستدرك للحاكم : ٤ / ١٥٦ - ٤٨٣١ / ١٥٧ - ٤٨٣٢ ، صحيح ابن حبان : ١٥ / ٤١٢ ، ٦٩٥٩ / ٤١٢ ، مصاييف السنة : ٤ / ١٩٣ ، ٤٨٢٧ ، صحيح سلم بشرح النووي : ١٦ / ٤١ ، جامع الأصول : ٦ / ٣٤٣ ، ٦٥٥٨ / ٣٤٣ ، كنز العمال : ١٢ / ٣٤٢٤٦ .

(٣) معارج الوصول : ١٢٦ ، الفصول المهمة لابن الصباغ : ٣١٨ ، النعيم المقيم : ٣٣٦ .

بباشر العلم منكر، بل اعترفوا بأنه وقع موقعه وحل محله<sup>(١)</sup>.

ومنهم: جعفر الصادق عليه السلام، ابنه الذي اشتهر عنه من العلوم ما بهر العقول، حتى غلافيته جماعة وأخرجوه إلى حد الإلهية، ودون العامة والخاصة ممّن بُرِزَ ومهّر بتعلّمه من العلماء والفقهاء أربعة آلاف رجل، كزرارة بن أعين، وأخويه بُكير وحرمان، وجميل بن دراج، ومحمد بن مسلم، ويزيد بن معاوية العجلي، وهشام بن الحكم، وهشام بن سالم، وأبي بصير، وعبد الله بن سنان، وأبي الصباح وغيرهم من أعيان الفضلاء من أهل الحجاز والشام وال العراق وخراسان من المعروفين والمشهورين من<sup>(٢)</sup> أصحاب المصنفات الكثيرة<sup>(٣)</sup> والمباحث المشهورة، الذين ذكرهم العامة في كتب الرجال وأثروا عليهم بما لا مزيد عليه، مع اعترافهم بتشييعهم وانقطاعهم إلى أهل البيت، وقد كتب من أجوبة مسائله هو فقط أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف، تسمى: «الأصول في أنواع العلوم».

ومنهم: علي بن موسى الرضا عليه السلام الذي ألفت هذه الرسالة وأنا متشرف<sup>(٤)</sup> بحضوره الشريفة وسدته المنيفة، الذي أجمع أولياؤه وأعداؤه على عظم شأنه وغزاره علمه، وحاول أعداؤه منبني العباس وغيرهم الغضّ منه لما رأوا ميل المأمون إليه وحبّه له، وأراد أن يجعله ولی عهده، فأحضر واله رؤساء العلماء في

(١) تاريخ مدينة دمشق ٥٤: ٢٧١، التعيم المقيم: ٣٣٣، معارج الوصول: ١٢٥، الفصول المهمة لابن الصياغ: ٣١٧، تذكرة الخواص: ٢: ٤٢٣، نور الأنصار: ٣: ٧٥، مطالب المسؤول: ٢٧٧، الصواعق المحرقة: ٢: ٥٨٥، سير أعلام النبلاء: ٤: ٤٠٢، تهذيب الكمال: ١٣٧.

(٢) لم ترد «من» في «ل» و«م».

(٣) في «ل» و«م»: «المتكترة» بدل «الكثيرة».

(٤) في «ح»: «مترف» بدل «متشرف».

كلّ الفنون، فأفحّمهم<sup>(١)</sup> جمِيعاً، وأعجزهم مراراً شتّى، فكانوا يخرجون خجلين مدحورين<sup>(٢)</sup> وهو يومئذ صغير السنّ، واعترف المأمون بفضله على كلّ الناس فجعله ولّي عهده، كما لا يخفى على أهل النقل.

ومنهم: محمد بن الحسن المهدى القائم بالحقّ، فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً بإخبار النبي ﷺ بذلك، فقد روي ذلك في «الجمع بين الصاحح الستّ» بست طرق، ألفاظ متونها مختلفة<sup>(٣)</sup>.

ورواه في كتاب «المصابيح» بأربع طرق<sup>(٤)</sup>.

وبالجملة: هو ممّا لا يمتري فيه أحد.

وبافي أحوالهم وأحوال باقيهم شهيرة غنية عن التعريف، لو فتحنا فيها باب المقال لطال واتسع المجال.

والأديب اللبيب يعرف ما ضمن طي الكتاب بالعنوان<sup>(٥)</sup> ولقد علم كلّ الخلق من العامة والخاصة أنه لم يسأل أحد منهم قط فتردد ولا توقف، ولا استشكل أحد منهم سؤالاً قطّ، ولا عوّل<sup>(٦)</sup> في جوابه على كتاب قطّ ولا مباحث، مع أنّهم لم يشاهدوا قطّ مختلفين إلى معلم، ولا ادعى ذلك عليهم مدّعٍ من أوليائهم ولا من أعدائهم، بل كلّ واحد منهم يسند<sup>(٧)</sup> عن آبائه عن

(١) في «ح»: «فالجهم» بدل «فأفحّمهم».

(٢) المدحور: المتروك. كتاب العين: ٣: ١٧٧ (دحر).

(٣) حكاه عنه ابن البطريق في المعدة: ٣٣٣ - ٣٣٤، ٩٠٨، ٩٠٧ / ٣٣٤ - ٩١٢، ٩١٠.

(٤) مصابيح الستة: ٣: ٤٩٢ - ٤٩٣، ٤٢١٥، ٤٢١٢، ٤٢١٠ / ٤٩٣.

(٥) هذا البيت للشريف أبي إبراهيم، نقل عنه السيد علي خان في الدرجات الرفيعة: ٥٢٦.

(٦) عوّلت عليه: استعنت به، صيرت أمري إليه. كتاب العين: ٢: ٢٤٨ (عول).

(٧) في المطبوع: «مسند» بدل «يسند».

رسول الله ﷺ. وهذا من أقوى الأدلة على اختصاصهم بالمزايا التي يقطع كلّ ذي لبّ بأنّها من الله تعالى، ميّزهم بها عن الخلق .  
ومعجزاتهم الباهرات وإخبارهم بالغميّبات مما قد نقله الثقات واشتهر في كلّ الأزمنة<sup>(١)</sup> والأوقات<sup>(٢)</sup>.

(أولئك آبائي)<sup>(٣)</sup> فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع<sup>(٤)</sup>  
ثم إنّهم صلوات الله عليهم مع هذه الأخلاق الطاهرة والكرامات الظاهرة  
والعلوم الباهرة [يصوّبون]<sup>(٥)</sup> شيعتهم في الأخذ عنهم والعمل بفتواهم، ولم يزالوا  
يعيّبون على غيرهم ممّن قال برأيه؛ اعتماداً على استحسان أو قياس. وينسبونهم  
إلى الضلال والقول في الدين بغير الحق، ويستخفّون رأي من يأخذ عنهم  
وينسبونه إلى الجهل .

يعلم ذلك علماً ضروريّاً صادراً عن النقل المتواتر، ومن رام إنكار ذلك كان  
كمن رام إنكار المتواترات من سُنن النبي ﷺ وسيرته ومعجزاته .  
ولا مرية أنّ النقلة والنقل عنهم تزيد أضعافاً كثيرة عما نقل عن كلّ واحد من  
رؤساء العامة، ومن أنكر ذلك كان كمن أنكر الضروريات من المشاهدات .  
وإذا اعتبر ذو أدنى عقل وإنصاف، جزم بصحة نسبة ما نقل عنهم إليهم، فإن

(١) في «ح»: «الأمكنة» بدل «الأزمنة».

(٢) الفصول المهمة لابن الصياغ: ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٤٨ و ٣٦٧ و ٣٦٨، تذكرة الخواص: ٢: ٣٨٧ . حلية الأولياء: ٣: ١٣٥ .

(٣) مابين القوسين لم يرد في «ح».

(٤) ديوان الفرزدق: ١: ٤١٨ .

(٥) في المطبوع و «م»: «يصونون»، وما أثبتناه من «ك» و «ل» و «ح» .

أنكره كان ذلك مكابرةً محضةً، وتعصباً صرفاً.

وحيثئذ نقول: الجمع بين الإجماع على عدالتهم وتواتر هذا<sup>(١)</sup> النقل عنهم - معه بطلاً - مما يأبه العقل ويبطله الاعتبار بالضرورة. وبالله التوفيق.

ولقد بحثت مع بعض فضلائهم من أهل فارس وكان ذا إنصاف شهير وفضل كثير، ولكنه لم يكن يعرف شيئاً من أحوال الشيعة أصلاً؛ لأنّه هرب مع والده من الشاه إسماعيل الحسيني عليه السلام إلى بلاد الهند وبها نشأ.

فكان مما قال: إنّ جعفر الصادق وآباءه عليهم السلام لا يشكّ أحد في عدالتهم واجتهادهم وغزاره علمهم، وأنّ مذاهبهم كانت حقّاً لكن لم ينقل مذاهبهم كما نقلت مذاهب الأئمّة الأربع، ولم يفرّغ العلماء على مذاهبهم كما فرّعوا على مذاهب هؤلاء، ولو نقلت مذاهبهم لم تشکّ في تصويب من اتبّعها.

قلت<sup>(٢)</sup> له: إنّ كان مقصودك أنّ أهل السنة لم ينقلوا مذاهبهم فهو حقّ لكنه غير قادر فيما الشيعة عليه؛ لأنّ أصحاب كلّ إمام من آئتك لم ينقلوا فروع الإمام الآخر ولا فرّعوا على مذهبـه.

وإنّ كان مقصودك أنّ الشيعة أيضاً لم ينقلوها ولم يفرّعوا عليها، فهذا مكابرة في الضوريات المشاهدات؛ لأنّهم أحقر الناس على نقل مذاهبهم والتفرّع عليها، ونقل<sup>(٣)</sup> مذاهبـهم وتفاريـعـهمـ عليهمـ، ومؤلـفاتـهمـ فيـ ذـلـكـ أـكـثـرـ مـنـ أـنـ تـحـصـىـ، لا يـنـكـرـ هـاـ ذـوـ بـصـيرـةـ؛ لأنـهـمـ يـعـتـقـدـونـ عـصـمـتـهـمـ وـأـنــ ماـ يـقـولـونـ هـوـ قـوـلـ الرـسـوـلـ

(١) لم يرد «هذا» في «ح».

(٢) في «ك» و «ل» و «م»: «فقلت» بدل «قلت».

(٣) في «ك» و «م»: «ونقلـهمـ» بـدلـ «ونـقلـ».

الذي لا ينطق عن الهوى، لا كأهل السنة الذين يعتقدون أنّ ما يقوله إمامهم بالاجتهاد، وأنّ المجتهد قد يخطئ وقد يصيب. وأصولهم التي نقلوها عنهم تزيد أضعافاً كثيرة عمّا نقلتموه عن النبي ﷺ، وعندني منها جانب إن شئت أريتكه. فقال: نعم ولكن هم الآن نحو ثمانمائة، والرجال والوسائل الذين نقلوه غير معروفين، فكيف يحكم بصحّة ذلك عنهم.

قلت: الجواب كالأول؛ لأنّ رجال الأئمة ومن نقل عنهم إلى يومنا هذا كلّهم عندنا<sup>(١)</sup> معروفون، قد ألهوا فيها كتاباً كثيرة في الجرح والتعديل ونقل الأسانيد، وتقسيمها إلى الصحيح والحسن، والموثق والضعيف على أكمل الوجوه. بل علماؤهم لا يقبلون إلا رواية من نصّ على توثيقه؛ لأنّ الشرط عندهم علم العدالة لا عدم العلم بالفسق<sup>(٢)</sup> كما ي قوله أهل السنة، وعندني من كتب رجالهم شيءٌ إن شئت عرضته عليك، فسكت ولم يجب بشيءٍ.

(١) في «ك»: «عندهم» بدل «عندنا» ولم ترد في «م».

(٢) في «ك» و «ل» و «م»: «لا عدم علم الفسق» بدل «لا عدم العلم بالفسق».

## أصل

وقيبح بذى العقل أن يترك أحاديث أهل بيته ودينه بعد ما تلوناه من شأنهم - وهو قليل من كثير؛ إذ لسنا هنا بقصد استقصائه -، ويأخذ معلم دينه عن جماعة ظهر منهم الفسق والكفر، إما بنصّ من الله أو بنصّ الرسول أو شهادة بعضهم على بعض، إما إجمالاً أو تفضيلاً.

ولنذكر من ذلك أنموذجاً يسيراً يكون عذراً لنا في رفضهم، ونتصر من ذلك على ما جاء في القرآن العزيز، أو رووه هم<sup>(١)</sup> في صحاحهم؛ لتكون الحجة أوضح، دون ما نحن تفردنا<sup>(٢)</sup> بنقله.

أما الإجمال فيكيفينا القرآن شاهداً؛ حيث أخبر سبحانه وتعالى بفرارهم من الزحف - وهو من أكبر الكبائر - في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، وكانوا أكثر من أربعة آلاف رجل، فلم يختلف معه<sup>(٤)</sup> إلا سبعة أنفس: علي<sup>عليه السلام</sup>، والعباس، والفضل ابنه، وريبيعة وسفيان ابن الحارث بن عبدالمطلب، وأسامه بن زيد، وعبيدة ابن أم أيمن، وأسلمه الباقيون إلى الأعداء والقتل، ولم يخشوا العار ولا النار، وآثروا الحياة الدنيا، ولم يستحيوا من الله تعالى ولا من بيته وهو يشاهدتهم عياناً.

(١) في «ل» : «رووه» بدل «رووه هم» .

(٢) في النسخ الخطية : «تفردنا نحن» بدل «نحن تفردنا» .

(٣) سورة التوبة ٩ : ٢٥ .

(٤) أي : مع النبي ﷺ .

وقد فرروا من الزحف في موارد أخرى كثيرة لا تخفي على أهل النقل .

وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهُوَ أَنْقَضُوا إِلَيْهَا وَتَرْكُوكَ قَائِمًا ﴾<sup>(١)</sup> رروا أنهم كانوا إذا سمعوا بوصول تجارة تركوا الصلاة معه . فإذا كانوا معه - وهو بين أظهرهم - بهذه المثابة كيف يستبعد منهم الفسق بل الكفر بعده ؛ ميلاً إلى هوى أنفسهم في طلب الملك وزهرة الحياة الدنيا ، وقد<sup>(٢)</sup> قال سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أُفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ اتَّقْلَبُتْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقُلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهُ شَيْئًا ﴾<sup>(٤)</sup> . فلو لا علمه تعالى بانقلابهم لم يحسن منه التوبية عليه .

وأما ما رواه في شأن الصحابة إجمالاً أيضاً فمنه :

ما رواه في الجمع بين الصحيحين من مسند سهل بن سعد<sup>(٥)</sup> في الحديث الثامن والعشرين من المتفق عليه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أنا فرطكم على الحوض ، من ورد شرب ومن شرب لم يظماً أبداً ، وليردن على أقوام أعرفهم ويعرفونني<sup>(٦)</sup> ثم يحال بيني وبينهم » .

قال أبو حازم<sup>(٧)</sup> : فسمع النعمان بن [أبي العياش]<sup>(٨)</sup> وأنا أحدّهم بهذا الحديث

(١) سورة الجمعة ٦٢ : ١١ .

(٢) لم ترد « قد » في « ك » و « ل » .

(٣) ورد في حاشية « م » : مذ الهمزة للاستفهام مع التوبية ( منه بِهِ ) .

(٤) سورة آل عمران ٣ : ١٤٤ .

(٥) هو سهل بن سعد الساعدي الصحابي .

(٦) في المطبوع و « م » : « يعرفوني » ، وفي « ح » : « يعرفي » .

(٧) هو سلمة بن دينار .

(٨) في المطبوع : « أبي العباس » وما أثبتناه من المصدر .

قال: هكذا سمعت سهلاً يقول؟ فقلت: نعم. فقال: أنا أشهد على أبي سعيد الخدرى لسمعته يزيد يقول: «إِنَّهُمْ مَنْ أَمْتَنِي؟» فيقال: إِنَّكَ لَا تدرى ما أَحْدَثْتَ بعدهك. فأقول: «سَحْقًا سَحْقًا<sup>(١)</sup> لَمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي»<sup>(٢)</sup>.

ومنه ما رواه في «الجمع بين الصحيحين» أيضاً من المتفق عليه في الحديث السنتين من مسنده عبد الله بن عباس قال: إِنَّ النَّبِيَّ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> قال: «إِنَّهُ سِيجَاءُ بِرِجَالٍ مِّنْ أَمْتَنِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتُ الْشَّمَالِ»، فأقول: «يا رب أصحابي». فيقال: إِنَّكَ لَا تدرى ما أَحْدَثْتَ بعدهك. فأقول كما قال العبد الصالح<sup>(٣)</sup>: «وَكَنْتَ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا<sup>(٤)</sup> مَا دَمْتَ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتِنِي كَنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، إِنَّ تَعْذِيبَهُمْ فِي أَنْهَمِ عِبَادَكَ»<sup>(٥)</sup>. قال: فيقال لي: «إِنَّهُمْ لَمْ يَزَّوْلَا مِنْ دِينِهِمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مِّنْذَ فَارَقْتَهُمْ»<sup>(٦)</sup>.

ومنه في «الجمع بين الصحيحين» أيضاً في الحديث الحادى والثلاثين بعد المائة من المتفق عليه من مسنده أنس بن مالك قال: إِنَّ النَّبِيَّ<sup>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</sup> قال: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضُ رِجَالٌ مِّنْ صَاحْبِنِي حَتَّى إِذَا رَأَيْتَهُمْ وَرَفِعُوا إِلَيَّ رُؤُسَهُمْ اخْتَلَجُوا، فَلَأُقُولُنَّ: «أَيْ رَبُّ أَصْحَابِي أَصْحَابِي». فَلَيَقُولُنَّ: إِنَّكَ لَا تدرى ما أَحْدَثْتَ بعدهك»<sup>(٧)</sup>.

(١) ورد في حاشية «م»: أي: بعدها من الله ورحمته (منه بِهِ).

(٢) الجمع بين الصحيحين ١: ٥٥٦ / ٩٢٣ باتفاقه يسير.

(٣) ورد في حاشية «م»: يعني عيسى عَلَيْهِ الْكَفَافُ (منه بِهِ).

(٤) ورد في حاشية «م»: أي: حافظاً ورقبياً (منه بِهِ).

(٥) اقتباس من الآية ١١٧ و ١١٨ من سورة المائدة ٥.

(٦) الجمع بين الصحيحين ٢: ٥٠ - ٥١ / ١٠٣٦.

(٧) الجمع بين الصحيحين ٢: ٥٩٣ / ١٩٧٧.

ومنه فيه أيضاً في الحديث السابع والستين بعد المائتين من المتفق عليه من مسند أبي هريرة، رواه بعدة طرق قال: قال النبي ﷺ: «بینا أنا قائم إذا زُمرة<sup>(١)</sup> حتى إذا عرفتهم خرج رجل بيني وبينهم» فقال: هلموا. فقلت: «إلى أين؟» قال: إلى النار والله. قلت: «ما شأنهم؟» قال: إنهم ارتدوا بعده على أدبارهم القهقرى. ثم إذا زُمرة حتى إذا عرفتهم، خرج رجل بيني وبينهم فقال: هلموا. فقلت: «إلى أين؟» فقال: إلى النار والله. قلت: «ما شأنهم؟» قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم، فلا رأه يخلص منهم إلا مثل ما يخلص<sup>(٢)</sup> من همل النعم<sup>(٣)</sup>.

وقد روى الحميدي نحو ذلك من مسند عائشة من عدة طرق<sup>(٤)</sup>، ونحوه من مسند أسماء بنت أبي بكر من عدة طرق<sup>(٥)</sup>، ونحوه من مسند أم سلمة<sup>(٦)</sup>، ونحوه من مسند سعيد بن المسيب من عدة طرق<sup>(٧)</sup>، كل ذلك في «الجمع بين الصحيحين».

ومنه أيضاً في «مسند أبي الدرداء» في الحديث الأول من صحيح البخاري قالت أم الدرداء: دخل عليّ أبو درداء وهو مغضب، فقلت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمر أمّة محمد شيئاً إلا أنّهم يصلّون جمیعاً<sup>(٨)</sup>.

(١) الزمرة: فوج من الناس. كتاب العين ٧: ٣٦٥ (زمرة).

(٢) في «ل» و «ح»: «تلخّص» بدل «يلخّص» في كلا الموردين.

(٣) الجمع بين الصحيحين ٣: ١٩٤ - ١٩٥ . ٢٤٣٤ / ٢٤٣٤ . وهمل النعم: ضوال الإبل، واحدها هامل: أي الناجي منهم قليل في قلة النعم الضالة. (لسان العرب ١١: ٧١٠ همل).

(٤) الجمع بين الصحيحين ٤: ٣٤٠٩ / ٢١٥ .

(٥) الجمع بين الصحيحين ٤: ٣٥١٨ / ٢٧١ . ونقله عنه في الطرائف ٢: ٧٠ .

(٦) الجمع بين الصحيحين ٤: ٣٤٦٦ / ٢٣٩ .

(٧) الجمع بين الصحيحين ٣: ٤٩٤ - ٤٩٥ . ٣٠٥٠ / ٤٩٥ .

(٨) الجمع بين الصحيحين ١: ٤٦٥ / ٧٤٥ . صحيح البخاري ١: ٢٣٣ - ٢٣٤ . ٦٥٠ / ٢٣٤ .

وروى البغوي في كتاب «المصابيح» في حديث طويل في صفة الحوض قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا فرطكم على الحوض، من مرّ عليّ شرب ومن شرب لم يظمأ أبداً، وليردنّ عليّ أقوام أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم، فأقول: «إنّهم أُمّتي». فيقال: إنك لا تدرّي ما أحذوا بعده. فأقول: «سحقاً سحقاً لمن غير بعدي»<sup>(١)</sup>.

وقد روا في صحاحهم من شكوى النبي ﷺ منهم ومن مخالفتهم له أشياءً كثيرةً لو عدّناها الطال.

وأما شكوى عليّ عليه السلام وظلمه من الثلاثة الأول فهو أوضح من الشمس قد نقله كل الطوائف، ونهج البلاغة مشحون به، كقوله عليه السلام: «أما والله لقد تقمصها أخوتي وهو يعلم أنّ محلّ منها محلّ القطب من الرحى»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وطفقت أرتّأي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمباء»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «أرى تراشي نهاياً، حتى إذا مضى الأول لسبيله فأدلّى بها إلى فلان بعده، فواعجاً بینا هو يستقiliها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته»<sup>(٤)</sup>.

ونحو ذلك مما هو كثير وصريح بالظلم، ومن المحال ادعاؤه الكذب بعدهم وقد وصلت إليه الخلافة<sup>(٥)</sup>، حيث إنّ البارئ طهره، وأجمعت الأمة على زهده وورعه. وروى ابن المغازلي الشافعي في كتاب «المناقب» عن رسول الله ﷺ: إنّه

(١) مصابيح الستة ٣: ٤٣١٥ / ٥٣٧، وفيه: «مَنْتِي» بدل «أُمّتي».

(٢) نهج البلاغة - عبده - ١: ٢٥ / ٣، وفيه: «فلان» بدل «أخوتي».

(٣) نهج البلاغة - عبده - ١: ٢٦ / ٣.

(٤) نهج البلاغة - عبده - ١: ٢٦ - ٣ / ٢٧.

(٥) لم ترد «الخلافة» في «ك» و «ل» و «ح».

قال عليٌّ: «إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بَكَ مِنْ بَعْدِي»<sup>(١)</sup>.

وروى أبو بكر الحافظ بن مردوه من أكابر السنة بإسناده إلى ابن عباس: أنَّ رسول الله ﷺ بكى حتى علا بكاؤه، فقال له عليٌّ: «ما يُبَكِّيكَ يا رسول الله؟» قال: «ضعائنا في صدور قوم لا يبدونها لك حتى يفقدونني»<sup>(٢)</sup>.

(١) حكاه عنه ابن طاوس في الطرائف ٢: ١٣٠ - ١٣١، وللمزيد أظر: نهج الحق: ٣٢٩ - ٣٣٠، والمستدرك للحاكم ٤: ٤٧٣١/١١٥، والمناقب للخوارزمي: ٦٢/٣١، وكفاية الطالب: ٢٧٣، وتاريخ بغداد ١١: ٢١٦، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ١٠٧.

(٢) حكاه عنه ابن طاوس في الطرائف ٢: ١٣١، وللمزيد أظر: نهج الحق: ٣٣٠، والبحر الزخار ٢: ٧١٦/٢٩٣، ومسند أبي يعلى ١: ٤٢٧/٥٦٥، المعجم الكبير للطبراني ١١: ٧٣/١١٠٨٤، والإيضاح لابن شاذان: ٤٥٤.

## فصل

وأَمَّا التفصيل فنذكر بعضاً مِمَّا رَوَهُ مِنْ أَكْبَرٍ<sup>(١)</sup> أَكْبَرُ هُمْ :  
فَمِنْهُمُ الْمُتَخَلِّفُونَ عَنْ جَيْشِ أَسَامَةَ إِجْمَاعًا ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ يَقُولُ : « جَهْزُوا جَيْشَ  
أَسَامَةَ ، لَعْنَ اللَّهِ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْ جَيْشِ أَسَامَةَ »<sup>(٢)</sup> .  
فَكَيْفَ يَقْتَدِي بِمَنْ لَعَنَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ ، وَلَمْ لَمْ نَتَأْسِ بِهِ<sup>(٣)</sup> ؟  
وَمَنْ قَالَ : إِنَّ لِي شَيْطَانًا يَعْتَرِفُنِي<sup>(٤)</sup> .  
وَمَنْ كَانَ بِيَعْتَهُ فَلْتَهَّ بِشَهَادَةِ عُمَرٍ<sup>(٥)</sup> ?

(١) فِي « لَكَ » : « فِي أَكْبَرٍ » ، وَفِي « لِكَ » : « فِي أَكْبَرٍ » ، وَفِي « حَ » : « مِنْ أَكْبَرٍ » بَدْلُ « مِنْ أَكْبَرٍ » .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٥٢، شرح المواقف ٨: ٣٧٦.

(٣) فِي « حَ » : « يَتَأْسِ بِهِ » بَدْلُ « نَتَأْسِ بِهِ » .

(٤) الطبقات الكبرى ٢: ٢١٢، تاريخ مدينة دمشق ٣٠: ٣٠٣، تاريخ الخلفاء للسيوطى :

٥٤، الإمامة والسياسة ١: ٣٤، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٢٠، جامع الأحاديث

١٣: ٢٩٠/٧٩، المصنف لعبد الرزاق ١١: ٢٣٦/٢٠٧٠١، المنتظم ٤: ٦٩، الأخبار

الموقفيات لأبي بكر: ٥٧٩/٣٧٩.

(٥) مسنـدـ أـحـمـدـ ١: ٩٠/٣٩٣، شـرـحـ نـهـجـ الـبـلـاغـةـ لـابـنـ أـبـيـ الحـدـيدـ ٩: ٢١، المـوـاقـفـ ٣: ٦١١،

الـسـيـرـةـ النـبـوـيـةـ لـابـنـ كـثـيرـ ٤: ٤٨٧، السـيـرـةـ النـبـوـيـةـ لـابـنـ هـشـامـ ٤: ٣٠٨ - ٣٠٩، الصـوـاعـقـ

الـمـحرـقـةـ ١: ٣١، صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ ٤: ٦٨٣٠/٣٤٥، المـصـنـفـ لـعـبـدـ الرـزـاقـ ٥: ٤٤١ -

٩٧٥٨/٤٤٢، المـصـنـفـ لـابـنـ أـبـيـ شـيـبـةـ ١٤: ١٨٨٨٧/٥٦٣، الجـمـعـ بـيـنـ الصـحـيـحـيـنـ ١:

٢٦/١٠٣، المـللـ وـالـنـحلـ لـالـشـهـرـسـتـانـيـ ١: ٢٤، العـمـاـتـيـ لـلـمـجاـحـظـ ١٩٦.

ومن طلب الإقالة عما<sup>(١)</sup> دخل فيه؟<sup>(٢)</sup> وليس إلا لعلمه بعدم صلوحه له.

ومن شكَّ عند موته فقال: ليتنى كنت سألت النبي ﷺ هل للأنصار في هذا الأمر شيء؟<sup>(٣)</sup>، وهذا شكٌّ فيما هو فيه، مع أنه هو الذي دفع الأنصار لما قالوا: منا أمير ومنكم أمير، بقوله ﷺ: «الآئمة من قريش»<sup>(٤)</sup>. فإن كان ما رواه حقاً كيف حصل له الشك، وإلا فقد دفع بالباطل.

ومن لم يوالِ النبي ﷺ شيئاً من الأعمال إلا بتبلیغ سورة البراءة ثم نزل جبرئيل برده فقال: «لا يؤذبها إلا أنت أو رجل منك»، كما رواه أحمد بن حنبل في مسنده بخمس طرق<sup>(٥)</sup>.

ورواه البخاري في صحيحه بطرقين<sup>(٦)</sup>.

ورواه في الجمع بين الصحاح ست<sup>(٧)</sup>.

(١) في النسخ الخطية: «مما» بدل «عما».

(٢) العيم القيمي: ٥٨١، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٦٩، الإمامة والسياسة ١: ٣١، الغنية في أصول الدين للمتولي الشافعي: ١٨٦.

(٣) الإمامة والسياسة ١: ٣٧، العقد الفريد ٤: ٢٦٩، المعجم الكبير للطبراني ١: ٤٣/٦٣، كنز العمال ٥: ٦٢٢ - ٦٢٣ / ٦٢٣ - ١٤١١٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٤١، الأحاديث المختارة ١: ١٢/٩٠، جامع الأحاديث ١٣: ٣٥٢ / ١٠١، تاريخ مدينة دمشق ٤١٨: ٣٠ و ٤٢٢ - ٤٢٣. في بعض المصادر بتفاوت يسير.

(٤) العواصم من القواسم لابن العربي: ٢٧٧، المواقف ٣: ٦٠٦، الصواعق المحرقة ١: ٣٣.

(٥) مسندي أحمد ١: ٢٤٣ / ٢٤٣، و ٤: ١٢٩٩ / ١٢٩٩، و ٤: ٧٧ - ٧٧ و ١٩٨٠٢ / ٧٨ - ١٢٨٠٢ و ١٩٩ - ١٣٦٠٥، فضائل الصحابة ٢: ٦٤٠ - ٦٤١ / ٦٤١ و ١٠٨٨ و ١٠٩٠ و ٧٠٣ - ٧٠٤ و ٤٦٥٥ / ٤٦٥٦ و ٢٢٣ - ٣٦٩ / ١٤٧.

(٦) أُنظر: صحيح البخاري ١: ٣٦٩ / ١٤٧ و ٣: ٢٢٢ - ٢٢٣ / ٤٦٥٥ و ٤٦٥٦.

(٧) حكاه عنه ابن طاووس في الطرائف ١: ٣١ / ٥٦، والعمدة: ١٦٥.

ورواه الشعبي في تفسيره<sup>(١)</sup>.

وفي هذا مع قوله تعالى: «فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي»<sup>(٢)</sup> أوضح بيان لذوي العرفان.  
ومن لا يصلح لتبلیغ سورة من القرآن كيف يسلم إليه زمام الإيمان؟  
ومن منع فاطمة عليها السلام إرثها برواية مخالفة للقرآن.

وقد روی البخاري بطريقين، أنّ فاطمة أرسلت تطالبه بميراثها فمنعها ذلك،  
فوجدت<sup>(٣)</sup> فاطمة على أبي بكر وهجرته فلم تكلّمه حتى ماتت ودفنتها عليّ ليلاً  
ولم يؤذن بها أبو بكر<sup>(٤)</sup>.

ويلزم<sup>(٥)</sup> أن يكون النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه قد خالف الله تعالى في قوله: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِيْنَ»<sup>(٦)</sup>، فكيف لم ينذر علياً وفاطمة والحسن والحسين والعباس ولا أحداً  
من بني هاشم الأقربين بل ولا أحداً من نسائه ولا من المسلمين؟.

وقد روی في «الجمع بين الصحيحين»: أنّ فاطمة والعباس أتيا بطلبان  
ميراثهما من النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه<sup>(٧)</sup>.

وروي فيه أيضاً: أنّ أزواج النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه بعن طلب ميراثهن<sup>(٨)</sup>.

(١) الكشف والبيان ٥: ٨، بتفاوت يسير.

(٢) سورة إبراهيم ١٤: ٣٦.

(٣) فوجدت: فقضبت. لسان العرب ٣: ٤٤٦ (وجد).

(٤) صحيح البخاري ٣: ٩١، ٤٢٤٠ و ٤٢٤١، و ٢: ٣٣٧ - ٣٣٨، ٣٠٩٣ و ٣٠٩٢ / ٣٣٨، ٣٠٩٣ و ٤: ٣١٣، و ٤: ٦٧٢٦ / ٣١٤.

(٥) في «ك» و «ل» و «ح»: «ويلزرم» بدل «ويلزم».

(٦) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤.

(٧) الجمع بين الصحيحين ١: ٦/٨٦.

(٨) الجمع بين الصحيحين ٤: ٣١٨٦ / ٧٥.

وروى الحافظ بن مردويه بإسناده إلى عائشة وذكرت كلام فاطمة لأبي بكر وقالت في آخره: «وأنتم تزعمون أن لا إرث لنا ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْعُونَ﴾<sup>(١)</sup> الآية، عشر المسلمين إنما لا إرث أبي، يابن أبي قحافة أفي كتاب الله ترث أباك ولا إرث أبي، لقد جئت شيئاً فرياً، فدونكها مرحولة مخطومة، تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والغريم محمد، والموعد القيامة، وعند الساعة يخسر المبطلون<sup>(٢)</sup>.

ومن أخذ فدك من فاطمة وقد وهبها إياها أبوها بأمر الله تعالى.

روى الواقدي وغيره منهم أن النبي ﷺ لما افتتح خير اصطفى لنفسه قريء من قرى اليهود، فنزل عليه جبرئيل بهذه الآية: «وَآتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ»<sup>(٣)</sup> فقال محمد ﷺ: «ومن ذا القربي وما حقه؟» قال: «فاطمة». فدفع إليها فدك والعوالى، فاستغلتها حتى توفى أبوها، فلما بويع أبو بكر منها، فكلمته فقال: لا أمنعك ما دفع إليك أبوك، فأراد أن يكتب لها كتاباً فاستوقفه عمر وقال: إنها امرأة فلتأت على ما ادعت ببيضة. فأمرها أبو بكر فجاءت بأم أيمن وأسماء بنت عميس وعلىي، فشهدوا بذلك، فكتب لها أبو بكر، بلغ ذلك عمر فأخذ الصحيفة فمحاها، فحلفت أن لا تكلمها، وماتت وهي ساخطة عليهمما<sup>(٤)</sup>.

وفي بعض الروايات: فشهد لها عليٌّ فقال: إنما يجرّ نفعاً إلى نفسه. وشهد لها

(١) سورة المائدة ٥٠ : ٥.

(٢) حكاية في الطراف ١ : ٣٧٩ - ٣٨٠ بزيادة وبتفصيل.

(٣) سورة الإسراء ١٧ : ٢٦، سورة الروم ٣٠ : ٣٨.

(٤) حكاية في نهج الحق: ٣٥٧، والطرائف ١ : ٣٦٠ - ٣٥٩، وانظر: السيرة الحلبية ٣ : ٣٦٢.

شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٦ : ٢٧٤.

الحسنان فقال : ابناك . وشهدت لها أمّ أيمن فقال : امرأة . فعند ذلك غضبت عليه وحلفت أن لا تكلّمه حتى تلقى أباها وتشكو إليه<sup>(١)</sup> .

وهذا يدلّ على نهاية جهله بالأحكام وعلى أنّهما لم يكن عندهما مثقال ذرّة من الإسلام ، وهل يجوز على الذين طهّرهم الله بنص الكتاب أن يقدموه<sup>(٢)</sup> على غصب المسلمين أمواهـم وأن يدّلـهم أبو بكر على الصواب . فاعتبروا يا أولى الألباب .

مع أنه قد روى مسلم في « صحيحه » بطريقين : أنّ رسول الله ﷺ قال : « فاطمة بضعة مني يؤذيني من<sup>(٣)</sup> آذاها »<sup>(٤)</sup> .

وروى البخاري في صحيحه : أنّ رسول الله ﷺ قال : « فاطمة بضعة مني فمن أغضبها فقد أغضبني »<sup>(٥)</sup> .

وكذلك روى هذين الحدّيثين في « الجمع بين الصحيحين »<sup>(٦)</sup> .  
وروى في « الجمع بين الصحاح الست » : أنّ رسول الله ﷺ قال : « فاطمة سيدّة نساء العالمين »<sup>(٧)</sup> .

(١) نقله نهج الحق : ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢) في « ب » : « يتقدّموا » بدل « يقدّموا » .

(٣) في « ك » و « ل » : « ما » بدل « من » .

(٤) صحيح مسلم : ٤ / ١٩٠٢ ، ٢٤٤٩ و ٥٣٧١٤ ، ونقله عنه ابن البطريرق في العمدة : ٧٥٧ / ٣٨٤ .  
والعلامة في نهج الحق : ٣٦٢ .

(٥) صحيح البخاري : ٢ / ٥٣٨ و ٥٥٠ ، ٣٧٦٧ / ٣٧٦٧ ، ونقله عنه في نهج الحق : ٣٦٢ .

(٦) الجمع بين الصحيحين : ٣ / ٣٧٢ ، ذيل الحديث ٢٨٥٨ .

(٧) في النسخ الخطّية : « سيدة نساء أهل الجنة » بدل « سيدة نساء العالمين » .

(٨) نقله في نهج الحق : ٣٦٢ .

وروى بطريق آخر: أنه قال: «ألا ترضين أن تكوني سيدة [نساء] <sup>(١)</sup> المؤمنين <sup>(٢)</sup> (أو سيدة نساء العالمين) <sup>(٣)</sup> أو سيدة نساء هذه الأمة <sup>(٤)</sup>. وكذلك <sup>(٥)</sup> رواه البخاري في صحيحه <sup>(٦)</sup>.

وكذلك رواه الشعبي في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي سَمِّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وهذه الأخبار الصحيحة عندهم تدل على أن من آذى فاطمة أو أغضبها فقد آذى أباها وأغضبه، وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذِنُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَعَنْهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وقد صححوا أن أبا بكر وعمر قد أغضباهما وأذياها وهجرتهما إلى أن ماتت <sup>(١٠)</sup> . فاعتبروا يا أولى الأ بصار.

(١) أثبناه من النسخ الخطية.

(٢) في «ح»: «العالمين» بدل «المؤمنين».

(٣) مابين القوسين لم يرد في «ك» و «ل» و «م».

(٤) حكاہ عنه ابن طاوس في الطرائف ١: ٣٦٥/٣٧٦، وورد الحديث في المستدرک للحاکم ٤: ١٤١، كنز العمال ١٢: ٣٤٣٢/١١٠.

(٥) في «ح»: «كذا» بدل «ذلك».

(٦) صحيح البخاري ٤: ١٨٤، ٦٢٨٥/٦٢٨٦.

(٧) سورة آل عمران ٣: ٣٦.

(٨) حكاہ عنه ابن طاوس عنه في الطرائف ١: ٣٦٣/٣٧٨.

(٩) سورة الأحزاب ٣٧: ٣٧.

(١٠) جامع الكبير للترمذی ٣: ٢٥٥، ١٦٠٩/٢٥٥، فتح الباری ٦: ١٥١، امتناع الإسماع ١٣: ١٥٨ - ١٥٩، صحيح مسلم ٣: ١٣٨٠، ١٧٥٩/١٣٨٠، تاريخ المدينة المنورة ١: ١٩٧، الإمامة والسياسة ١: ٣١، صحيح البخاري ٢: ٣٣٨/٣٣٣، ٣٠٩٣/٣٣٨، ٩١: ٣، ٤٢٤٠/٤٢٤١.

## فصل

ومنهم<sup>(١)</sup> من خالف النبي ﷺ، بل خالف الله - لأنّه لا ينطق عن الهوى - في إحضار الدواة والقرطاس ليكتب لل المسلمين كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً، وشتم النبي ﷺ حينئذٍ فقال: دعوه فإنه يهجر<sup>(٢)</sup>. وهذا لا يجوز أن يواجه به المثل لمثله، فكيف هذا النبي الكريم ذوا الخلق العظيم.

فقد روى ذلك مسلم في صحيحه<sup>(٣)</sup>، ورواه غيره من أهل النقل<sup>(٤)</sup>. وكان ابن عباس يقول: الرزية كلّ الرزية ما حال بيننا وبين كتاب نبينا<sup>(٥)</sup>. ومن أوجب بيعة أبي بكر، وخاصم علياً بغير دليل، وقصد بيت النبوة وذرية

---

(١) في «ك» و «ل» و «م»: «وفيهم» بدل «منهم».

(٢) سر العالمين: ١١، الشفاء للقاضي عياض: ٢، ٤٣١ - ٤٣٢، أنساب الأشراف: ٢: ٢٣٦، الكامل في التاريخ: ٢: ٣٢٠، دلائل النبوة للبيهقي: ٧: ١٨٣، الطبقات الكبرى: ٢: ٢٤٤، صحيح البخاري: ١: ٥٩٤، ١٢: ٥٦٦٩ و ٥٢٧، ٧٣٦٦، سنن الكبرى للنسائي: ٣: ٥٨٥٧/٤٣٥.

(٣) صحيح مسلم: ٣: ٢١/١٢٥٩ و ٢٢.

(٤) أنظر: الهاشم: ٢.

(٥) مسند أبي عوانة: ٣: ٤٧٦، ٥٧٥٧، مسند أحمد: ١: ٥٣٤/٥٣٤، ٢٩٨٣، صحيح ابن حبان: بترثيب ابن بليان: ١٤: ٥٦٢ - ٥٦٣، ٦٥٩٧/٥٦٣، سنن الكبرى للنسائي: ٤: ٣٦٠، ٧٥١٦/٣٦٠، المصنف لعبدالرازق: ٥: ٤٣٨ - ٩٧٥٧/٤٣٩.

الرسول - الذين فرض الله طاعتهم وموّتهم<sup>(١)</sup>، وأكّد النبي ﷺ في الوصيّة بهم - بالإحرق بالنار<sup>(٢)</sup>.

وكيف يوجب عليهم شيئاً لم يوجبه الله ولا رسوله عليهم، فهل كان أعلم من الله ورسوله ومن أهل البيت بالأحكام ومصالح العباد.

والنبي ﷺ قد قنع من اليهود والنصارى بالجزية ولم يوجب عليهم متابعته قهراً ولا عاقبهم بالإحرق بالنار، فكيف استجاز إحرق أهل بيت نبيه.

ومن أمر برجم حامل ورجم مجنونة فنهاه عليّ عليه السلام، فقال: لو لا عليّ لهلك عمر<sup>(٣)</sup>.

ومن منع من المغالاة في المهر ونفيته<sup>(٤)</sup> امرأة، فقال: «كلّ الناس أفقه من عمر حتى المخدرات في البيوت<sup>(٥)</sup>.

ومن أعطى حفصة وعائشة من بيت المال ما لا يجوز<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشف والبيان: ٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٦، المتناقب لابن المغازلي: ٣٥٢/٣٠٩.

(٢) المختصر في أخبار البشر: ١٥٦، العلل والنحل للشهرستاني: ١، الإمامة والسياسة: ١، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦، ٤٨، و٢٠: ١٤٧، تاريخ الطبرى: ٣، أنساب الأشراف: ٢، العقد الفريد: ٤: ٢٥٩ - ٢٦٠، كتاب سليم بن قيس: ٢: ٨٦٤.

(٣) نهج الحق: ٢٧٧، الطرائف: ٢، ٣٤٣، المتناقب للخوارزمي: ٨٠ - ٨١، المواقف: ٣: ٦٣٦، ذخائر العقبى: ١٤٦، شرح المقاصد: ٥: ٢٨٢، تذكرة الخواص: ١: ٥٦٠، الاستيعاب: ٣: ١١٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢: ٢٠٥.

(٤) في «ك» و«ل» و«ح»: «فنتيّته» بدل «ونتيّته».

(٥) الطرائف: ٢، ٢٤٤، نهج الحق: ٢٧٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢: ٢٠٨، المبسوط للسرخسى: ١٠: ١٥٣، تمهيد الأوائل: ٥٠١، التفسير الكبير للغفر الرازى: ١٠: ١٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٥: ٩٩، كنز العمال: ١٦: ٥٣٧ - ٥٣٨: ٣٥٧٩٨/٥٣٨.

(٦) نهج الحق: ٢٧٩، الصراط المستقيم: ٣: ٢٠، فتوح البلدان للبلاذري: ٥: ٤٣٥، الخرائج

ومن عُطل حدّ الله في المغيرة بن شعبة ولقَن الشاهد الرابع فامتنع حتّى كان عمر يقول إذا رأه: قد خفت أن يرمي الله بحجارة من السماء<sup>(١)</sup>.

ومن كان يتلوّن في أحكامه؛ لجهله حتّى قضى في الحدّ بسبعين قضية<sup>(٢)</sup>.

ومن قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما<sup>(٣)</sup>. وهذا يقدح في إيمانه إن كان آمن.

وقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما من عدّة طرق عن جابر وغيره: كثّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتّى نهاها عنها عمر لأجل عمرو بن حرث لما استمتع<sup>(٤)</sup>.

وقد روى في «الجمع بين الصحيحين» نحو ذلك من عدّة طرق<sup>(٥)</sup>: وروى أحمد في مسنده عن عمران بن حصين قال: أُنزلت متعة النساء في

→ لأبي يوسف: ٤٤، الأموال لأبي عبيد: ٢٢٧، تاريخ الطبرى: ٣: ٦١٤، الكامل في التاريخ: ٢: ٥٠٣، شرح المقاصد: ٥: ٢٨٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢: ٢١٠.

(١) الشافى للمرتضى: ٤: ١٨٩ - ١٩٠، نهج الحق: ٢٨٠، الصراط المستقيم: ١: ١٣١، و٣: ٢١ - ٢٢، المغنى لعبدالجبار: ٢: ١٦ و ١٧، سنن البيهقي: ٨: ٢٣٤ - ٢٣٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢: ٢٢٧ و ٢٢٨، البداية والنهاية: ٧: ٨١ - ٨٢.

(٢) نهج الحق: ٢٨٠ - ٢٨١، التعجب: ١٤٢، الصراط المستقيم: ٣: ٢٢، المغنى لعبدالجبار: ٢: ١٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢: ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) نهج الحق: ٢٨١، المغنى لعبدالجبار: ٢: ١٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢: ٢٥١، سنن سعيد بن منصور: ١: ٨٥٢/٢١٨، شرح معاني الآثار: ٢: ١٤٦، المغنى لابن قدامة: ٧: ٥٧٢ - ٥٧١، الشرح الكبير: ٧: ٥٣٧، المحتوى: ٧: ١٠٧، التمهيد: ٢٣: ٣٥٧.

(٤) نقله عنهما في نهج الحق: ٢٨٣، فانظر: صحيح البخاري: ٣: ٤٥١٨/١٧٩، وصحیح مسلم: ٢: ١٦/١٠٢٣.

(٥) الجمع بين الصحيحين: ٢: ٣٩٨ - ٣٩٩، ونقله عنه في نهج الحق: ٢٨٣.

كتاب الله وعلمناها و فعلناها مع النبي ﷺ ولم ينزل قرآن بحرمتها ولم ينه عنها حتى مات<sup>(١)</sup>.

وروى الترمذى في صحيحه قال: لما<sup>(٢)</sup> سُئل ابن عمر عن متعة النساء فقال: هي حلال. فقيل: إنَّ أباك قد نهى عنها. فقال: سبحان الله إنَّ كأنَّ أبى قد نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ ترك السنة وتتبع قول أبي؟<sup>(٣)</sup>

ومن أبدع في الشورى عدّة بدع، فخرج بها عن النص والاختيار، وحضرها في ستة، وشهد على كل من سوى عليٍّ<sup>(٤)</sup> بعدم صلوحه لها، وأمر بضرب رقابهم إن تأخرَا أكثر من ثلاثة أيام، وأمر بضرب رقاب من يخالف عبد الرحمن<sup>(٥)</sup>. وكل ذلك حكم بما لم ينزل الله تعالى.

وتنقول في الدين وأبدع في ترتيب التراويف جماعة<sup>(٦)</sup> وقد أجمع كل الأمة على أنها بدعة، حتى هو قال: بدعة ونعمت<sup>(٧)</sup>، وقد قال رسول الله ﷺ:

(١) نقله عنه في نهج الحق: ٢٨٣، فانظر: مسند أحمد ٤: ٦٠٦ / ١٩٤٣١.

(٢) لم ترد «لما» في «ك» و «م».

(٣) نقله عنه في نهج الحق: ٢٨٣، فانظر: الجامع الكبير ٢: ١٧٥ / ٨٢٤.

(٤) نهج الحق: ٢٨٥، الطرائف ٢: ١٩٤، المعني لعبدالجبار ٢١: ٢١ الإمامة والسياسة ١: ٤٢ - ٤٣، تاريخ الطبرى ٤: ٢٢٧ - ٢٢٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ٢٥٨.

(٥) نهج الحق: ٢٨٨، مواهب الجليل ٢: ٣٧٦، البحر الزخار ٣: ٣٤، عمدة القاري ١١: ١٢٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ٢٨١.

(٦) في «ح»: «نعم» بدل «نعمت».

(٧) الطرائف ٢: ١٦٤، صحيح البخاري ١: ٦٥٨ / ٢٠١٠، الموطأ ١: ٣ / ١١٤، السنن الكبرى للبيهقي ٢: ٤٩٣، المعني لابن قدامة ١: ٨٣٤، المدونة الكبرى ١: ٢٢٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ٢٨٥.

«كلّ بدعة ضلاله وكلّ ضلاله سبيلها إلى النار»<sup>(١)</sup>.

وروى البخاري ومسلم في صحيحهما: أنّ عمر قال للعبّاس وعليّ عليهما السلام: فلما تُوفّي رسول الله قال أبو بكر: أنا ولّي رسول الله، فجئتما أنت تطلب ميراثك من ابن أخيك ويطلب هذا ميراث إمرأته، فقال أبو بكر: قال رسول الله: لا نورث ما تركناه صدقة، فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خائناً، والله إنّه لراشد تابع للحقّ، ثمّ لما تُوفّي أبو بكر قال عمر: أنا ولّي رسول الله ولو لي أبي بكر، فرأيتماني كاذباً، آثماً، خائناً، غادراً، والله يعلم إني لصادق بار تابع للحقّ<sup>(٢)</sup>.

ولم يعتذر العباس ولا علي عليهما السلام عن هذا الاعتقاد، ولا شبهة أنّ اعتقادهما حقّ؛ لأنّ الله قد طهّر عليهما السلام وجعل النبي الحقّ دائراً مع علي عليهما السلام في قوله ﷺ في حديث غدير خم: «وأدّر الحقّ معه كيّفما دار»<sup>(٣)</sup>. كما جاء في غيره أيضاً<sup>(٤)</sup>.

(١) من لا يحضره الفقيه ٢: ١٣٧، ١٩٦٤/١٣٧، ٤٩٥٤/٥٧٢، ٤٩٥٤/٥٧٢، التهذيب ٣: ٢٢٦/٧٠، ٢٢٦/٧٠، الاستبصار ١: ٤٦٨/٤٦٨، الشافي ٤: ٢١٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ٢٨٢، صحيح ابن خزيمة ٣: ١٤٣/١٧٨٥، تاريخ مدينة دمشق ٣٤: ١٧٤، كنز العمال ١: ١١١٣/٢٢١.

(٢) صحيح البخاري ٢: ٣٤٠، ٣٤٠/٣٤٠، ٣٠٩٤: ٢٨، ٣٠٩٤/٤٠٣٣، ٤٠٣٣/٢٨، ٥٣٥٨: ٥١٤، ٥١٤/٦٧٢٨، ٦٧٢٨/٣١٤، و٤: ٤٩/١٧٥٧، ١٣٧٩ - ١٣٧٨: ٣، صحيح مسلم ٣: ٣٧٨، ٧٣٠٥/٥٠٨.

(٣) صبح الأعشى ١٣: ٢٣٠، الصواعق المحرقة ١: ١٠٦.

(٤) نهج الحقّ: ٢٢٤، منهاج الكرامة: ٨٤، التعجب: ٦١، العمدة لابن البارقي: ٢٨٥، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٣، السيرة الحلبية ٣: ٢٧٤، المستدرك للحاكم ٤: ٤٦٨٦/٩٣، التفسير الكبير للفارزاني ١: ٢٠٥.



## فصل

ومنهم<sup>(١)</sup> من ولّى أمور المسلمين لمن ظهر منه الفسق والفساد ولا علم عنده؛ مراعاةً لحرمة القرابة، وعدولاًً عن مراعاة حرمة الدين، كالوليد بن عقبة، فشرب الخمر حال أماته، وصلّى وهو سكران، والتفت إلى من خلفه وقال: أزيدكم في الصلاة؟<sup>(٢)</sup> وسعید بن العاص، ظهر منه في الكوفة المناكر فتكلّموا فيه وفي عثمان وأرادوا خلع عثمان فعزله عنهم قهراً.<sup>(٣)</sup>

وعبیدالله بن أبي سرح، ظلم في مصر وغشم<sup>(٤)</sup> وتكلّم فيها أهل مصر فصرفه عنهم بمحمد بن أبي بكر، ثم كاتبه سرّاً لأن استمرّ على الولاية، وأمره بقتل محمد وغيره ممّن يرد عليه، ولما ظفر وابذل الكتاب كان أحد الأسباب في قتله<sup>(٥)</sup>.

(١) في «ك» و «ل» و «م»: «وفيهم» بدل «ومنهم».

(٢) نهج الحق: ٢٩٠ - ٢٩١، شرح الأخبار ٢: ١٢١، تاريخ الإسلام ٣: ٣١١ - ٣١٢، سير أعلام النبلاء ٣: ٤١٤، العقد الفريد ٤: ٣٠٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ١١ - ١٢، و١٧: ٢٢٩، تاريخ الخميس ٢: ٢٥٥، مروج الذهب ٢: ٣٣٥، الإمامة والسياسة ١: ٥٠، تاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٢٣.

(٣) نهج الحق: ٢٩١، الصراط المستقيم ٣: ٣٠، مروج الذهب ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧، الطبقات الكبرى ٥: ٣٣ - ٣٤، الاستيعاب ٢: ٦٢٢ - ٦٢٣، تاريخ مدينة دمشق ٢١: ١١٥ - ١١٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ١١ - ١٢، و١٧: ٢٢٩.

(٤) في المطبوع: «عثم»، وفي النسخ الخطية بالغين وهو الغضب. انظر: كتاب العين ٤: ٣٦٢ (غشم).

(٥) نهج الحق: ٢٩١، الصراط المستقيم ٣: ٣٠، تاريخ الخميس ٢: ٢٥٩، شرح نهج البلاغة

ومن رد الحكم بن العاص إلى المدينة وقد طرد رسول الله ﷺ، وكان قد كلام أبا بكر وعمر في ردّه فلم يقبلوا وزبراه<sup>(١)</sup>، ولما رده جاءه علي عليه السلام وطلحة والزبير وأكابر الصحابة وخوفوه من الله تعالى ، فلم يسمع<sup>(٢)</sup> .

ومن ضرب أبازر مع تقدمه في الإسلام وعلو شأنه عند النبي ﷺ ، ونفاه إلى الربذة<sup>(٣)</sup> .

وذم أبي ذر لعثمان ووقائعه معه كثيرة مشهورة<sup>(٤)</sup> .

ومن ضرب عبدالله بن مسعود حتى كسر بعض أضلاعه فعهد أن لا يصلّي عليه عثمان ، وقال عثمان<sup>(٥)</sup> له لما عاده في مرض موته : استغفر لي . فقال عبدالله : أسأل الله أن يأخذ لي حقي منك<sup>(٦)</sup> .

→ ابن أبي الحديد ٣: ١٢ و ١٤ ، الإمامة والسياسة ١: ٥٥ - ٥٦ ، السيرة الحلبية ٢: ٧٧ ، حياة الحيوان الكبير ١: ٧٧ ، الرياض النizza ٣ - ٤: ٨٨ ، وفي المصادر «عبدالله» بدل «عبد الله» .

(١) زير : انتهر . كتاب العين ٧: ٣٦٣ (زبر) .

(٢) نهج الحق : ٢٩١ - ٢٩٢ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٣٠ - ٣١ ، السيرة الحلبية ٢: ٧٧ - ٧٨ ، العقد الفريد ٤: ٢٨٣ ، تاريخ الخميس ٢: ٢٦٧ ، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٦ .

(٣) نهج الحق : ٢٩٨ ، شرح المقاصد ٥: ٢٨٥ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٥٢ ، وفيات الأعيان ٦: ١٦٤ ، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٦ ، السيرة الحلبية ٢: ٧٨ ، تاريخ الخميس ٢: ٢٦٨ ، سير أعلام النبلاء ٢: ٧٧ ، الطبات الكبرى ٤: ٢٣٤ ، حياة الحيوان الكبرى ١: ٧٦ ، الكامل في التاريخ ٢: ٢٨٠ .

(٤) نهج الحق : ٢٩٩ ، تقريب المعارف للحليـ ٢٦٣ - ٢٧١ ، مروج الذهب ٢: ٣٣٩ - ٣٤٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٥٧ - ٥٤ ، الرياض النizza ٣ - ٤: ٨٣ ، تاريخ المدينة المنورة ٣ - ٤: ٣٥ .

(٥) لم ترد «وقال عثمان» في «ل» .

(٦) نهج الحق : ٢٩٥ ، الصراط المستقيم ٣: ٣٢ - ٣٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٤٤ و ٤٣ ، شرح المقاصد ٥: ٢٨٥ ، أنساب الأشراف ١١: ٢٢٦ .

ومن ضرب عمّار بن ياسر حتّى حدث به فتق<sup>(١)</sup> بغير جرم منه، إلّا أنه نهاد عن بعض المناكر، وكان عمّار من أكبر المؤلّفين<sup>(٢)</sup> على قتله هو ومحمد بن أبي بكر، وكانتا يقولان: قتلناه كافرًا<sup>(٣)</sup>. وكان عمّار يقول: ثلاثة يشهدون على عثمان بالكفر وأنا الرابع، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون<sup>(٤)</sup>.

وقيل لزيد بن أرقم: بأي شيء كفرتم عثمان؟ فقال: بثلاث: جعل المال دولة بين الأغنياء، وجعل المهاجرين من الصحابة بمنزلة من حارب الله ورسوله، وعمل بغير كتاب الله<sup>(٥)</sup>.

وكان حذيفة بن اليمان يقول: ما في كفر عثمان بحمد الله شك<sup>(٦)</sup>.  
ومن كان يؤثر أهله بالأموال العظيمة من بيت مال المسلمين، حتّى دفع إلى أربعة زوجهم بناته أربعمائة ألف دينار<sup>(٧)</sup>، وأعطى مروان مائة ألف دينار<sup>(٨)</sup>.

(١) نهج الحق: ٢٩٦، منهاج الكرامة: ١٣٢، الصراط المستقيم ٣: ٣٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٤٧، الاستيعاب ٣: ١١٣٦، الرياض النضرة ٢ - ٤: ٨٥.

(٢) التأليب: التحرير، ألبت الجيش، إذا جمعته. لسان العرب ١: ٢١٦ (ألب).

(٣) نهج الحق: ٢٩٦، الصراط المستقيم ٣: ٢٣، حياة الحيوان الكبير ١: ٧٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٤٧.

(٤) اقتباس من الآية ٤٤ من سورة المائدة ٥.

(٥) نهج الحق: ٢٩٧، الشافي ٤: ٢٩١، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٥١.

(٧) نهج الحق: ٢٩٧، الشافي ٤: ٢٩٢ - ٢٩١، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٥١.

(٨) نهج الحق: ٢٩٣، منهاج الكرامة: ١٣٢، الشافي ٤: ٢٩٣، شرح المقاصد ٥: ٢٨٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٣٣.

(٩) نهج الحق: ٢٩٣، منهاج الكرامة: ١٣٢، الصراط المستقيم ٣: ٣٢، الشافي ٤: ٢٩٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٣٣.

ومن عطل الحد الواجب على عبيد الله بن عمر، حيث<sup>(١)</sup> قتل الهرمزان مسلماً وكان قد أوصى عمر بقتله، فدافع عثمان عنه وحمله إلى الكوفة وأقطعه بها داراً ونقم عليه المسلمين في ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومن تبرأ منه كل الصحابة، فكانوا بين قاتل له وبين راضٍ، حتى تركوه بعد قتله ثلاثة أيام بغير دفن، ومنعوا من الصلاة عليه<sup>(٣)</sup>.  
وحكمه بغير ما أنزل الله، وبدعه أكثر من أن يحصر.

(١) لم ترد «حيث» في «ل».

(٢) نهج الحق: ٣٠١، منهاج الكرامة: ١٢٣، الشافعي: ٤: ٣٠٠، تقريب المعرف للحلبي: ٢٣٠، شرح المقاصد: ٥: ٢٨٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٣: ٥٩ - ٦٠.

(٣) نهج الحق: ٣٠٢، الإمامة والسياسة: ١: ٦٤ - ٦٥، تهذيب الكمال: ١٩: ٤٥٧، حياة الحبوبان: ١: ٧٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٣: ٦٣ - ٦٤.

## فصل

ومنهم من هو رأس الفئة الباغية بإخبار النبي ﷺ في قتل عمار وأنه يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار<sup>(١)</sup>.

ومن هو دعى ابن دعى. روى هشام بن السائب الكلبي قال: كان معاوية لأربعة نفر: لعمارة بن الوليد، ولمسافر بن أبي عمر<sup>(٢)</sup>، ولأبي سفيان، ولرجل سماه<sup>(٣)</sup>. وكانت أمّه هند من المعلمات، وكان أحب الرجال إليها السودان، وكانت إذا ولدت أسود قتلتة<sup>(٤)</sup>.

وحمامنة جدّة معاوية كانت من ذوات الرایات، أي: الغایات في الزنا<sup>(٥)</sup>.  
ومن دعا عليه النبي ﷺ فقال: «لا أشبع الله بطنه»<sup>(٦)</sup>، واستجيّبت<sup>(٧)</sup> دعوة

---

(١) صحيح الخبراري ١: ١٧١، ٤٤٧/١٧١، مسند أحمد ٣: ٥٦٦/٥١٦، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بليان ١٥: ٥٥٤/٥٥٥ و ٧٠٧٨/٧٠٧٩، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٤٦، كنز العمال ١١: ٢٣٥٣١/٧٢٢.

(٢) في المصدر: «أبي عمرو».

(٣) مثالب العرب والجم للكلبي: ٨٠.

(٤) مثالب العرب والجم للكلبي: ٨١.

(٥) مثالب العرب والجم للكلبي: ٩١.

(٦) مسند الطياليسى: ٣٥٩/٢٧٤٦، صحيح مسلم ٤: ٢٠١٠/٢٦٠٤، البداية والنهاية ٦: ١٦٩، دلائل النبوة للبيهقي ٦: ٢٤٢ - ٢٤٣، شرح نهج البلاغة ١٥: ١٧٦، أنساب الأشراف ٥: ١٣٣.

(٧) في «ك» و «ل»: « واستجيّب » بدل « واستجيّبت ».

النبي فيه واشتهر ذلك فكان لا يشبع<sup>(١)</sup>.

وكان النبي ﷺ يستغفر لقومه عموماً وخصوصاً، ولهذا جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَمْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فلو لم يكن من أشد المنافقين نفاقاً ما دعا عليه خصوصاً وهو يدعوه عموماً.

ومن حارب علياً علیه السلام، الذي جاء فيه ما تلوناه؛ طلباً لزهرة<sup>(٣)</sup> الحياة الدنيا وزهداً في الله والدار الآخرة، وتعظيم علي علیه السلام ثبت بضرورة الدين، ووجوب طاعته ثبت<sup>(٤)</sup> لكونه مولى المؤمنين<sup>(٥)</sup>.

ومن لم يزل مشركاً مدة كون النبي ﷺ مبعوثاً، يكذب بالوحى ويهازا بالشرع، فالتجأ إلى الإسلام لما هدر النبي ﷺ دمه ولم يجد ملجاً قبل موت النبي بخمسة أشهر<sup>(٦)</sup>.

ومن روى عبد الله بن عمر في حقه قال: أتيت النبي ﷺ فسمعته يقول: «يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي»، فطلع معاوية<sup>(٧)</sup>.

(١) أنظر: دلائل النبوة للبيهقي ٦: ٢٤٣، البداية والنهاية ٦: ٦٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحميد ١٥: ١٧٦، أنساب الأشراف ٥: ١٣٣ - ١٣٤.

(٢) سورة التوبة ٩: ٨٠.

(٣) في «ل»: «طلب الزهرة» بدل «طلب لزهرة».

(٤) لم ترد «ثبت» في «ح».

(٥) الطرائف ١: ٢١٩ / ذيل الحديث ٢٢١، فضائل الصحابة ٢: ١٠٤٢ / ٦١٠، الرياض النصرة ٣ - ٤: ٢٣٣، كنز العمال ١٣: ٣٦٤٢٠ / ١٣٤.

(٦) التعجب: ١٠٥ - ١٠٦، نهج الحق: ٣٠٩ - ٣١٠، منهاج الكرامة: ٩٣ - ٩٤.

(٧) نهج الحق: ٣١٠، منهاج الكرامة: ٩٤ - ٩٥، التعجب: ١٠٧، وقعة صفين: ٢١٧ - ٢١٨، وورد نحوه في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحميد ١٥: ١٧٦.

وكان النبي ﷺ يخطب، فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة، فقال النبي ﷺ: «لن الله القائد والمقود»<sup>(١)</sup>.

ومن سنّ السبّ على عليّ بن أبي طالب علیهم السلام<sup>(٢)</sup>، وقد ثبت تعظيمه بالكتاب والسنّة، وسبيه بعد موته يدلّ على غلّ كامن وكفر باطن.

ومن سمّ الحسن علیهم السلام على يد زوجته بنت الأشعث، ووعدها على ذلك مالاً جزيلاً وأن يزوجها يزيد، فوفى لها بالمال فقط<sup>(٣)</sup>.

ومن جعل ابنه يزيد الفاسق ولّي عهده على المسلمين حتى قتل الحسين علیهم السلام وأصحابه وسبى نساءه<sup>(٤)</sup>، وتظاهر بالمناكر والظلم وشرب الخمر<sup>(٥)</sup> وهدم الكعبة ونهب المدينة وأخاف أهلها وأباح نساءها ثلاثة أيام<sup>(٦)</sup>، وكسر أبوه شنيّة النبي علیهم السلام<sup>(٧)</sup> وأكلت أمّه كبد حمزة<sup>(٨)</sup>.

ومن قتل حجراً وأصحابه بعد أن أعطاهم العهود والمواثيق<sup>(٩)</sup>، وقتل عمرو بن الحمق حامل راية رسول الله ﷺ الذي أبلّت العبادة وجهه، بغير جرم إلا خوفاً أن ينكروا على منكره<sup>(١٠)</sup>.

(١) نهج الحق: ٣١٠، منهاج الكرامة: ٩٥.

(٢) نهج الحق: ٣١٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٤: ٥٦.

(٣) أنظر: نهاية الأربع: ٢٠، مروج الذهب: ٤٢٧، والاستيعاب: ١: ٣٨٩، تاریخ الإسلام: ٤: ٤٠، والردة على المستعصب العنيد: ٣١: ٥٣ و٦١ و٦٧ - ٧٢، الإمامة والسياسة: ١: ١٩٧، العمدة لابن البطريق: ٤: ٢٤٣ - ٢٤٣، النزاع والتخاصم للمقرizi: ٣٠، تاريخ اليعقوبي: ٤٧، الكامل في التاريخ: ٢: ٣٢١ - ٣٢٢، اختیار معرفة الرجال: ١٢١/٩٩، الاحتجاج: ٢: ٩٠، الاستیعاب: ١: ٣٢٩، شرح الأخبار: ٢: ١٦٩ - ١٧٠، کنز العمال: ١٣: ٥٨٧/٣٧٥٠٩.

(٤) اختیار معرفة الرجال: ١٢١، الاحتجاج: ٢: ٩٠، الاستیعاب: ١: ٣٢٩، شرح الأخبار: ٢: ١٦٩ - ١٧٠، کنز العمال: ١٣: ٥٨٧/٣٧٥٠٩.

ومن قتل الأربعين ألفاً من الأنصار والمهاجرين وأبناءهم<sup>(١)</sup> وقد قال جلّ ثناؤه: «مَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَرَأْوَهُ جَهَنَّمُ»<sup>(٢)</sup> وقال النبي ﷺ: «من أuan على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة لقى الله يوم القيمة مكتوبًا على جبهته: آيس من رحمة الله»<sup>(٣)</sup>.

فلا أدري بأي عقل يجوز أن يكون هذا خليفة الرسول على المسلمين.  
 وأنه كان مجتهداً في قتال أمير المؤمنين وقتله الأنصار والمهاجرين.  
 وأنه يجوز أن يعوّل عليه في معالم الدين.  
 أنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور.

(١) نهج الحق: ٣١٢.

(٢) سورة النساء: ٤: ٩٣.

(٣) سنن ابن ماجة: ٣: ٢٦٩ - ٢٧٠ / ٢٦٢٠، جامع الصغير: ٢: ٥٧٤ / ٨٤٧١، سنن البيهقي: ٨  
ـ ٢٢، كنز العمال: ١٥: ٣٩٨٩٥ / ٢٢.

## فصل

هذا قليل من كثير مما نقلوه من قيائح أكبر الصحابة عندهم، وأكبر النساء عندهم أزواج النبي ﷺ وأكبرهن عائشة، وقد خرجت إلى قتال عليٍّ عليه السلام ومن معه من الأنصار والمهاجرين بعد أن بايعه المسلمين.

وخالفت الله تعالى في قوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَ﴾<sup>(١)</sup>، فخالفت أمر الله وهتك حجاب رسوله وترجحت في جيش عظيم واعتلت بدم عثمان وليس بولي الدم ولا لها حكم الخلافة. مع أنها طلبته من غير من هو عليه؛ لأنّ علياً عليه السلام لم يحضر قتلها إجماعاً ولا أمر به كما رواه<sup>(٢)</sup>، مع أنها كانت من أكبر المؤلبين على قتل عثمان و [كانت]<sup>(٣)</sup> تقول: اقتلوا نعشلاً قتل الله نعشلاً<sup>(٤)</sup>، فلما بلغها قتلها فرحت به، فلما بايعوا علياً عليه السلام أسندة القتل إليه، وقامت تطالب بدمه؛ لبغضها له عليه السلام. وتبعها على ذلك (خلق كثير ثلاثون ألفاً وقاتلوا

---

(١) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ١٢٦، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ٧: ٤٧٧.

(٣) أثبناه من «ك» و «م».

(٤) نهج الحق: ٣٦٨، الصراط المستقيم ٣: ١٦٤، الفتوح ١ - ٢: ٤٢٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٢٢، و ٦: ٢١٥، المحصل للرازي ٤: ٣٤٣.

بين يديها حتّى قتل من كُبرائهم وشجعانهم ستة عشر ألفاً وسبعمائة وتسعون رجلاً<sup>(١)</sup>، وكان أتباع عليٍ عليهما السلام وجنده يومئذٍ عشرون ألفاً، قتل منهم ألف وسبعون رجلاً<sup>(٢)</sup>، وقد قتل بسيبها من أولاد الأنصار والمهاجرين والتابعين سبعة عشر ألف وثمانمائة وستون<sup>(٣)</sup>.

وفاطمة عليها السلام لما جاءت تطالب بحق إرثها الذي جعله الله لها في كتابه، وتطلب بحلتها من أبيها وكانت محققة مطهرة، لم يتبعها مخلوق ولم يساعدها بشر<sup>(٤)</sup>، فليعتبر في ذلك ذو اللب فإنّ فيه معتبراً.

ثم إنّها جعلت بيت النبي عليهما السلام مقبرةً لأبيها ولعمر، وهما أجنبيان. فإن كان هذا البيت ميراً وجب استئذان كلّ الورثة ولزوم كذب أبي بكر، وإن كان صدقة وجب استئذان المسلمين، وإن كان ملك عائسة كذبها، إنّها لم يكن لها ولا لأبيها في المدينة دار<sup>(٥)</sup>.

وقد روی في «الجمع بين الصحيحين»: أنّ النبي عليهما السلام قال: «ما يبن منبري وبيري روضة من رياض الجنة»<sup>(٦)</sup>.

وقد روی الطبری: أنّ النبي عليهما السلام قال: «إذا غسلتموني وكفنتموني فضعوني

(١) الفصول المهمة: ١١٤، وانظر: الفتوح ١ - ٢: ٤٩٥، مروج الذهب ٣: ٣٧١، تذكرة الخواص ٢: ٣٩٠ - ٣٩١، تاريخ الأمم والملوك ٤: ٥٤٥، مناقب آل أبي طالب ٣: ١٩٠ (عدد المقتولين في المصادر مختلف).

(٢) الفصول المهمة: ١١٤، الفتوح ١ - ٢: ٤٩٥، مناقب آل أبي طالب ٣: ١٩٠.

(٣) ما يبن القوسين في «ل» و «م»: «ما يزيد على ستة عشر ألفاً».

(٤) نهج الحق: ٣٦٩.

(٥) نهج الحق: ٣٦٩، الطرائف ١: ٤٠٦ / ذيل الحديث ٣٧٤.

(٦) الجمع بين الصحيحين ١: ٤٨٧ / ٧٧٩.

على سريري في بيتي هذا على شفيري قبري<sup>(١)</sup>. ولم يقل في الموضعين بيت عائشة . وقتل بسببها نحو ستة عشر ألفاً من المهاجرين والأنصار وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وأفشت سرّ النبي ﷺ كما حكاه الله تعالى عنها<sup>(٣)</sup>.

ونقل الغرالي كثيراً من سوء صحبتها للنبي ﷺ ، فروى أنَّ أبي بكر دخل يوماً على النبي ﷺ وقد وقع في حقه منها مكروه، فكلَّفه النبي ﷺ أن يسمع منها ما جرى ويدخل بينهما، فقال النبي ﷺ : «تتكلَّمين أو تتكلَّم؟». فقالت: تتكلَّم ولا تقولن إلَّا حقاً<sup>(٤)</sup>.

وأيم الله لو خاطب المثل لمثله بذلك لعد مسيئاً للأدب، بل هذا يدل على أنها تعتقد أنَّ النبي ﷺ قد يقول غير الحق.

وروى البخاري في صحيحه عن نافع عن ابن عمر قال: قام النبي ﷺ خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة وقال: «الفتنة ه هنا» - ثلاثاً - «حيث يطلع قرن الشيطان»<sup>(٥)</sup>. وروى فيه أيضاً قال: خرج النبي ﷺ من بيت عائشة وقال: «رأس الكفر من ها هنا [من]<sup>(٦)</sup> حيث يطلع قرن الشيطان»<sup>(٧)</sup>.

(١) تاريخ الأمم والملوک ٣: ١٩٢.

(٢) في «ك»: «الجم الغفير» بدلاً «نحو ستة عشر ألفاً».

(٣) سورة التحريم ٦٦: ٣، وانظر: نهج الحق: ٣٧٠، الطراف ١: ٤١١ / ذيل الحديث ٣٧٧، صحيح البخاري ٣: ٣٦١ / ٤٩١٤ و ٤٩١٥.

(٤) إحياء العلوم للغزالى ٢: ٤٣.

(٥) صحيح البخاري ٢: ٣٤٢ / ٣١٠٤.

(٦) مابين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و «ل».

(٧) حكاه عنه في نهج الحق: ٣٧٢، ورواه في الجمع بين الصحيحين ٢: ١٦٦ / ذيل الحديث ١٢٧٠.



## فصل

وهذا الذي نقلناه من الكتاب العزيز والستة الصحيحة عندهم من مدائح الفريقين ومذامهما قليل من كثير ونذر حقير من جمّ غفير، يعلم صدق ذلك من طالع صحاحهم وصحاحنا وكتب المناقب والمنالب والسير والأخبار لنا ولهم. وحيث إنّهم نقلوه في صحاحهم وغيرها لم يكن لهم سبيل إلى إنكاره، ولهذا تمّلّوا للجواب عنه بما يصغر عن النقل<sup>(١)</sup> ويحكم بفساده من له أدنى عقل، وهو في الحقيقة يفيد العلم بعدالة الفرقة الأولى وصلوّحهم لأنّه لأخذ معالم الدين عنهم، ويفيد العلم بفسق الفرقة الثانية أو كفرها؛ لأنّه من قبيل التواتر<sup>(٢)</sup> معناً. خصوصاً ومن ذكرناهم، هم أفضل الصحابة عندهم فما ظنك بالمفضول. سلّمنا: أنّه لا يفيد العلم فهو يفيد الظنّ الغالب، فكيف يعدل عنه إلى الوهم بغير دليل.

سلّمنا أنّ جميع ما نقلوه فيها كذب، فكيف نصنع بالكتاب العزيز، وكيف تركن النفس حينئذٍ إلى صدق باقي ما نقلوه.

ونحن بحمد الله قد أفادنا الكتاب العزيز، والستة الثابتة عندهم، والأحاديث الصحيحة عندنا، الكثيرة المستفيضة بل المتواترة معناً، والبراهين القاطعة المقرّرة

(١) لم ترد «عن النقل» في «ح».

(٢) في «ك» و«ل» و«م»: «المتواتر» بدل «التواتر».

في الكلام: علماً ضروريأً بعصمة الفرقـة الأولى فضلاً عن عدالتها، وبكفر الفرقـة الثانية فضلاً عن فسقها بحيث لا نشك فيـه ولا نمـتيـ.

ولو تنـزلنا وسلـمنا أنهـ في نفس الأمر ليس كذلك لمـنـكنـ مـأـثـومـينـ؛ حيثـ إنـ هـذـا هوـ الـذـيـ أـدـانـاـ إـلـيـهـ اـجـتـهـادـنـاـ،ـ وـلـاـ يـكـلـفـ اللهـ نـفـسـاـ إـلـاـ وـسـعـهـاـ<sup>(١)</sup>.

والعجبـ كـيـفـ جـوـزـواـ الـاجـتـهـادـ فـيـ تـخـلـفـ أـبـيـ بـكـرـ وـعـمـرـ عـنـ جـيـشـ أـسـامـةـ وـقـدـ لـعـنـ النـبـيـ ﷺـ مـنـ تـخـلـفـ عـنـهـ<sup>(٢)</sup>.

وـفـيـ إـحـرـاقـهـمـ بـالـنـارـ بـيـتـ عـلـيـ وـفـيـهـ عـلـيـ<sup>(٣)</sup> وـفـاطـمـةـ وـالـحـسـنـيـنـ<sup>(٤)</sup> وـهـمـ أـهـلـ الـبـيـتـ عـلـيـهـمـ الـذـيـنـ طـهـرـهـمـ اللهـ،ـ وـحـثـ النـبـيـ عـلـىـ التـمـسـكـ بـهـمـ،ـ وـأـكـدـ فـيـ الـوـصـيـةـ بـهـمـ.ـ وـفـيـ سـفـكـ الصـحـابـةـ بـعـضـهـمـ دـمـ بـعـضـ،ـ وـسـفـكـ طـلـحةـ وـالـزـبـيرـ وـعـائـشـةـ دـمـاءـ الـأـنـصـارـ وـالـمـهـاجـرـينـ،ـ وـقـتـالـ أـمـيـرـ الـمـؤـمـنـيـنـ عـلـيـهـلـاـ.

وـفـيـ قـتـالـ مـعـاوـيـةـ وـسـفـكـ دـمـهـ وـدـمـ مـنـ مـعـهـ مـنـ الـأـنـصـارـ وـالـمـهـاجـرـينـ.ـ وـلـمـ يـجـوـزـواـ الـأـمـمـنـاـ وـأـكـابـرـ عـلـمـائـنـاـ الـاجـتـهـادـ فـيـ سـبـبـهـمـ وـالـعـدـوـلـ عـمـاـ نـقـلـوهـ مـنـ أـحـكـامـ الـدـيـنـ إـلـىـ مـاـ نـقـلـوهـ عـنـ أـهـلـ الـبـيـتـ الـمـطـهـرـيـنـ بـعـدـ مـاـ نـقـلـوهـ فـيـ شـأـنـ الـفـرـيقـيـنـ مـنـ الـأـمـرـ الـواـضـحـ الـبـيـنـ<sup>(٥)</sup>.

وـبـالـجـملـةـ:ـ لـمـاـ رـأـيـنـاـ إـلـهـ الـعـظـيمـ وـرـسـولـهـ الـكـرـيمـ قـدـ مدـحـاـ أـهـلـ الـبـيـتـ وـأـمـراـ بـالـتـمـسـكـ بـهـمـ كـمـاـ ذـكـرـنـاهـ،ـ وـذـمـاـ عـامـةـ أـصـحـابـهـ،ـ وـنـصـاـ عـلـىـ اـرـتـادـهـمـ بـعـدـ بـمـاـ نـقـلـنـاهـ

(١) اقتباس من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .٢

(٢) تقدّم تخریجه في ص ٩٣.

(٣) في «ك» و «ل» : «علياً» بدل «بيت علي و فيه علي».

(٤) في النسخ الخطية «الحسن والحسين» بدل «الحسنين».

(٥) في «ل» و «ح» و «م» : «المبيّن» بدل «البيّن».

[تمسّكنا]<sup>(١)</sup> بأهل البيت المطهّرين الذين أخبر النبي ﷺ : أنّ المتمسّك بهم لن يضلّ أبداً، ونقلنا أحاديثهم وأخذنا معالم شرعننا عنهم ورفضنا عامة أصحابه، وطرحنا ما تفرّدوا ببنقله، إلّا من علمنا منه الصلاح، كسلمان، والمقداد، وعمّار بن ياسر، وأبي ذر وأشباهم من أتقياء الصحابة وأجلّائهم المقرّرين في كتب الرجال عندنا، ممّن لم يخل عن أهل البيت طرفة عين، أو رجع إليهم عند ما ظهر له الحقّ، وعليهم حملنا ما جاء في القرآن العزيز والستة المطهّرة من المدح للصحابة على سبيل الإجمال، فاستقام لنا في الجمع بين مدحهم وذمّهم الحال، واهتدينا بذلك من فضل الله إلى سواء الطريق، والله ولّي التوفيق.

---

(١) في المطبوع: «تمسّكاً» ، وما أثبناه من النسخ الخطّية .



## أصل

وأصولنا الخمسة: «الكافي» و«مدينة العلم» وكتاب «من لا يحضره الفقيه» و«التهذيب» و«الاستبصار» قد احتوت على أكثر الأحاديث المروية عن النبي ﷺ والأئمة المعصومين علیهم السلام عندها وأهمها بحيث لا يشذ عنها إلا النذر القليل.

وجمعت من الأحاديث الصحيحة وغيرها مما قد اشتمل على الأحكام العلمية والعملية، والسنن والأداب، والمواعظ والأدعية، والتفسير ومكارم الأخلاق، ما لا يكاد يحصى ولا يوجد في سواها.

أما كتاب «الكافي» فهو للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني عليهما السلام. شيخ عصره في قوله، ووجه العلماء والنبلاء. كان أوثق الناس في الحديث وأنقدم لهم وأعرفهم به.

صنف الكافي وهدبه وبوبه في عشرين سنة، وهو مشتمل<sup>(١)</sup> على ثلاثين كتاباً، يحتوي على ما لا يحتوي عليه غيره مما ذكرناه من العلوم، حتى أنّ فيه ما يزيد على ما في الصحاح الست للعامّة متوناً وأسانيد، وهذا لا يخفى على من نظر فيه وفيها.

توفي هذا الشيخ عليهما السلام في بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. وقيل: سنة تسع وعشرين، سنة تناشر النجوم<sup>(٢)</sup>، ودفن في باب الكوفة بمقبرتها في صراط الطائي.

(١) في «ك» و«ل» و«م»: «يشتمل» بدل «مشتمل».

(٢) رجال النجاشي: ٣٧٧ - ٣٧٨ / ١٠٢٦.

قال الشيخ أبو عبد الله أحمد بن عبدون عليه السلام : رأيت قبره في صراط الطائي وعليه لوح مكتوب عليه اسمه واسم أبيه . رحمهما الله تعالى <sup>(١)</sup> .

وأما كتاب «مدينة العلم» و «من لا يحضره الفقيه» فهما للشيخ الجليل النبيل أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمي عليه السلام ، وكان هذا الشيخ جليل القدر ، عظيم المنزلة في الخاصة والعامة ، حافظاً للأحاديث ، بصيراً بالفقه والرجال والعلوم العقلية والنقلية ، ناقداً للأخبار . شيخ الفرقة الناجية وفقيها ، ووجهها بخراسان وعراق العجم .

وله أيضاً كتب جليلة ، منها كتاب «دعائم الإسلام» ، وكتاب «غريب حديث النبيّ والأئمة عليهم السلام » ، وكتاب «ثواب الأعمال وعقابها» ، وكتاب «التوحيد» ، وكتاب «دين الإمامية» إلى نحو ثلاثة مصنف .

لم ير في عصره مثله في حفظه وكثرة علمه ، ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حديث السنّ ، ومات في الري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة . رحمه الله تعالى .

وأما كتاب <sup>(٢)</sup> «التهذيب» و «الاستبصار» فهما لإمام وقته وشيخ عصره ورئيس هذه الطائفة وعمدتها ، بل رئيس العلماء كافة في وقته أبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي عليه السلام .

حاله وجلالة قدره أوضح من أن يوضح ، اعترف بفضله وغزاره علمه وعلو شأنه الخاصة والعامة .

(١) الفهرست للشيخ : ٣٩٥ / ٦٠٣ .

(٢) في «ك» و «ح» : «كتاباً بدل كتاب» .

ولد في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق سنة ثمان وأربعين، وتوفي ليلة الاثنين ثاني عشر المحرم سنة ستين وأربعين بالمشهد الشريف الغروي على مشرفة السلام، ودفن بداره، وقبره الآن هناك معروف.  
رحمه الله تعالى.



# أصول

في التعريفات والتقسيمات  
والاصطلاحات في الألقاب



## أصل

موضوع هذا العلم في الأصل المقصود بالذات: السنة المطهرة، وهي طريقة النبي ﷺ أو الإمام المحكية عنه، فالنبي ﷺ بالأصالة والإمام بالنيابة. وهي: قول، و فعل، و تقرير.

ويتبع تلك<sup>(١)</sup> البحث عن الآثار، وهي أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم. وأكثر أهل الحديث يطلقون على الكل اسم «الحديث»، ولهذا يقسمونه إلى مرفوع وموقف. وقد نشير هنا إلى<sup>(٢)</sup> طريقهم في ذلك.

ثم إن البحث في السنة القولية إما: في المتن، أو في السند.

أما البحث في المتن:

( وهو في الأصل ما اكتنف الصلب من الحيوان. ومتن الشيء: قوى، ومنه حبل متين. ومتن الشيء: ما به يتقوّم ويتقوّى، كما أنّ الحيوان يتقوّى بالظاهر .

وفي الاصطلاح<sup>(٣)</sup> هو: ألفاظ الحديث المقصودة بالذات التي تتقوّم بها المعاني. فإنه ينقسم باعتبار وضوح الدلالة على المراد منه وخفائها إلى «نص» و «مجمل» و «ظاهر» و «ما وُل»؛ لأنّ اللفظ إن كان له معنى واحد لا يحتمل غيره فهو «النص»، وإن احتمل فإن تساوى الاحتمالان فهو «المجمل»، وإن

(١) في «ك» و «ل» و «م»: «ذلك» بدل «تلك».

(٢) في «ك» و «ل» و «م»: «مشينا هنا على» بدل «نشير هنا إلى».

(٣) مابين القوسين ورد في حاشية: «ك» و «م» ولم يرد في «ل».

ترجم أحدهما فإن أريد المرجوح لدليل فهو «المأول»، وإن أريد الراجح فهو «الظاهر».

ورجحانه إما بحسب الحقيقة الشرعية كدلالة الصوم على الإمساك عن المفطرات<sup>(١)</sup>. أو بحسب العرف كدلالة الغائط على الفضلة<sup>(٢)</sup>. وهذان وإن كانا نصين باعتبار الشرع والعرف إلا أن إرادة الموضوع له الأول لم تنتف انتفاءً يقينيًّا.

ومن الراجح: «المطلق»، وهو اللفظ الدالٌ على تعلق الحكم بالماهية لا بقيد منضم دلالة ظاهره.

ومنه: «العام»، وهو اللفظ الدالٌ على اثنين فصاعداً من غير حصر، فإن دلالته على استيعاب الأفراد ظاهر لا قاطع.

وقد ينقسم باعتبار آخر إلى «حقيقة» و «مجاز» و «مشترك» و «منقول» أي: يأتي في ألفاظ هذه الأمور<sup>(٣)</sup>، و «مطلق» و «مقيد» و «عام» و «خاص» و «مبين» في نفسه. وما لحقه البيان وهو «المبيّن» اسم فاعل و «ناسخ» و «منسوخ». وتحقيق ذلك ونحوه من وظائف الأصولي، وإنما الواجب على المحدث معرفتها من الأصول ليضع الأحاديث على مواضعها منها، فيعطي كل حديث حقه

(١) ورد في حاشية «م»: لأن الصوم في اللغة موضوع لمطلق الإمساك عن أي شيء كان (منه بفتحه).

(٢) ورد في حاشية «م»: الغائط في اللغة موضوع لموضع منخفض من الأرض (منه بفتحه).

(٣) ورد في حاشية «م»: يعني يأتي في ألقابه وتسميته هذه الأمور، أي: هذه الألفاظ (منه بفتحه).

إذا أراد العمل بالأحاديث، وذلك من وظائف الفقيه، فإذا عرفها وأعطى الحديث حقّه من ذلك عمل به بعد صحة السند.

وإنّما نتبهنا على ذلك لئلا يجترئ بعض القاصرين عن درجة الاستنباط على العمل بما يجده من الأحاديث صحيحاً، فإنّ دون العمل به بعد صحة سنته [بيداً<sup>(١)</sup>] لا تكاد تبيّد.

---

(١) في المطبوع «بيداء» وما أثبتناه من النسخ الخطّية. وباد الشيء بيد بيداً: هلك، ومنه «أبادهم الله» أي: أهلكهم. لسان العرب ٣: ٩٧ (بيد).



## أصل

وأما البحث في السنن: وهو المقصود من هذا الباب. فاعلم: أن «السنن» هو طرق المتن، أعني مجموع من رووه واحداً عن واحد حتى يصل إلى صاحبه. مأخوذه من قولهم: «فلان سند» أي: يستند إليه في الأمور. أي: يعتمد عليه. فسمى الطريق سنداً لاعتماد المحدثين والفقهاء في صحة الحديث وضعفه على ذلك، والإسناد هو ذكر طريقه حتى يرتفع إلى صاحبه.

وقد يطلق «الإسناد» على «السنن»، فيقال: إسناد هذا الحديث صحيح أو ضعيف، وذلك؛ لأن المتن إذا ورد فلابد له من طريق موصل إلى قائله، فهذا الطريق باعتبار كونه معتمداً للعلماء في الصحة والضعف يسمى «سنداً»، وباعتبار تضمنه رفع الحديث إلى القائل يسمى «إسناداً».

ثم إن أسماء متن الحديث تختلف باعتبار اختلاف سنته في القوة والضعف، والاتصال والقطع، ونحو ذلك، ويترتب على ذلك فوائد: جواز العمل به وعدمه، وأنواع الترجيحات المقررة في الأصول.

وأما السنة الفعلية:

فإن فعلهم عليهم السلام إذا وقع بياناً تبع المبين في وجوبه ونفيه وإباحته، وإن فعلوه ابتداءً فلا حجّة فيه على الأقوى<sup>(١)</sup> إلا أن يعلم الوجه الذي وقع عليه.

(١) ورد في حاشية «د»: أي لا بياناً، فلا حجّة في كونه واجباً أو نبيلاً أو مباحاً (منه رحمه الله).

(وَمَا فَعَلُوكُمْ مِنْ جُرْدٍ فَإِنَّهُ) <sup>(١)</sup> يدل على الجواز (إِنْ كَانَ فِي الْأَفْعَالِ الْعَرْفِيَّةِ،  
وَعَلَى الرَّجْحَانِ إِنْ كَانَ فِي الْعِبَادَاتِ) <sup>(٢)</sup>.  
وَأَمَّا السُّنَّةُ التَّقْرِيرِيَّةُ :

فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقُرَّ عَلَى مِنْكَرِ وَكَذْلِكَ الْأَئْمَةُ الْمَعْصُومُونَ بَعْدَهُ - صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - إِلَّا لِتَقْيَةٍ، فَمَا فَعَلَ بِحُضُورِهِمْ أَوْ غَيْرِهِمْ مَمَّا عَلِمُوا بِهِ وَلَمْ يَنْكِرُوهُ مِنْ غَيْرِ تَقْيَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَدْلِلُ عَلَى جَوَازِهِ.

وَأَمَّا الْبَحْثُ فِي سَنْدِ السُّنَّةِ الْفَعْلِيَّةِ وَالتَّقْرِيرِيَّةِ فَفِيهِ مَا فِي سَنْدِ السُّنَّةِ الْقُولِيَّةِ مِنَ الْأَقْسَامِ وَالْكَلَامِ، كَمَا نُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) مابين القوسين في «ك» : «نعم» .

(٢) مابين القوسين لم يرد في «ل» .

## أصل

الخبر إما صدق قطعاً كخبر الله تعالى وخبر الرسول ﷺ، أو كذب قطعاً كخبر مسيلمة بأنه أُوحى إليه، أو مظنون الصدق كخبر العدل، أو الكذب كبعض أخبار الفساق، أو مشكوك بعض أخبار المجهولين.

ثم الأخبار، منها: «متواتر» :

وهو ما رواه جماعة يحصل العلم بقولهم؛ للقطع بعدم إمكان توافقهم على الكذب عادةً. ويشترط ذلك في كل طبقاته، صحيحًا كان أولاً، وهو مقبول؛ لوجوب العمل بالعلم.

وهذا لا يكاد يعرفه المحدثون في الأحاديث؛ لقلته، وهو كالقرآن، وظهور النبي ﷺ والقبلة، والصلوات، وأعداد الركعات، والحجّ، ومقادير نصب الزكوات<sup>(١)</sup>.  
نعم، المتواتر بالمعنى كثير، كشجاعة عليٰ عليه السلام وكرم حاتم.

ويشترط<sup>(٢)</sup> كونه ضروريًا لا مظنوناً، مستنداً إلى محسوس لا مثل حدوث العالم وصدق الأنبياء، وأن لا يسبق إلى السامع شبهة أو تقليد تنافي موجب الخبر، كما حَقَّهُ السيد المرتضى عليه السلام<sup>(٣)</sup> وتبَعَهُ المحققون<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ حصول الشبهة

(١) في «ل» : «الزكاة» بدل «الزكوات» .

(٢) في «ل» و «م» : «شرطه» بدل «يُشترط» .

(٣) الشافي ٢ : ٦٩ ، الذريعة ٢ : ٤٩١ - ٤٩٢ .

(٤) منهم الميم في النجاة في القيامة : ٨٦ ، الشهيد الثاني في الدرایة : ١٣ ، والشيخ الحسن نجل الشهيد الثاني في معالم الدين : ١٨٦ .

والتقليد مانع عن حصول العلم العادي من الخبر المتواتر، ولهذا أنكر الكفار ما تواتر من معاجز نبينا ﷺ، وأنكر المخالفون ما تواتر من النص على علي عليهما السلام.

والقدر الذي يحصل به التواتر غير معلوم لنا، لكننا بحصول العلم نستدل على كمال العدد، وذلك يختلف باختلاف الأخبار والمخبرين، ويعسر تجربة ذلك. وإن تكلّفناه فسيبله أن نراقب أنفسنا، فإذا أخبرنا بوجود شيء خبراً متواالياً فإن قول الأول يحرّك الظنّ وقول الثاني والثالث يؤكّده، وهلم جرّاً إلى أن يصير ضروريّاً. وحديث الغدير متواتر عندنا.

و الحديث : «من كذب على فليتبوأ مقعده من النار» متواتر عند العامة؛ لأنّه نقله عن النبي ﷺ الجم الغفير .  
قيل : أربعون<sup>(١)</sup>.  
وقيل : إثنان وستون<sup>(٢)</sup>.

ثم لم يزل العدد في ازدياد على التوالي إلى يومنا هذا.  
و الحديث : «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(٣)</sup> غير متواتر وإن نقله الآن عدد التواتر وزيادة؛ لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده.

(١) مقدمة ابن الصلاح : ١٣٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١ : ٦٨ .

(٢) مقدمة ابن الصلاح : ١٣٥ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١ : ٦٨ ، الموضوعات لابن الجوزي ١ : ٦٥ .

(٣) التهذيب ١ : ٨٣/٢١٨ ، أمالى الطوسي : ٦١٨/١٢٧٤ ، صحيح البخارى ١ : ٦/١ ، سنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٣٣١ ، سنن أبي داود ٢ : ٤٢٥/٢٢٠١ ، سنن ابن ماجة ٤ : ٥٢٣/٤٢٢٧ ، كنز العمال ٣ : ٧٩٣/٨٧٧٩ و ٨٧٨٠ .

ومنها : «آحاد» :

وهو بخلافه ، وهو ينقسم أولاً إلى صحيح ، وحسن ، وموثق ، وضعيف .

### الأول : الصحيح :

وهو ما اتصل سنته بالعدل الإمامي الضابط عن مثله حتى يصل إلى المعصوم من غير شذوذ ولا علة .

ومن رأينا كلامه من أصحابنا لم يعتبر هذين القيدين ، وقد اعتبرهما أكثر محدثي العامة<sup>(١)</sup> .

وعدم اعتبار الشذوذ أجود؛ إذ لا مانع أن يقال صحيح شاذ، أو شاذ غير صحيح، وهو المنكر كما يأتى<sup>(٢)</sup> .

وأما «العلل» فغير صحيح: أما إذا كانت العلة في السند ظاهر، وأما إذا كانت في المتن فكذلك؛ لأن المتن حينئذٍ يكون غير صحيح؛ لما فيه من الخلل بالعلة، فيعلم أو يغلب على الظن أنه على ما هو عليه ليس من كلامهم. نعم، يقال فيه: صحيح السند.

فالصحيح على هذا ما صح سنته من الضعف والقطع، ومتنه من العلة. وكيف كان هو اختلاف في الاصطلاح.

وقد يطلق عليه «المتصل» و«المعنون» وإن كان كلّ منهما أعمّ منه. وقد يطلق - نادراً - الصحيح على سليم الطريق من الطعن وإن اعتراف إرسال أو

(١) انظر: الباعث الحديث: ١٩، ومقادمة ابن الصلاح: ٧ - ٨، وتدريب الراوي: ٦١ - ٦٢، والاقتراح في بيان الاصطلاح: ١٨٧، وشرح التقريب والتيسير: ٣٨ - ٣٩.

(٢) يأتى في الصفحة ١٥٥.

قطع، فيطلق على ما كان رجاله المذكورون عدولاً وإن اشتمل بعد ذلك على أمر آخر، فيقولون: «روى ابن أبي عمير في الصحيح» وإن كانت تلك الرواية مرسلة أو مقطوعة، أو كان ذلك الذي استند إليه ليس عدلاً إمامياً ولكن صحيحاً مسوحاً. وإذا قيل: «صحيح» فهذا معناه، لأنّه مقطوع بصحّته. وإذا قيل «غير صحيح» فمعناه: لم يصحّ إسناده، لأنّه كذب.

ولا شبهة في تفاوت طبقات صحة الصحيح كما تتفاوت طبقات ضعف الضعف، وحسن الحسن.

وهو مقبول عند أكثر أصحابنا المتأخرين مطلقاً<sup>(١)</sup>، وعند الكلّ إذا اعتمد بقطعيّ، كفحوى الكتاب، أو فحوى المتواتر، أو عمومهما أو دليل العقل، أو كان مقبولاً بين الأصحاب.

وقد يقبلون غير الصحيح أيضاً إذا اعتمد بما ذكرناه، ويردّون الخبر مطلقاً بمخالفة مضمونه الكتاب أو السنة أو الإجماع؛ لامتناع ترجيح الظنّ على العلم، وبإعراض الأكثر عنه، وبمعارضته أقوى إسناداً أو متناً، أو بمرجح من المرجحات. إذا عرفت ذلك، فصحاح العامة كلّها وجميع ما يروونه غير صحيح، فلا يحكم بكذب كلّ واحد واحد من أحاديثها ولا بصدقه إلا بدليل من خارج، ولهذا لم يزل علماؤنا المتقدمون والمتأخرون يتداولون نقل صحاحهم ورواياتهم بالرواية وصار ذلك متعارفاً بينهم حتى اتصل إلينا من طريقنا وطريقهم.

وإنما نقلها أصحابنا لما يتربّب عليها من جواز العمل بالسنن والآداب والمواعظ وكلّما لا يتعلّق بالأحكام وصفات ذي الجلال والإكرام على ما اشتهر بين العلماء.

(١) انظر: معلم الدين: ١٨٩.

ويمكن أن يستدلّ لذلك بحديث: «من بلغه شيءٌ من أعمال الخير فعمل به أعطاه الله ذلك وإن لم يكن الأمر على ما بلغه»<sup>(١)</sup> ولما تفيده من الاعتبار والشواهد في بعض الموارد، كما نُبَيِّنُه في موضعه إن شاء الله تعالى.

### تنبيه:

ما حذف من مبتدء إسناده واحد أو أكثر، أو من وسطه، أو آخره كذلك، فما كان منه بصيغة الجزم كـ«قال» و«فعل» و«روى» و«ذكر فلان» فهو حُكم من المسند بصحّته عن المضاف إليه في الظاهر، وما ليس فيه جزم كـ«يروى» و«يدرك» و«يحكى» فليس فيه حكم بصحّته عن المضاف إليه.

وقد أورد الشيخ في التهذيب من القسمين أحاديث عديدة، أسنداً كثيراً منها إلى أصحاب الأئمة عليهم السلام، فما كان من ذلك مذكور السند في ضوابطه فهو متصل، وما لم يكن داخلاً في ضوابطه فما كان بصيغة الجزم فهو حكم بصحّته في الظاهر، وما لا فلا. فليتذرّب ذلك.

### الثاني: الحسن:

وهو عندنا ما رواه الممدوح من غير نصّ على عدالته. كذا قاله الشهيد والمتأنّرون<sup>(٢)</sup>.

(١) الفوائد المثلية: ٢٩ ونحوه في ثواب الأعمال: ١/١٦٠، والكافي: ٢: ١/٧١، ٢، وإقبال الأعمال: ١١٦.

(٢) ذكرى الشيعة: ١: ٤٨، الدرایة للشهید الثانی: ٢١، متنقى الجمان: ١: ٤، الرواشع السماوية: ٧٢، المهدی البارع: ٦٦.

وفيه نظر؛ لأنَّه شامل لصحيح العقيدة وفاسدها، ولمن كان ممدوحاً من وجه وإن نص على ضعفه من وجه آخر، وشامل لأقسام الممدوح كلها. وبعضها لا يخرج الممدوح بها عن قسم المجهولين، مثل: «مصنف» و«كثير الرواية» و«له كتاب» و«أخذ عنه» وشبه ذلك.

والأنسب أن يقال: هو ما رواه الممدوح مدحًا يقرب من التعديل، ولم يصرّح بعدلته ولا ضعفه مع صحة عقيدته.

والقيد الأخير لإخراج من كان فاسد العقيدة ولم ينصل على ثقته ومدحه، فإنه من قسم الضعيف على ما قلناه، ومن الحسن على ما عرَّفوه. والمراد: أنَّه رواه من هو كذلك و[إنْ كان][<sup>(١)</sup>] باقي رجاله عدولاً، وإلا كان ضعيفاً؛ لأنَّ الحديث يتبع [في قسميه][<sup>(٢)</sup>] أحسن ما فيه من الصفات[<sup>(٣)</sup>] على ما اصطلحوا عليه.

واعلم أنَّ ما تقدَّم في الصحيح آت هنا، وهو أنَّ الحديث يوصف بالحسن وإن اعتراه قطع أو إرسال، بل أو ضعف إذا وقع الحسن بعد من [نسب][<sup>(٤)</sup>] إليه، كما حكم العلامة وغيره بأنَّ طريق الفقيه إلى منذر بن جبير حسن[<sup>(٥)</sup>]، مع أنَّ منذر مجهول. وكذا طريقه إلى إدريس بن زيد[<sup>(٦)</sup>]، وأنَّ طريقه إلى سماعة حسن[<sup>(٧)</sup>]، مع أنه وافقني.

(١) و(٢) أثبتناهما من «ك» و«ح».

(٣) في «ح»: «صفاته» بدل «ما فيه من الصفات».

(٤) في المطبوع: «النسب»، وما أثبتناه من النسخ الخطية.

(٥) حكاَه عنه الشهيد في الدرایة: ٢٢، وانظر: خلاصة الأقوال: ٤٤١ وفيه: «منذر بن جعفر»، والفقیه: ٤٩٩ وفيه: «منذر بن جیفر».

(٦) خلاصة الأقوال: ٤٤٣، وحکاه عنه وعن غيره الشهید في الدرایة: ٢٢، الفقیه: ٤٥٢٧.

(٧) خلاصة الأقوال: ٤٣٧، وحکاه الشهید عنه وعن غيره في الدرایة: ٢٢، من لا يحضره الفقیه: ٤٤٧.

وذكر جماعة: أنّ رواية زرارة في [أنّ]<sup>(١)</sup> مفسد الحجّ [إذا قضاه يكون الأولى حجّة الإسلام]<sup>(٢)</sup> حسنة<sup>(٣)</sup>، مع أنّها مقطوعة.

وعلى كلّ حال فالحسن وسط بين الصحيح والضعيف، فهو قريب إلى الصحيح؛ حيث إنّ رجاله مستورون، واحتمال الكذب أقرب إلى من الصحيح وأبعد من الضعف.

والحاصل: أن شرائط الصحيح معتبرة في الحسن، لكنه لا بدّ في الصحيح من كون العدالة ظاهرةً وكون الإنقان والضبط كاملاً، وليس ذلك شرطاً في الحسن. وعند العامة هو ما عرف مخرجه واستهير رجاله<sup>(٤)</sup>. وقال بعضهم: هو الذي فيه ضعف قريب محتمل يصلح للعمل به<sup>(٥)</sup>. ولهم تعريفات أخرى متقاربة، وعليه مدار أكثر أحاديثهم، وقبله أكثر علمائهم وعمل به عامة فقهائهم، بناءً على قاعدهم من عدم اشتراط علم العدالة، والاكتفاء بعدم علم الفسق في الشاهد والراوي<sup>(٦)</sup>.

وأما أكثر علمائنا فلم يعملا به؛ بناءً على قاعدهم من اشتراط علم العدالة، وعدم الاكتفاء بعدم علم الفسق فيهما، ولكن كثيراً ما يحتجّون به كما يحتجّون

(١) و(٢) أثبتناه من «ك» و«ل» و«ح».

(٣) كما في الدررية للشهيد: ٢٢ - ٢٣.

(٤) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ١٩١، تدريب الراوي ١: ١٦٦، مقدمة ابن الصلاح: ١٥، شرح التقريب والثيسير: ٦٣ - ٦٤.

(٥) مقدمة ابن الصلاح: ١٥، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ١٩٥، الموضوعات لابن الجوزي ١: ٣٥.

(٦) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ١٩١، مقدمة ابن الصلاح: ١٥، تدريب الراوي ١: ١٦٧، شرح التقريب والثيسير: ٩٤، الموقظة: ٢٦.

بالصحيح وإن كان دونه في القوة، ويعملون به إذا اعتمد بما يقوّيه، من عموم أو حديث آخر أو شبههما، وقد عمل به الشيخ وجماعة ممّن اكتفى في العدالة بظاهر الإسلام ولم يشتّرط ظهورها.

وفصل المحقق في المعتبر والشهيد، فقبلوا الحسن والموثق، بل والضعف إذا كان العمل بمضمونه مشتهرًا (بين الأصحاب، حتى قدّمه على الصحيح حيث لا يكون العمل بمضمونه مشتهرًا<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

وربما قالوا: «حديث حسن الإسناد» أو «صحيحه» دون قولهم «حديث حسن» أو « صحيح»؛ لأنّه قد يصحّ أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لعّلة أو لشذوذ على [ما]<sup>(٣)</sup> قررناه فيما سبق.

تنبيه:

قد يروى الحديث من طريقين أو أكثر أحدهما صحيح والآخر حسن أو موثق أو ضعيف، فيغلب فيه الأقوى ويكون الآخر شاهدًا ومقوياً له.  
وقد يحكم بعض علمائنا بصحّة حديث الآخر بحسنه أو توثيقه أو ضعفه، إما لأنّه رواه بطريق صحيح لم يقف عليه الآخر، وإما لاعتقاده ثقة الراوي وعدم اعتقاد الآخر ذلك، فيحكم كلّ واحد بحسب ما وصل إليه.

(١) مابين القوسين لم يرد في «ك» و «ل».

(٢) حكاه الشهيد في الدرایة : ٢٦ عن المعتبر والذكرى ، فانظر الذكرى ١ : ٤٨ .

(٣) مابين المقوفتين أثبتناه من النسخ الخطية.

**الثالث : الموثق :**

وهو من خواصنا، لأنّ العامة يدخلونه في قسم الصحيح.

وهو عندنا ما رواه مَنْ نَصَّ أَصْحَابُنَا عَلَى ثِقَتِهِ مَعَ فَسَادِ عِقِيدَتِهِ بِوَقْفٍ أَوْ عَامِيَّةٍ أَوْ شَبَهَهُمَا . وقد يسمى : « القويّ » .

وقد يراد بالقوى مروي الإمامي غير الممدوح ولا المذموم.

[قولي] : غير الممدوح ولا المذموم خير من قول الشهيد وغيره : غير المذموم ، مقتصرین علیه؛ لأنّه يشمل الحسن فإن الإمامي الممدوح غير مذموم.

وقد يراد بالقوى أيضاً<sup>(١)</sup> مروي المشهور في التقدّم غير الموثق.

والأول هو المتعارف بين الفقهاء.

[والمراد أنّه لم يستتم على ضعف وإن كان ضعيفاً كما تقدّم في الصحيح والحسن]<sup>(٢)</sup>.

**الرابع : الضعيف :**

وهو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن أو الموثق، أعني ما في سنته مذموم أو فاسد العقيدة غير منصوص على ثقته أو مجهول، وإن كان باقي رجاله عدولًا؛ لأنّ الحديث يتبع لقب<sup>(٣)</sup> أدنى رجاله.

(١) مابين المعقوفتين أثبناهما من النسخ الخطية.

(٢) في «ك» و «ل» و «م» : «لقبه» بدل «لقب».

تنبيه :

قد يروى الحديث من طريقين حسنين أو موثقين أو ضعيفين أو بالتفريق، أو يروى بأكثر من طريقين<sup>(١)</sup> كذلك فيكون مستفيضاً. وكيف كان لا شبهة أنه أقوى ممّا روي بطريق واحد من ذلك الصنف.

وهل يعادل في القوّة ما فوقه من الدرجة؟ لم أقف لأصحابنا في هذا على كلام. وبعض العامة حكم بأنه لا يبلغ.

وبعضهم حكم ببلوغه.

والذي أقوله: إنّ هذا الأمر يختلف جدّاً بحسب تفاوت الرواية في المدح، وبحسب تكثّر الطرق وقلّتها وبحسب المتن من حيث موافقته لعمومات الكتاب أو السنة أو عمل العلماء أو نحو ذلك. وقد يساوي الحسن إذا تكثّرت طرقه الصحيح<sup>(٢)</sup> أو يزيد عنه إذا كان ذا مرجحاتٍ آخر؛ لأنّ مدارك ذلك على غلبة الظن بصدق مضمونه، التي هي مناط العمل وإن كان لا يسمّي في العرف صحيحاً.

واعلم أنّ ما يقارب الصحيح عندنا في الاحتجاج ما رواه عليّ بن إبراهيم عن أبيه؛ لأنّ آباءه ممدوح جدّاً ولم نر أحداً من أصحابنا نصّ على ثقته، ولكنّهم وثقوا ابنه<sup>(٣)</sup>. بل هو عندنا من أجيال الأصحاب، وأكثر رواياته عن أبيه.

(١) في «ك» و «ل» و «ح»: «طريق» بدل «طريقين».

(٢) في «ل»: «الصحيحة» بدل «الصحيح».

(٣) خلاصة الأقوال: ١٨٧ / رقم ٥٥٦، رجال النجاشي: ٢٦٠ / رقم ٦٨٠.

## أصل

هذا التقسيم الذي قسمناه هو أصل التقسيم عند أصحابنا والعامّة، لكن باستثناء<sup>(١)</sup> الموثق.

وقد ينقسم إلى أقسامٍ أخرى باعتبار ما يعرض له، فتختلف ألقابه، وهو أنواع:

### الأول: المقبول:

وهو ما تلقاه العلماء بالقبول والعمل بمضمونه من أيِّ الأقسام كان، ويجب العمل بمضمونه، وذلك كحديث عمر بن حنظلة<sup>(٢)</sup>.

### الثاني: المشهور:

وهو ما زاد روایه على ثلاثة، ويسمى: «المستفيض» أيضاً، وقد يطلق على ما اشتهر العمل به بين الأصحاب.

و عند العامّة هو ما شاع عند أهل الحديث خاصّة، بأن نقله رواة كثيرون، أو عندهم وعند غيرهم، نحو: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّتَائِبِ»<sup>(٣)</sup> أو عند غيرهم خاصّة

(١) في النسخ الخطية: «بإسقاط» بدل «باستثناء».

(٢) الكافي ١: ٦٧ / ١٠ (باب اختلاف الحديث)، الدررية للشهيد الثاني: ٤٤.

(٣) تقدّم في الصفحة ١٣٤.

كقوله عليه السلام: «للسائل حق وإن جاء على فرس»<sup>(١)</sup> و «يوم نحركم يوم صومكم»<sup>(٢)</sup>. قال بعضهم: هذان حديثان يدوران في الأسواق وليس لهما أصل في الاعتبار<sup>(٣)</sup>.

### الثالث: المسند:

وهو ما اتصل سنته كائناً من كان، أي: لم يسقط منه أحد من الرواة، لأن يكون كلّ واحد أخذه ممّن هو فوقه حتّى يصل إلى متنهاه كائناً من كان. ويقال له: «المتّصل» و «الموصول»، ويقابله «المنقطع» مرسلاً أو معلقاً أو معضلاً كما يأتي<sup>(٤)</sup>.

وبعض العامة يجعل «المسند» ما اتصل سنته إلى النبي عليه السلام<sup>(٥)</sup>، وعندنا يكون ما اتصل بالمعصوم، فيخرج الموقوف على غيره إذا جاء بسند متّصل؛ لأنّه لا يسمّى في العرف مسندأً، و «المتّصل»: ما اتصل سنته بقائه مرفوعاً كان أو موقفاً. والأول أضبط وأشهر.

(١) مسند أحمد ١ : ١٧٣٢/٣٣٠ ، سنن أبي داود ٢ : ٢٠٩ - ١٦٦٥/٢١٠ .

(٢) في النسخ الخطية: «ونحركم يوم صومكم».

(٣) الدرية: ٢٣، كشف الخفاء: ٢ : ٥٤٠ / ٣٢٦٣، الشّمتاز على اللّمتاز: ٣٥١ / ٢٤٣، تمييز الطّيب من الخبيث: ٢٢٣، مقدمة ابن الصلاح: ١٣٤ .

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ١٣٤ .

(٥) يأتي في الصفحة ١٥٥ .

(٦) الموقطة: ٤٢ / ١٢ ، مقدمة ابن الصلاح: ٢١ ، الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢١١ ، محاسن الاصطلاح: ٤٨ .

#### الرابع : المعنعن :

وهو ما يقال في سنته «فلان عن فلان»<sup>(١)</sup>.

والصحيح عند العامة : أنه متصل إذا أمكن اللقاء وأمن من التدليس<sup>(٢)</sup> بأن لا يكون معروفاً به.

وفي اشتراط ثبوت اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف بين المحدثين<sup>(٣)</sup>.

والأصح : عدم اشتراط شيءٍ من ذلك؛ لحمل [ فعل المسلم]<sup>(٤)</sup> على الصحة . وأما عندنا فلا شبهة في اتصاله بالشروطين المذكورين .

وقال بعض متأخري العامة : قد كثر في زماننا وما قاربه استعمال «عن» في الإجازة<sup>(٥)</sup>.

وأما عندنا فالذي يظهر أنه يستعمل في الأعمّ منها ومن القراءة والسماع .

#### الخامس : المسلسل :

وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة ، تارةً للرواية وتارةً للرواية .

(١) في «ل» و «م» ورد بعد قوله : «عن فلان» : «أي : من غير بيان للتحديث أو السمع أو الإخبار» .

(٢) شرح التقريب والتيسير : ١١٧ - ١١٨ .

(٣) شرح التقريب والتيسير : ١١٨ - ١١٩ .

(٤) في المطبوع : « فعل المؤمن » ، وما أثبتناه من النسخ الخطية .

(٥) أنظر : مقدمة ابن الصلاح : ٢٩ ، والاقتراح في بيان الاصطلاح : ٢١٤ ، والموقة : ٤٤ ،

وشرح التقريب والتيسير : ١٦ .

قال الشيخ محبي الدين : أنا أروي ثلاثة أحاديث مسلسلة بالدمشقين<sup>(١)</sup>. وقد اعتنى العامة بهذا القسم ، وقل أن يسلم لهم منه شيء إلا بتديليس أو تجوز أو كذب يزيّنون به مجالسهم وأحوالهم . وهو مع ندرة اتفاقه عديم الجدوى ، وقد نقلنا عنهم منه أنواعاً كـ «المسلسل بالأولية» و «التشبيك باليد» و «العد فيها» و «الضيافة» و نحو ذلك . وقد يكون باتفاق أسماء الرجال أو صفاتهم أو صفات الرواية كـ «المسلسل بسمعت فأخبرنا»<sup>(٢)</sup> و «أخبرنا فلان والله» . وقد اعترف نقادهم بأنّه لا يكاد يسلم من خلل ، حتى حديث المسلسل بالأولية تنتهي السلسلة فيه إلى سفيان بن عيينة ، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهم ، كما اعترف به نقادهم<sup>(٣)</sup> . وأما علماؤنا ومحدثونا ، فهم أجل شأننا وأثقل ميزاناً من الاعتناء بمثل ذلك .

**السادس : المضمّر :**  
وهو ما يقول فيه الصحابي أو أحد أصحاب الأئمة طلاقاً : «سألته عن كذا فقال كذا» أو «أمرني بكذا» أو ما أشبه ذلك ، ولم يسم المعصوم ولا ذكر ما يدل على أنه هو المراد .

وهذا القسم غير معروف بين العامة ، وكثيراً ما كان يفعله أصحابنا للتقيّة ؛ لعلم

(١) تدريب الراوي ٢ : ٩٤٣ ، وانظر : التقريب في مقدمة شرح البخاري للكرمني ١ : ٣٢ .

(٢) في «ح» : «وأخبرنا» بدل «فأخبرنا» .

(٣) انظر : المنتخب في علوم الحديث : ١١٩ - ١٢٠ ، والموقظة : ٤٣ - ٤٤ ، ومقدمة ابن الصلاح : ١٣٩ ، ومحاسن الاصطلاح : ٢٢٧ ، وشرح التقريب والتيسير : ٤٣٢ .

المحدث - اسم مفعول - بالإمام في ذلك الخطاب .  
وهو مضعف للحديث ؛ لاحتمال أن يكون المراد غير الإمام وإن كان إرادة الإمام بقرينة المقام أظهر .

#### السابع : المجهول :

وهو المروي عن رجل غير موثق ولا مجريح ولا ممدوح ، أو غير معروف أصلاً ، ومنه قولهم : «عن رجل» أو «عمن حدثه» أو «عمن ذكره» أو «عن غير واحد» أو نحو ذلك .

وبعض العامة يخصّه باسم «المنقطع» .  
والأول : أشهر وأحسن .

وهو قد يكون مجهول الأول أو الوسط أو الآخر أو الطرفين ، أو مع الوسط أيضاً .

#### تنبيه :

لو قال : «عن ثقة» أو «عن بعض الثقات» أو نحو ذلك وقبلنا توثيق الواحد من غير ذكر السبب لم يكن مجهولاً من هذه الحيثية .  
وقال بعض العامة : لا يجزئ ذلك ؛ لأنّه لا بد من تسمية المعدّل وتعيينه ؛ لأنّه قد يكون ثقةً عنده وغيره قد اطّلع على جرمه بما هو جارح عنده ، وإضرابه عن اسمه مريب في القلوب<sup>(١)</sup> .  
وليس بشيءٍ ؛ إذ الأصل عدم ذلك ، ومثل هذا الاحتمال غير مضرٌ ولا قادر .

---

(١) شرح شرخ نخبة الفكر : ٥١٢ ، تدريب الراوي ١ : ٣٦٥ ، شرح الكوكب المنير ٢ : ٤٣٧ .

### الثامن : المرفوع :

وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ، أو أحد الأئمة ظاهرًا، من أيّ الأقسام كان، متصلًا كان أو منقطعاً، قولهً كان أو فعلًا أو تقريرًا، وكلّ واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون صريحاً أو في حكمه، فالأقسام ستة :

#### الأول : المرفوع صريحةً من قوله :

مثل قول الصحابي وأصحاب الأئمة ظاهرًا: «سمعت رسول الله ﷺ» أو «الصادق يقول كذا» أو نحوه.

#### الثاني : المرفوع من فعلهم صريحةً :

مثل «رأيته يفعل كذا» أو « فعل كذا».

#### الثالث : المرفوع من تقريرهم صريحةً :

مثل «فعلت بحضوره كذا» أو « فعل فلان بحضوره كذا» ولم يذكر إنكاراً ولا كان موضع تقيية بالنسبة إلى الإمام.

#### الرابع : ماله حكم المرفوع من القول :

مثل أقوال الصحابة وأصحاب الأئمة ظاهرًا فيما لا مدخل للاجتهاد فيه، كالإخبار عن الجنة والنار وأحوال يوم القيمة والقبر، والإخبار عمّا يحصل على فعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، والإخبار عن بدو الخلق إذا لم يكونوا أخذوه من الكتب القديمة وأقوال المنجمين.

فهذا في حكم قولهم: «قال المعصوم كذا» وكذا قولهم: «أمرنا بكذا» و«نهينا عن كذا» و«من الستة كذا»، فإنّ الأرجح أنه ملحق بالمرفوع حكماً.

**الخامس : ماله حكم المرفوع من الفعل :**

مثل أن يفعلوا ما لا مدخل للاجتهاد فيه ، كالصلة بالهيئة<sup>(١)</sup> المخصوصة .

**السادس : ماله حكم المرفوع من التقرير :**

كأن يخبر الصحابي وأصحاب الأئمة عليهم السلام : أنهم كانوا يفعلون في زمن المعصوم  
كذا مما يبعد خفاوه عنهم ؛ لتوفّر دواعيهم على السؤال عن أمر دينهم ، فلا  
يستمرون على فعل شيء إلا وقد علموا به وأقرّوا عليه ، أو أُمروا به ابتداءً وإن لم  
ينقل الأمر .

واعلم أنّ من المرفوع قول الراوي : يرفعه أو ينميه أو يبلغ به إلى قول  
النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو أحد الأئمة عليهم السلام ، فمثل هذا يقال له الآن<sup>(٢)</sup> : « مرفوع » وإن كان  
منقطعاً أو مرسلاً أو معلقاً بالنسبة إلينا الآن .

فقول محمد بن يعقوب - مثلاً - في الكافي : عليّ بن إبراهيم رفعه إلى أبي  
عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : « طلبة العلم ثلاثة » - إلى آخره - كما نقله فيما يأتي<sup>(٣)</sup> ، يقال  
له مرفوع لاتصاله بالمعصوم عليهم السلام وإن كان منقطعاً بل معضلاً . وأما عليّ بن إبراهيم  
فإنه بالنسبة إليه يمكن أن يكون متصلةً ، وكذا بالنسبة إلى محمد بن يعقوب إذا  
كان عليّ بن إبراهيم قد رواه إياه متصلةً ، ومحمد بن يعقوب هو الذي حذف  
السند فقطعه .

(١) في « ك » و « ح » : « بالهيئة » بدل « بالهيئة » .

(٢) في النسخ الخطية : « هذا الآن يقال له » بدل « هذا يقال له الآن » .

(٣) الكافي ١ : ٤٩ / ٥ (باب التوادر) . ويأتي في الصفحة ١٧٦ .

### التابع : الموقف :

وهو المروي عن الصحابة أو أصحاب الأئمة عليهم السلام قوله لهم أو فعلًا، متصلًا كان أو منقطعًا، صحيحاً أو غيره.

و [قد]<sup>(١)</sup> يستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: «وقفه فلان على فلان» مثلاً إذا لم يكن من أصحاب المعصومين.

وبعض الناس يسمى الموقف «أثراً»<sup>(٢)</sup> كالمقطوع الآتي، وليس بحجه وإن صحّ سنته.

واعلم أنّ من الموقف قول الراوي: «كنا نقول» أو «نفعل كذا» أو «كانوا لا يرون بأساً بکذا» إذا لم يضف ذلك إلى زمان المعصوم. أما إذا أضيف فقد يكون مرفوعاً إذا دلت قرائن الأحوال على أمرهم بذلك أو عدم خفائهم عنهم، كما تقدم. وقال بعض المحدثين: تفسير الصحابي مرفوع<sup>(٣)</sup>. وهو قريب إذا كان ممّا لا دخل للاجتهد فيه، كشأن النزول<sup>(٤)</sup> ونحوه، وإلا فهو موقف.

### العاشر : المقطوع :

وهو المروي عن التابعين قوله لهم أو فعلًا. وأصحابنا لم يفرقوا بينه وبين الموقف فيما يظهر من كلامهم.

(١) مابين المعقوفتين أتبتناه من «ح».

(٢) تدريب الراوي ١: ٢٠٣، شرح التقريب والتبسيير: ٨٨، الباعث الحديث: ٤٣، فتح الباقي: ١٢٧.

(٣) شرح التقريب والتبسيير: ٩٦ - ٧٦، تدريب الراوي ١: ٢١٥، مقدمة ابن الصلاح: ٢٢.

(٤) في «ك» و «م»: «كسبب النزول» بدل «كشأن النزول».

## الحادي عشر : المنقطع بالمعنى الأعم :

وهو ما لم يتصل إسناده إلى معصوم على أي وجه كان ، وهو ستة أقسام ؛ لأن الحذف إما من الأول ، أو من الوسط ، أو من الآخر إما واحد أو أكثر :

### الأول والثاني : ما حذف من أول إسناده واحد أو أكثر :

وهو «المعلق». مأخوذ من تعليق الجدار؛ لقطع الاتصال فيه.

وقد استعمله بعضهم في حذف كل الإسناد، كقولهم : «قال النبي ﷺ» أو «قال الصادق كذا» أو «قال ابن عباس كذا»<sup>(١)</sup>.

وقد ألحقه العامة بالصحيح، ولا يسمى عندهم تعليقاً إلا إذا كان بصيغة الجزم كـ «قال» و «فعل» و «أمر» و «نهى» لا مثل «يروى» و «يحكى»<sup>(٢)</sup>.

### تنبيه :

لا تظنن ما رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار عن الحسين بن سعيد ونحوه ممن لم يلحقهم، وكذا ما رواه في الفقيه عن أصحاب الأئمة عليهما السلام وغيرهم معلقاً بل هو متصل بهذه الحقيقة؛ لأن الرجال الذين بينهم وبين من رووا [عنه]<sup>(٣)</sup> معرفة لنا؛ لذكرهم لها في ضوابط بيّنواها بحيث لم يضر فرق بين ذكرهم لهم وعدمه وإما قصدوا الاختصار.

(١) انظر : شرح التقريب والتيسير : ١١٠ - ١١١ ، وتدريب الرواية ١ : ٢٣٥ .

(٢) تدريب الرواية ١ : ٢٣٥ ، شرح التقريب والتيسير : ١١٠ .

(٣) في المطبوع و «ك» و «ح» : «عنهم» والأنسب ما أثبتناه من «ل» و «م» .

نعم، إن كان شيءً من ذلك غير معروف الواسطة - بأن يكون غير مذكور في ضوابطهم - فهو معلق، وقد رأيت منه شيئاً في التهذيب، لكنه قليل جدًا.

### الثالث والرابع : المنقطع بالمعنى الأخص :

وهو ما حذف من وسط إسناده واحد أو أكثر.

واعلم أنَّ القطع في الإسناد قد<sup>(١)</sup> يكون معلوماً بسهولة - كأن يعلم أنَّ الراوي لم يلق من روى عنه - وهو واضح<sup>(٢)</sup>، وقد يكون خفيًا لا يدركه إلا المتضلع بعلم الرجال ومعرفة مراتبهم، وهو: المدلس.  
وقد يقع ذلك من سهو المصنف أو الكاتب.

### الخامس والسادس : المرسل :

وهو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه بغير واسطة، أو بواسطة نسيها، أو تركها عمداً أو سهواً (أو أبهما)<sup>(٣)</sup> كـ «عن رجل» أو «بعض أصحابنا»<sup>(٤)</sup>، واحداً كان المتروك أو أكثر.

وقد اتفق علماء الطوائف كلّها على أنَّ قول كبراء التابعين: «قال رسول الله كذا» أو « فعل كذا» يسمى مرسلاً.

وبعض العامة يختص «المرسل» بهذا ويقول: إن سقط قبل النبي ﷺ اثنان فهو

(١) في «ل» و «م» : «مطلقاً قد» .

(٢) في «ل» و «م» : «الواضح» بدل «واضح» .

(٣) في «ح» : «أحملها» بدل «أبهما» .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «ل» .

منقطع وإن سقط أكثر فهو معرض، والمشهور في الفقه وأصوله: أن الكل يطلق عليه<sup>(١)</sup> اسم «المرسل»<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج به:  
فقيل يحتاج به مطلقاً<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup> .  
وقيل: لا مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

وقيل: يحتاج به إذا اعتقد بفحوى كتاب أو سنة متواترة أو عمومهما أو دليل العقل أو كان مقبولاً بين الأصحاب أو انضم إليه ما يؤكّده، لأن جاء من وجه آخر مسندًا وإن لم يكن صحيحاً، فيكون له كالشاهد؛ إذ لو كان صحيحاً كان العمل به دون المرسل، أو كان مرسله معلوم التحرّز عن الرواية عن مجرد، ولهذا قبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن أبي نصر البزنطي؛ لأنّهم لا يرسلون إلا عن ثقة.

ولابأس بذلك، وإن كان في تحقق ذلك نظر؛ لأنّ مستند العلم إنّ كان استقراءً لأحاديثه فوجد أنها مسندة، كما يظهر من كلام أصحابنا، وقد نازعهم صاحب

(١) ورد في «ل»: «أو أبهما ك» عن رجل «أو بعض الأصحاب». وهو الذي أشرنا آنفاً إلى إسقاطه منه. فلاحظ.

(٢) تدريب الراوي ١: ٢١٩، شرح التقريب والتيسير: ١٠١ - ١٠٠.

(٣) ورد في حاشية «م»: أي سواء كان أرسله الصحابي أم غيره، سواء سقط منه واحد أو أكثر، سواء كان المرسل جليلاً أم لا.

(٤) الباعث الحيث: ٤٦، المنتخب في علوم الحديث: ٥٧، الرواشح: ٢٥٤، تدريب الراوي ١: ٢٢٣ و ٢٢٨، شرح المختصر للعضاي: ١: ١٨٥.

(٥) تدريب الراوي ١: ٢٢٤، الباعث الحيث: ٤٦، شرح المختصر للعضاي: ١: ١٨٥.

البشرى ومنع دعواهم<sup>(١)</sup> فهذا اسناد ولا بحث فيه إذا كان الاستقراء تاماً، وإن فأشكل<sup>(٢)</sup>.

وإن كان حسن الظن، فهو غير كاف شرعاً.  
وإن كان استناداً إلى إخباره، فمرجعه إلى شهادته بعدالة الرواية المجهول،  
وسيأتي ما فيه.

وليس من المرسل عندنا ما يقال فيه: «عن الصادق علیه السلام قال قال النبي ﷺ  
كذا»، بل هو متصل من هذه الحقيقة؛ لما نبأته إن شاء الله تعالى.  
ويعلم بالإرسال بعدم الملاقة، ومن ثم احتياج إلى التاريخ.

#### تتميم:

كثيراً ما استعمل قدماء المحدثين مثنا ومن العامة قطع الأحاديث بالإرسال  
ونحوه، وهو مكرر أو حرام إذا كان اختياراً إلا إذا كان لسبب<sup>(٣)</sup> كنسيان ونحوه،  
فقد رويانا بطرقنا إلى محمد بن يعقوب عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، وعن أحمد  
بن محمد بن خالد، عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله علیه السلام قال: قال  
أمير المؤمنين علیه السلام: «إذا حدثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدثكم، فإن كان حقاً  
فلكلم وإن كان كذباً فعليه»<sup>(٤)</sup>.

ورويانا عن أبي عبد الله علیه السلام أنه قال: «إياتكم والكذب [المفترع]». قيل له: وما

(١) نقله في الدررية: ٤٩، والرواشح: ٢٥٦.

(٢) في «ك» و «ل» و «م»: «أشكل» بدل «فأشكل».

(٣) في «ك» و «ل» و «م»: «بسبب» بدل «لسبب».

(٤) الكافي ١: ٧/٥٢ (باب رواة الكتب والحديث).

الكذب [المفترع]<sup>(١)</sup>؟ قال: «أن يحذّثك الرجل بحديث فتتركه وترويه عن الذي حذّثك عنه»<sup>(٢)</sup>.

### الثاني عشر: المعرض :

وهو من أعضله، أي: صعبه، وهو ما سقط من إسناده إثنان أو أكثر من الوسط، أو الأول، أو الآخر، فهو عبارة عن الثلاثة الأقسام من الستة المذكورة في المنقطع.

### الثالث عشر: الشاذ ، والنادر ، والمنكر :

أمّا «الشاذ» و«النادر» فهو عندنا وعند الشافعي ما خالف المشهور وإن كان راويه ثقة، لأنّ يروي ما لا يرويه غيره<sup>(٣)</sup>. وقد عمل به بعضهم، كما اتفق للشيوخين في صحيحه زراراة فيمن دخل في الصلاة بتيّم ثم أحدث: أنه يتوضّأ حيث يصب الماء ويبني على الصلاة، وإن خصّها بحالة الحدث ناسياً<sup>(٤)</sup>. وأمّا «المنكر» فما خالف المشهور وكان روايه غير ثقة. وقد يطلق «الشاذ»

(١) في المطبوع و «ح»: «المفترع» في كلا الموردين، وما أثبتناه من المصدر و «ك» و «ل» و «م».

(٢) الكافي ١: ١٢ / ٥٢ (باب رواية الكتب والحديث).

(٣) تدريب الراوي ١: ٢٦٧، شرح التقريب والتيسير: ١٣٦ - ١٣٧، شرح علل الترمذى: ٢٠٨، محسن الاصطلاح: ٨١ - ٨٢، المنتخب في علوم الحديث: ٦١، المنتخب في علم الحديث: ٤٤، الملخص في معرفة علم الحديث: ٥٠، الباعث الحثيث: ٥٣، مقدمة ابن الصلاح: ٣٦.

(٤) المقمعة: ٦١، التهذيب ١: ٢٠٤ - ٥٩٤ / ٢٠٥.

عندنا خاصّة على ما لم يعمل بمضمونه العلماء وإن صحّ إسناده ولم يعارضه غيره أو تكرر.

وقال بعض العامة: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد تفرد به ثقة أو غيره<sup>(١)</sup>. وهو مشكل، فإن أكثر أحاديثنا وأحاديثهم من هذا القبيل ولم يطلق عليها أحد<sup>(٢)</sup> اسم الشاذ.

وقد يطلق على الشاذ اسم المنكر.

وقال بعض المحدثين: الشاذ: هو الفرد الذي لا يعرف متنه من غير راويه<sup>(٣)</sup>. وفضل ابن الصلاح من العامة فقال: الحديث إن خالف من تفرد به أحفظ منه وأضبط فشاذ مردود، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط صحيح، وإن رواه غير عدل ضابط لكن لا يبعد عنهما فحسن، وإن بعد فمنكر<sup>(٤)</sup>. فالمنكر على هذا ما يرويه الضعيف مخالفًا لما رواه الناس كما قدمناه.

واعلم أنّ قول الفقهاء والمحدثين: «هذا الحديث تفرد به فلان» أو «لم يروه سوى فلان» لا يقتضي ذلك في الحديث شذوذًا ولا نكراً، بل يبقى له حكم المقرر، وأولى بذلك ما لو قالوا: تفرد به أهل الحجاز أو العراق.

(١) شرح التقريب والتبسيير: ١٣٧، تدريب الراوي ١: ٣٦١، شرح شرح نخبة الفكر: ٣٣٦ - ٣٣٧، محسن الاصطلاح: ٨٢، المنتخب في علم الحديث: ٤٤، مقدمة ابن الصلاح: ٣٦، التقريب في مقدمة صحيح البخاري بشرح الكرماني ٩: ١.

(٢) في «ل» و «م»: «أحد عليها» بدل «عليها أحد».

(٣) المنتخب في علوم الحديث: ٦٢، المنتخب في علم الحديث: ٤٥، التقريب في مقدمة صحيح البخاري بشرح الكرماني ٩: ١.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ٣٧.

تميمان:

**الأول:** الشذوذ قد يكون بزيادة لفظ في الحديث<sup>(١)</sup> قد رواه الثقات أو غيرهم ناقصاً.

ومذهب الجماهير متى ومن العامة قبول الزيادة مطلقاً إذا كانت على شرط ما يقبل.  
وقيل: لا تقبل مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

وقيل: تقبل إن رواها غير من رواه ناقصاً ولا تقبل ممن رواه ناقصاً<sup>(٤)</sup>.  
والمعتمد: الأول.

**الثاني:** إذا روى بعض الثقات الحديث مرسلاً وبعضهم رواه متصلة، أو بعضهم موصولاً وبعضهم موقوفاً، أو رفعه الراوي الواحد في وقت ووقفه في آخر، أو وصله في وقت وأرسله في آخر، أو نحو ذلك، فال الصحيح أن الحكم للأرفع، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر منه وأقوى؛ لأن ذلك زيادة ثقة وهي مقبولة.

وقيل: الحكم للأدنى<sup>(٥)</sup>.

وقيل: للأكثر، ومع التساوي فالأقوى بالضبط ونحوه<sup>(٦)</sup>.  
والتحقيق: ما قلناه.

(١) في «ك» و«م»: «حديث» بدل «ال الحديث».

(٢) ما بين المعقوفتين أثبتناه من «ل» و«ح».

(٣) تدريب الراوي ١: ٢٨٦، شرح التقريب والتسهيل: ١٤٧.

(٤) أظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٢: ٩٥، تدريب الراوي ١: ٢٥٥، مقدمة ابن الصلاح: ٣٣، محسن الأصطلاح: ٧٦، المنتخب في علوم الحديث: ٥٩.

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٢: ٩٥، تدريب الراوي ١: ٢٥٥، مقدمة ابن الصلاح: ٣٣، المنتخب في علوم الحديث: ٥٩.

وليس وصل الحديث تارةً وإرساله أخرى - مثلاً - قادحاً في عدالة الراوي أو في الحديث.

وقال بعض العامة: يقبح في عدالته وصل ما أرسله الحفاظ.<sup>(١)</sup>  
وليس بشيء، فيكون لهذا الموصل حكمه من القبول إن جمع شرائطه. وكذا لو رفع ما أوقفوه؛ لأن ذلك كالزيادة، وهي مقبولة بشرطها.

إن قلت: الإرسال قادح في الاتصال، فترجحه<sup>(٢)</sup> وقد ينفيه من قبيل تقديم الجرح على التعديل فيقدم.

قلت: الجرح إنما قدّم لما فيه من زيادة العلم، والزيادة هنا مع الواصل.

#### الرابع عشر: الغريب والعزيز<sup>(٣)</sup>:

كلّ من يجمع الحديث ويروى عنه لعدالته وضبطه كالحسين بن سعيد وابن أبي عمير، إذا تفرد عنه بالحديث رجل سمي «غريباً»، فإن رواه اثنان أو ثلاثة سمي «عزيزاً»، وإن رواه جماعة سمي «مشهوراً».

ويدخل في الغريب ما انفرد راويه بزيادة في متنه أو في سنته، وهو قد يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح.

وهو أيضاً إنما يكون غريباً متناً وإسناداً وهو ما انفرد برواية متنه واحد. أو إسناداً لا متناً، كحديث يعرف متنه جماعة عن رجل إذا تفرد واحد برواية متنه عن آخر.

(١) تدريب الراوي ١: ٢٥٥، مقدمة ابن الصلاح: ٣٤، محسن الاصطلاح: ٧٦، المنتخب في علوم الحديث: ٥٩.

(٢) في «ك» و«ل» و«م»: «وترجحه» بدل «فترجحه».

(٣) لم ترد «والعزيز» في «ح».

ولا يوجد ما هو غريب متنًا لا إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث المفرد، فرواه عمن تفرد به جماعة كثيرة، فإنه يصير غريباً مشهوراً، كحديث : «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup> فإن إسناده متّصف بالغرابة في طرفه الأول؛ ومشهورة في طرفه الآخر. وكذا سائر الغرائب التي اشتغلت عليها التصانيف ثم أشتهرت.

#### الخامس عشر : المعلل :

والعلة : عبارة عن سبب غامض خفي مضعف للحديث إنما في متنه أو في سنته مع أن ظاهره السلامة، وإنما يتقطّن لها غالباً الماهر في فن الحديث. (طرقه ومتونه ومراتب روایته)<sup>(٢)</sup>.

ويقال للحديث الواقع فيه العلة : «المعلل» بفتح اللام، ولحن من قال : «معلول». إنما وقوع العلة في المتن فكركة<sup>(٣)</sup> تركيبيه، أو مخالفته لقواعد العربية، أو لدليل قاطع، أو بوقوع الاضطراب فيه من الراوي الواحد، فيدل على عدم ضبطه وعدم تحقّقه.

وإنما وقوعه في السند فكاشتراك الراوي بين الثقة وغيره، ورواية الراوي عمن لم يلقه قطعاً، أو مخالفة غيره له في السند مع قرائين آخرى تتبعه الحاذق على وهم بإرسال في الموصل، أو وقف في المرفوع، أو إدخال سند في سند، أو نحو ذلك.

(١) التهذيب ١: ٨٣، ٢١٨، أمالی الطوسي : ٦١٨، ١٢٧٤، صحيح البخاري ١: ٦، سنن أبي داود ٢: ٤٢٥، ٢٢٠١، سنن ابن ماجة ٤: ٥٢٣، ٤٢٢٧، السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٣٢١، كنز العمال ٣: ٧٩٣، ٨٧٧٩، ٨٧٨٠، وقد تقدّم

(٢) ماءين القوسين لم يرد في «ح».

(٣) في «ح» : «فكترك» بدل «فكركة»، والركيك: الضعيف، استركه: استضعفه. لسان العرب ١٠: ٤٣٢ (ركك).

بحيث يغلب على ظنه الخلل فيحكم بعدم الصحة أو يتوقف فيه.  
وقد يطلق العلة على غير ما ذكرنا، ككذب الراوي وغفلته وقطعه الحديث  
وإرساله، ونحو ذلك مما يوجب ضعفه.

### السادس عشر: المضطرب :

( وهو ما اختلف لفظ راويه<sup>(١)</sup> والاضطراب : هو الاختلاف .  
وهو قد يكون في السند ، كأن يرويه مرّةً عن ابن أبي عمير ، ومرّةً عن محمد  
ابن مسلم ،  
وقد يكون في المتن ، كأن يرويه مرّةً زائداً ، ومرّةً ناقصاً ، أو يرويه مرّةً بما  
يخالف المرّة الأخرى ، كخبر اعتبار الدم عند اشتباهه بالقرح بخروجه من الجانب  
الأيمن ، فيكون حيضاً أو بالعكس ، فرواه في الكافي بالأول<sup>(٢)</sup> ، وكذا في التهذيب  
في كثير من النسخ<sup>(٣)</sup> . وفي بعضها بالثاني<sup>(٤)</sup> ، واحتلّ الفتوى في ذلك حتّى من  
الفقيه الواحد ، مع أنَّ الاضطراب يمنع من العمل بمضمون الحديث ، وربّما قيل  
[بترجح]<sup>(٥)</sup> [الثاني]<sup>(٦)</sup> .

(١) مابين القوسين لم يرد في « ح » .

(٢) الكافي ٣ : ٩٤ (باب معرفة دم الحيض والعذر والقرحة) .

(٣) في النسخة التي نقل منها الفيض للله عنها ، فانظر الوافي ٤ : ٤٤٩ الحديث ٤٦٨١ (باب ما يتميّز به الحيض من دم العذر والقرحة) . وانظر : بيانه .

(٤) التهذيب ١ : ٣٨٥ - ١١٨٥ / ٣٨٦ .

(٥) في « ل » : « اختلفت » بدل « اختلف » .

(٦) في المطبوع : « يترجح » ، وما أثبتناه من « ك » و « ل » و « م » .

(٧) انظر مفتاح الكرامة ٣ : ١٢٨ - ١٣٠ .

ووقع الاضطراب من حيث عمل الشيخ في النهاية بمضمونه<sup>(١)</sup>، وبأنّ الشيخ أضبط من الكليني وأعرف بوجوه الحديث.

وفيهما معاً: نظر، يعرفه من وقف على أحوال الشيخ وطرق فتواه<sup>(٢)</sup>، وقد يكون ذلك من راوٍ واحد وهو أقبح، وقد يكون من أكثر، وهو يضعف الحديث؛ للإشعار بعدم الضبط.

نعم، إن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راوٍ بها وضبطه ونحو ذلك فالحكم للراجحة، ويخرج بذلك من الاضطراب.

#### السابع عشر : المقلوب :

والقلب: عبارة عن أن يكون الحديث عن راوٍ فيجعل عن آخر ليرغبه فيه، كأن يكون عن محمد بن قيس فيجعل عن محمد بن مسلم. [وقد يكون في كلّ الطريق]<sup>(٣)</sup>.

وهو حرام؛ لتضمنه الكذب، ومن عُرف به سقطت عدالته.

#### الثامن عشر : المدلّس :

وهو ما أُخفي عيه . والتدلّس<sup>(٤)</sup> مأخذ من الدلس بالتحرّيك [وهو اختلاط الظلام، سمّي بذلك لاشتراكيهما في الخفاء، حيث إنّ الراوي لم يصرّح بمن مدحه،

(١) النهاية : ٢٤.

(٢) لم ترد « طرق فتواه » في « ح ». .

(٣) مابين المعقوفتين أتبناه من « ك » و « ل » و « م ». .

(٤) لم ترد « والتدلّس » في « ك » و « ل ». .

وأو هم سماعه للحديث ممن يحدّثه [١].

وهو قسمان: تدلisy الإسناد، وتدليس الشیوخ.

أما تدلisy الإسناد:

فكان يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهمًا سماعه، قائلاً: «قال فلان» أو «عن فلان»، بأن يأخذه من كتابه أو يحدّثه به رجل آخر، وقصده بذلك الترفع عن أن يرويه عمن رواه عنه أو ترويج الحديث وتحسينه أو علو الإسناد [إما بحذف شیيخه أو بحذف رجل ضعيف في أثناء السند] [٢].

وهو مكروه جدًا بين أهل الحديث، حتّى قال بعضهم: من عرف به صار مجرورًا مردود الرواية [٣].

أما لو قال: «سمعت» أو «حدّتني» وعلم أنه ليس معه منه كان ذلك جرحاً لا محالة. ولو احتمل سماعه منه لم يحكم عليه بالتدليس؛ حملًا [ال فعل] [٤] المسلم على الصحة.

وهذا القسم من التدلisy لا يخرج عن الأقسام المتقدمة من «التعليق» [٥] و«القطع» و«الإرسال». [وليعلم عدم اللقاء بإخباره عن نفسه بذلك، يجزم عالم مطلع عليه، ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راوٍ؛ لاحتمال أن يكون ذلك

(١) مابين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و«ل» و«م».

(٢) مابين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و«ل» و«ح».

(٣) المنتخب في علوم الحديث: ٦٠، مقدمة ابن الصلاح: ٣٥، شرح التقريب والتسير: ١٣٣، تدريب الراوي ١: ٢٦٢.

(٤) مابين المعقوفتين مقتضي سياق الكلام.

(٥) في «ك» و«ل» و«م»: «التعليق» بدل «التعليق».

ال الحديث روى بالزيادة دون غيره، فيكون روى مرّةً بواسطة ومرّةً بغيرها<sup>(١)</sup>.

وأما تدلisy الشيوخ :

فبيان يسمى شيخاً أو يكتنّيه أو ينسبه بما لا يعرف به لغير ضرورة. وكراحته أخفّ من الأول، وسبب الكراهة فيه توغر<sup>(٢)</sup> طريق معرفته.

ويختلف الحال في كراحته بحسب غرضه، ككون المدلّس ضعيفاً أو صغيراً أو سمع منه كثيراً فامتنع من تكراره لثلاً يسمج أو نحو ذلك.

#### الناتس عشر : المدرج :

والإدراجه أن يذكر الراوي حديثاً ثم يتبعه كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متّصلاً، فيتوهم أنه من الحديث.

ويقال للزائد: «مدرج» بفتح الراء، ولل الحديث: «مدرج فيه». ومن أقسام الإدراجه أن يكون عنده حديثان بإسنادين فيرويهما أحدهما، أو يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق. وكله حرام، وإنما يتفطن له الحذاق. وكثيراً ما يقع عن غير عمد، لأن يلحق الراوي بال الحديث تفسيراً أو نحوه لقصد التوضيح فيتوهمه من بعده منه. ومثل هذا يتطرق في إجازات الكتب كثيراً، وقد وقع لنا في كتاب التهذيب مواضع حكمنا فيها بالإدراجه، ومواضع يغلب فيها ذلك على الظن<sup>(٣)</sup>، ومواضع

(١) مابين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و«ل» و«م».

(٢) الوعر : الصعب. لسان العرب ٥ : ٢٨٥ (وعر).

(٣) لم ترد «على الظن» في النسخ الخطية.

يشكّ فيها. وسبب ذلك عدم فصل النسخ الحديث عن غيره بدائرة ونحوها، فإذا وقع كلام للمصنف مناسب للحديث أو هم كونه منه.

### المكمل عشرين : الموضوع :

وهو شرّ الأحاديث، ويحرم روایته مع العلم به من أيّ الأقسام كان، إلّا مع البيان. ويعرف الوضع بإقرار واضحه، أو معنى إقراره، أو رکاكة لفظه، أو قرينة في الواضح أو الموضوع له، كما وضعه الغلة في حقّ عليٍّ عليه السلام، وكما وضع لبني أمية من الأحاديث في أنّ الإمامة لهم.

والواضعون أقسام، أعظمهم ضرراً قوم ينتسبون إلى الزهد ووضعوا أحاديث حسبة في زعمهم، فتلقى الناس موضوعاتهم بالقبول؛ ثقةً بهم.

وجوّزت الكِراميَّة<sup>(١)</sup> الوضع في الترغيب والترهيب<sup>(٢)</sup>، وهو خلاف إجماع المسلمين.

ومن الموضوع : الأحاديث المرويَّة عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورةً<sup>(٣)</sup>، كما ذكره بعض العامة حتى ضمّنها أكابر المفسّرين تفاسيرهم<sup>(٤)</sup>.

وقد صنَّف ابن الجوزي من العامة في الموضوعات مجلدات، وللحسن بن محمد الصغاني : «الدر الملتقط في تبيين الغلط».

(١) ورد في حاشية «ح» : «المنتسبون إلى محمد بن كرام»، وفي «ك» : «الكراميَّة بكسر الكاف وتحقيق الراء، وبفتح الكاف وتشديد الراء، أو بفتح الكاف وتحقيق راء».

(٢) الدارية للشهيد الثاني : ٥٨.

(٣) انظر - على سبيل المثال - الوسيط للواحدي ٤ : ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٨، والكشف والبيان للشعبي ١٠ : ٣٢٣.

ويتبع ذلك ألقاب أخرى (اصطلح عليها أهل الرواية<sup>(١)</sup>) منها: رواية الأقران.

وهي بأن يستوи الراوي والمروي عنه في السن أو اللقاء، وهو الأخذ عن المشائخ كالشيخ والمرتضى؛ فإنّ الشيخ أخذ عن المرتضى وقرأ عليه مصنفاته وكلاهما أخذ عن الشيخ المفيد.

سمى ذلك «رواية الأقران»<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ أحدهما روى عن قرينه. ومنها: المُدَبِّج.

بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة آخره جيم. وهو أن يروي كلّ من القريين عن الآخر. مأخذ من دبباجة الوجه، كأنّ كلاًّ منهما بذل دبباجة وجهه للآخر. وهو أخصّ من الأوّل، وذلك، كروايات الصحابة بعضهم عن بعض. ومنها: رواية الأكابر عن الأصغر، كرواية الصاحبي عن التابعى.

ومن هذا القسم رواية الآباء عن الأبناء، كرواية العباس بن عبدالمطلب، عن ابنه الفضل؛ أنّ النبي ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة<sup>(٣)</sup>. ولكن الأكثر العكس. (ثم) قد تكون الرواية عن أبيه فقط، وهو كثير لا يحصر، وقد تتصاعد في الأجداد<sup>(٤)</sup>.

(١) لم يرد مابين القوسين في «ح».

(٢) لم ترد «رواية الأقران» في «ح».

(٣) شرح التقريب والتيسير: ٤٩٧، مقدمة ابن الصلاح: ١٥٦، محسن الاصطلاح: ٢٧١، الملخص في معرفة علم الحديث: ١٦٦، المنتخب في علوم الحديث: ١٣٩، تدريب الراوي: ٢٧٦، التقريب في مقدمة صحيح البخاري بشرح الكرماني: ٣٧.

(٤) مابين القوسين في «ح»: «قد يتعدد الأب وقد تتصاعد في الأجداد».



## أصل

ينبغي للحاذق التنبه للزيادة في السنن والنقص، فالزيادة أنّ يزيد الرواية في أول السنن أو وسطه أو آخره رجلاً أو أكثر والمحل مستغنٍ عنه، بأن يكون الرواية قد روى عن شخص بغير واسطة، فيزيد راوي الحديث بينهما رجلاً أو أكثر. وإنما يتضمن<sup>(١)</sup> له المتفطّلون، وهو عندنا وعند العامة نادر الوقع، بل لا أعلم أني وقفت منه على شيءٍ.

وأما النقص فبأن يروي الرجل عن آخر وملوم أنه لم يلحقه أو لحقه ولم يرو عنه، فيكون الحديث مرسلاً أو منقطعاً.

إنما يتضمن له المتضلع بمعرفة الرجال ومراتبهم ونسبة بعضهم إلى بعض. وقد يقع من سهو الناشر كثيراً، كما وقع في كثير من التهذيب فتنبهنا له وأصلاحنا من فهرست الشيخ الطوسي أو من باقي كتب الأحاديث.

وممّا يعين على ذلك معرفة أصحاب الأئمة عليهما السلام واحداً واحداً، ومن لحق من الرواية الأئمة ومن لم [يلحقهم]<sup>(٢)</sup>.

وقد صنف أصحابنا في أصحاب الأئمة عليهما السلام كتاباً ذكروا فيها أصحاب كل إمام ومن لحق منهم إمامين أو أكثر.

(١) في النسخ الخطّية: «يتنبه» بدل «يتضمن».

(٢) في المطبوع و«ل» و«ح» و«م»: «يلحقه»، وما أثبتناه من «ك» وهو الأنسب.

وكتاب ابن داود رحمه الله في الرجال مغّن لنا عن جميع ما صنف في هذا الفن، وإنما اعتمدنا الآن في ذلك عليه . ومطالعة الفهرست للشيخ الطوسي تفيد في ذلك فائدة جليلة وتفتح فيه باباً واسعاً .

## فصل

### (في الناسخ والمنسوخ)

والناسخ ما دلّ على رفع حكم شرعي سابق. فخرج بـ«رفع حكم شرعي» الحديث المبتدأ الذي رفع الإباحة الأصلية. وبـ«سابق» نحو الاستثناء والشرط. والمنسوخ: ما رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وقيوده ظاهرة من الأول<sup>(١)</sup>.

من المهم على الفقيه في الأحاديث معرفة ناسخها ومنسوخها، فإنّ كثيراً من الاختلاف فيها وفي الأحكام إنما نشأ من ذلك.

فقد روينا بطريقنا المتّصلة عن محمد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عثمان بن عيسى، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: قلت له: ما بال أقوام يروون عن فلان عن فلان عن رسول الله عليهما السلام لا يتّهمون بالكذب فيجيء منكم خلافه؟ قال: «إنّ الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن»<sup>(٢)</sup>.

وروينا عنه عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه عن ابن أبي نجران، عن عاصم ابن حميد عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله عليهما السلام: أخبرني عن أصحاب

(١) مابين القوسين لم ترد في المطبوع و «م».

(٢) الكافي ١ : ٦٤ (باب اختلاف الحديث).

محمد صدقوا عليه<sup>(١)</sup> أم كذبوا؟ قال: «بل صدقوا». قلت: فما بالهم اختلفوا؟ قال: «أما تعلم، أنَّ الرجل كان يأتي رسول الله ﷺ فيسأله عن المسألة فيجيئه فيها بالجواب ثم يجيئه بعد ما ينسخ ذلك الجواب، فنسخت الأحاديث بعضها بعضاً»<sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك ورد عن علي بن أبي طالب<sup>(٣)</sup>.

ثم منه: ما عرف بتصریح الرسول ﷺ، كـ«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»<sup>(٤)</sup>.

ومنه: ما يعلم بقول الصحابي، كـ«كان آخر الامرين من رسول الله ترك الوضوء مما مسنته النار»<sup>(٥)</sup>.

ومنه: ما عرف بالتاريخ.

ومنه: ما عرف بدلالة الإجماع. والإجماع لا ينسخ ولا يننسخ ولكنه يدل على ناسخ.

وهذا النوعان لا يوجدان في أحاديث أئمتنا عليهما السلام أصلاً؛ لعدم النسخ بعد رسول الله ﷺ، وإنما هم مثبتون لما استقر عليه الشرع.

نعم، قد يدل حديثهم على أن بعض الأحاديث أو بعض الأحكام المستفادة من السنة قد نسخت لأنها هي بنفسها ناسخة.

(١) في المصدر: «على محمد ﷺ» بدل «عليه».

(٢) الكافي ١ : ٣/٦٥، وفي المصدر زيادة في صدره (باب اختلاف الحديث).

(٣) الكافي ١ : ٦٤ - ٦٢ (باب اختلاف الحديث).

(٤) سنن ابن ماجة ٢ : ٢٦٥/١٥٧١، سنن الكبرى للنسائي ٣ : ٢٢٥/٥١٦٣.

(٥) المختصر في علوم الحديث: ١٢١ - ١٢٢، تدريب الرواية ٢ : ٦٤٥ - ٦٤٦، شرح التقريب والتيسير: ٤٣٥.

## أصل

ومن المهم أيضاً على الفقيه والمحدث معرفة «المصحف» و«المحرف» وقلّ  
أن يتبنته له إلا الحذاق .  
ويكون في الإسناد والمتن .

فمن الإسناد مثل «بُرِيد بن معاوية» بالباء المضمومة والراء، ربما يصحف  
بالياء المثناة من تحت والزاي. و «العوام ابن المراجم» بالراء والجيم، صحّه  
بعضهم بالزاي والحاء<sup>(١)</sup>.

ومن المتن نحو حديث زيد بن ثابت : أنَّ النَّبِيَّ ﷺ احتجر في المسجد. أي :  
اتخذ حجرةً من حصير صلّى فيها، صحّه بعضهم فقال : «احتجم»<sup>(٢)</sup>.  
وحديث : من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال . صحّه الصولي «شيئاً»<sup>(٣)</sup>  
بالمعجمة .

---

(١) الرواشر السماوية : ٢٠٧ ، محسن الاصطلاح : ٢٣٣ ، تدريب الراوي ٢ : ٦٤٨ ، شرح  
شرح نخبة الفكر : ٤٩٠ ، مقدمة ابن الصلاح : ١٤٠ ، المنتخب في علوم الحديث : ١٢٢  
الملخص في معرفة علم الحديث : ١٤٨ ، شرح التقريب والتيسير : ٤٣٧ .

(٢) محسن الاصطلاح : ٢٣٤ ، تدريب الراوي ٢ : ٦٤٨ - ٦٤٩ ، شرح التقريب والتيسير :  
٤٣٧ .

(٣) محسن الاصطلاح : ٢٣٥ ، تدريب الراوي ٢ : ٦٤٩ ، شرح شرح نخبة الفكر : ٤٩٠  
مقدمة ابن الصلاح : ١٤٢ ، شرح التقريب والتيسير : ٤٣٧ .

وقد يكون تصحيف سمع، كحديث عاصم الأحوال، حَوْلَهِ بعضمهم فقال واصل الأدب<sup>(١)</sup>.

وكتاب ابن داود، وإيضاح الاشتباه، والخلاصة للعلامة رحمه الله قد تكلفت بأكثـر المهمـ من ذلك، وله الحمد والمنة.

وقد يكون التصحيف في المعنى، كما حكـي عن أبي موسى محمد بن المثنـي العـنـزي أـنـه قال: نـحن قـوم لـنا شـرف، نـحن مـن عـنـزة، صـلـى إـلـيـنـا رـسـوـل اللـه صلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـيـدـهـ<sup>(٢)</sup>. يـرـيد بـذـلـك ما روـي: أـنـه صلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـيـدـهـ صـلـى إـلـيـ عـنـزة، وـهـيـ حـرـبـة تـنـصـب بـيـن يـدـيهـ سـتـرـةـ فـتوـهـمـ أـنـه صـلـى إـلـيـ قـبـيلـتـهـ. وـهـوـ تـصـحـيـفـ مـعـنـويـ عـجـيـبـ.

(١) محسن الاصطلاح: ٢٣٦، تدريب الراوي ٢: ٦٤٩ - ٦٥٠، شرح شرح نخبة الفكر: ٤٩١، مقدمة ابن الصلاح: ١٤٢، الملخص في معرفة علم الحديث: ١٥٠، شرح التقريب والتيسير: ٤٣٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ١٤٢، محسن الاصطلاح: ٢٣٥، تدريب الراوي ٢: ٦٥، شرح التقريب والتيسير: ٤٣٨.

# آداب المحدثين والعلماء



## أصل

يعلم أنَّ علم الحديث علم شريف جليل، وهو من علوم الآخرة، من حرمته  
حرم خيراً عظيماً ومن رزقه فضلاً جسيماً.

قال بعض العلماء: لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد<sup>(١)</sup>.  
وقال بعضهم: ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع  
الرجل نُزعت حلاوة الحديث من قلبه<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض الفضلاء: ليس أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع  
الحديث وروايته<sup>(٣)</sup>.

فالواجب على مریده وحامله ملازمة التقوى، ومكارم الأخلاق،  
والتواضع، ومحاسن الشيم، وتصحیح النية، وتطهیر قلبه من نجس المباهاة  
والمماراة.

فقد روينا بطرقنا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن  
شاذان، عن حماد بن عيسى، عن ربعي بن عبد الله، عمن حدثه، عن أبي جعفر عليه السلام

(١) تهذيب الكمال ١: ١٦٥، ذم الكلام: ٢٢٧، سير أعلام النبلاء ٨: ٢٩٨، طبقات الشافية  
الكبير ١: ٣١٤.

(٢) إرشاد الساري ١: ٥، ذم الكلام: ٧٧، سير أعلام النبلاء ١٢: ٢٤٥، تاريخ الإسلام ١٩:  
٤٥، تذكرة الحفاظ ١ - ٢: ٥٢١.

(٣) ذم الكلام: ٧٧، شرح شرن زخة الفكر: ١٥٨، معرفة علوم الحديث: ٤.

قال: «من طلب العلم ليهاي به العلماء، أو يماري به السفهاء، أو يصرف وجوه الناس إليه فليبيتواً مقعده من النار»<sup>(١)</sup>.

ورويانا بالطريق عنه، عن عليّ بن إبراهيم رفعه إلى أبي عبدالله عَلَيْهِ الْكَبَّةُ قَالَ: «طلبة العلم ثلاثة فاعرفهم بأعيانهم وصفاتهم: صنف يطلبه للجدل<sup>(٢)</sup> والمراء، وصنف يطلبه للاستطالة والختل، وصنف يطلبه للفقه والعقل:

صاحب الجدل<sup>(٣)</sup> والمراء مؤذ مماز متعرض للمقال في أندية الرجال بتذاكر العلم، وصفة الحلم قد تسريل بالخشوع وتخلّى من الورع، فدقّ الله من هذا خيشومه<sup>(٤)</sup> وقطع منه حيز ومه<sup>(٥)</sup>.

صاحب الاستطالة والختل ذو خبّ<sup>(٦)</sup> وملق<sup>(٧)</sup> يستطيل على مثله من أشباهه، ويتواضع للأغنياء من دونه، فهو لحلوائهم هاضم، ولدينه حاطم، فأعمى الله على هذا خبره، (وقطع من العلماء أثره)<sup>(٨)</sup>.

صاحب الفقه والعقل ذو كآبة<sup>(٩)</sup> وحزن وسهر قد تحنّك في برنسه وقام الليل

(١) الكافي ١ : ٤٧ / ٦ (باب المستأكل بعلمه والمباهي به).

(٢) في المصدر: «للجهل» بدل «للجدل».

(٣) في المصدر: «الجهل» بدل «الجدل».

(٤) الخيشوم: أقصى الأنف. لسان العرب ١٢ : ١٧٨ (خشم).

(٥) الحيزوم: ما استدار بالصدر والظهر والبطن. لسان العرب ١٢ : ١٣٢ (حزم).

(٦) الخبّ بالكسر: الخداع. لسان العرب ١ : ٣٤١ (خبّ).

(٧) الملق: التوّدّ والتلطف. رجل ملق: يعطي بلسانه ما ليس في قلبه. لسان العرب ١٠ : ٣٤٧ (ملق).

(٨) مأين القوسين في المصدر: «وقطع من آثار العلماء أثره».

(٩) الكآبة: الغمّ وسوء الحال. لسان العرب ١ : ٦٩٤ (كآب).

في حندسه<sup>(١)</sup> يعمل ويخشى وجلاً، داعياً، مشفقاً، مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه، مستوحشاً من أوثق إخوانه، فشدّ الله من هذا أركانه، وأعطاه يوم القيمة أمانه»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) العِنْدِسُ: شديد الظلمة. كتاب العين ٣: ٣٢٢ (حندس).

(٢) الكافي ١: ٤٩ / ٥ (باب التوادر).



## أصل

ويستحب للعالم والمحدث إذا أراد حضور مجلس الدرس أو الحديث أن يتظاهر ويتطيب ويلبس الشياط البيض النظيفة ويجلس بوقار متمكناً في مجلسه. وإذا رفع أحد صوته زيره بما يناسبه، ويقبل على الحاضرين كلهم، ويجلس مستدبر القبلة ليستقبلها أصحابه؛ لأنهم في الأغلب أكثر منه، ويفتح مجلسه ويختمه بحمد الله والصلاحة على نبيه وآله ودعاء يليق بالحال، ولا يسرد الحديث سرداً<sup>(١)</sup> فيمنع ذلك عن فهمه، وليسنصل الناس إذا حصل في المجلس لغط<sup>(٢)</sup>. وكلما ذكر النبي أو أحد الأئمة عليهم السلام، وكذا خلص الصحابة وأصحاب الأئمة، وأكابر العلماء ينبغي الترحم عليه أو الترضي عنهم، وإن كان عنه عن أبيه ترضي عنهما.

ويحسن بالمحدث وغيره الثناء على شيخه باللفظ والكتابة بما هو أهله والدعاء له، ولا بأس بذكره بلقب أو وصف أو حرفة أو أم إذا عرف بها. وإذا روى الحديث عن جماعة قدّم أرجحهم، ولينته على صحة الحديث أو ضدّها وما فيه من علوٍ أو فائدة أو ضبط مشكل. وليتجنب أن يحدث بما لا يحتمله عقول السامعين، أو ما لا يفهمونه. فقد روينا

(١) الحديث يسرده سرداً: أي يتتابع بعضه بعضه. كتاب العين ٧: ٢٢٦ (سرد).

(٢) اللغو: أصوات مبهمة لا تفهم. كتاب العين ٤: ٣٨٧ (لغو).

بأسانيدنا عن محمد بن يعقوب، عن جماعة من أصحابه، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن فضال، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما كلام النبي<sup>(١)</sup> فَلَمَّا وَرَأَهُ عَبْدُ اللَّهِ العباد بِكُنْهِ عَقْلِهِ قَطًّا»، وقال<sup>(٢)</sup>: «إِنَّا مَا عَاشَ الرَّبِيعَاءُ أُمِرْنَا أَنْ نَكُلَّ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عِقْوَلِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

ويستحب أن يختتم مجلس الدرس والحديث بحكايات ونوادر وانشادات تناسب الحال في الزهد والأدب ومكارم الأخلاق ونحو ذلك.

فقد رويانا بطرينا عن محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص ابن البخtri رفعه قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «رَوَّحُوا أَنفُسَكُمْ بِبَدِيعِ الْحِكْمَةِ، فَإِنَّهَا تَكُلُّ كَمَا تَكُلُّ الْأَبْدَانَ»<sup>(٤)</sup>.

(١) في المصدر: «رسول الله» بدل «النبي».

(٢) في المصدر: «وقال: قال رسول الله فَلَمَّا وَرَأَهُ عَبْدُ اللَّهِ». .

(٣) الكافي ١: ٢٣ / ١٥ (باب العقل والجهل).

(٤) الكافي ١: ٤٨ / ١ (باب النوادر).

## أصل

قد اختلف أهل السنة في الوقت الذي يتصدّى فيه لِإسماعه وإفادته .  
فمنعه بعضهم قبل وفور العلم وكمال القوّة<sup>(١)</sup> .  
ومنعه بعضهم قبل الأربعين<sup>(٢)</sup> .  
وليس بشيء .

والحق : أنّه متى احتج إلى ما عنده من العلم جلس له إذا كان قادرًا على  
آدابه بحقّه وشروطه في أيّ سنّ كان . ويجب أن يمسك عنه إذا خشي التخلط  
لهم أو خرف .

نعم ، الأولى له أن لا يحدّث بحضوره من هو أولى منه بذلك ; لوفور علمه وعلوّ  
سنّه وحسن ضبطه إذا كان أخذ الحديث عنه متيسّرًا وكانا في بلد واحد .  
وإذا طلب منه الحديث وهناك من هو أرجح منه ، فالأولى له الإرشاد إليه ، فإنّ  
الدين : النصيحة .

ولا ينبغي أن يمتنع من بذل الحديث لأحد لكونه غير صحيح النية ؛ فإنه يرجى  
له صحتها ، فقد جاء في الآثار عن بعض العلماء الأخيار إنّه قال : طلبنا العلم لغير

---

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح : ١١٩ ومحاسن الاصطلاح : ٢٠٣ والمنتخب في علم الحديث : ٧٥ والملخص في معرفة الحديث : ١٢٢ .

(٢) الباعث الحثيث : ١٤٦ ، تدريب الرواوى ٢ : ٥٦٧ ، الاقتراح في بيان الاصطلاح : ٢٤٥ ،  
شرح التقريب والتيسير : ٣٧٦ ، المنتخب في علم الحديث : ٧٥ .

الله فأبى أن لا يكون إلا الله<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم: فأوصلنا إلى الله<sup>(٢)</sup>.

وليجهد كلّ الجهد على نشره وإذاعته ببذله والترغيب فيه، سيّما في مثل زماننا هذا، الذي كادت تندرس فيه آثار الوحي والنبوة والأئمّة المعصومين بالكلّية، فإنّ بذل الجهد في إفادته واستفاداته في يومنا هذا من أهمّ الواجبات.

وقد رويانا بطرينا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن حازم، عن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: «قرأت في كتاب علي عليهما السلام: «إنّ الله لم يأخذ على الجهال عهداً بطلب العلم حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم للجهال»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المنتخب في علوم الحديث: ١١٠، والباعث الحيث: ١٤٧، والملخص في معرفة علم الحديث: ١٢٤، وتدريب الراوي ٢: ٥٧٠، وشرح شرح نخبة الفكر: ٧٨٢، وطبقات الشافية الكبرى ٦: ١٩٤.

(٢) انظر رسائل ابن حزم ٣: ١٧١ (رسالة التلخيص لوجوه التلخيص).

(٣) الكافي ١: ١٤١، وفي آخره في المصدر: «لأنّ العلم كان قبل الجهل» (باب بذل العلم).

# آداب طلاب العلم والحديث



## أصل

قد قدمنا من آداب الطالب جملةً، ويجب عليه أيضاً تصحيف النية والإخلاص لله تعالى في طلبه، والحذر من التوصل به إلى أغراض الدنيا، فقد روياناً بأسانيدنا إلى محمد بن يعقوب، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمد الإصفهاني، عن المنقري، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب»<sup>(١)</sup>.

وروياناً عنه عن الحسين بن محمد بن عامر، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشا، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب، ومن أراد به خير الآخرة أعطاه الله خير الدنيا والآخرة»<sup>(٢)</sup>.

ثم يسأل<sup>(٣)</sup> الله التوفيق لتحصيله، وليستعمل الأخلاق الحميدة والأداب، ثم يفرغ جهده في تحصيله ويعتنم إمكانه، ويببدأ بالسماع من أعلم وأتقى من يعلمه من الشيوخ، فإذا استوفى ما عنده أو غرضه منه، طلب من عنده زيادة في أي قطر كان، مقدماً الأقرب فالأقرب.

(١) الكافي ١ : ٤٦ / ٣ (باب المستأكل بعلمه والمباهي به).

(٢) الكافي ١ : ٤٦ / ٢ (باب المستأكل بعلمه والمباهي به).

(٣) في «ح» : «سأل» بدل «يسأل».

وذلك كان يستعمله الصدر الأول، وأمّا الآن فقد انحصر أكثر الأحاديث وأهمّها في أصولنا الخمسة، فالواجب الآن: كتابتها، وتصحيحها، وتكثير روایتها عن الشیوخ ما أمكن؛ لتكثر عنده طرقها، ويكون ذلك أرجوحاً للاتصال.

## أصل

وينبغي لطالب العلم والحديث أن يستعمل ما يعلمه [وما يسمعه]<sup>(١)</sup> من أحاديث العادات والسنن والآداب؛ فإن زينة العلم العمل، وهو زكاته وسبب لقراره.

فقد روياناً بأسانيدنا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد ابن سنان، عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: «العلم مقرون إلى العمل، فمن علم عمل ومن عمل علم، والعلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا ارتحل عنه»<sup>(٢)</sup>.

وروياناً عنه عن عدد من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد، عن عليّ بن محمد القاساني عمّن ذكره، عن عبدالله بن القاسم الجعفري، عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: «إن العالم إذا لم يعمل بعلمه زلت موعظته عن القلوب كما ينزل المطر عن الصفا»<sup>(٣)</sup>.

وروياناً عنه عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن القاسم بن محمد، عن سليمان داود [بن]<sup>(٤)</sup> المنقري عن حفص بن غياث قال: قال لي أبو عبدالله عليهما السلام: «من تعلم العلم وعمل به [وعلم الله]<sup>(٥)</sup> دُعي في ملوك السماوات عظيماً»<sup>(٦)</sup>.

(١) أثبتناه من «ك» و«ل» و«م».

(٢) الكافي ١ : ٤٤ (باب استعمال العلم).

(٣) الكافي ١ : ٤٤ (باب استعمال العلم).

(٤ و ٥) مابين المعقوفين في كلا الموردين أثبناهما من المصدر.

(٦) الكافي ١ : ٣٥ / ٦ (باب ثواب العالم والمتعلم).



## أصل

وينبغي لطالب العلم والحديث أن يوّرق شيخه ومن يسمع منه كل التوقير، وأن يتأدّب معه غاية الأدب؛ فإن ذلك من إجلال العلم وأسباب الانتفاع والترقي.

فقد رويانا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب قال: سمعت أبي عبدالله عليهما السلام يقول: «أطلبوا العلم وترتيبوا معه بالحلم والوقار، وتواضعوا للمن تعلّمونه العلم، وتواضعوا للمن طلبتم منه العلم، ولا تكونوا علماء جبارين فيذهب باطلكم بحقّكم»<sup>(١)</sup>.

وبالجملة: ينبغي أن يتحرّى رضاه ما أمكن، وأن لا يطّول عليه بحثه بضرره.

فقد رويانا عن محمد بن يعقوب، عن عليّ بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، عن سليمان بن جعفر الجعفري عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليهما السلام قال: «كان أمير المؤمنين عليهما السلام يقول: إنّ من حقّ العالم أن لا تكثر عليه السؤال، ولا تأخذ بثوابه، وإذا دخلت عليه وعنته قوم فسلم عليهم جميعاً وخصّه بالتحية دونهم، واجلس بين يديه ولا تجلس خلفه، ولا تغمز بعينك ولا تشر بيدك، ولا تكثر من القول: «قال فلان وقال فلان» خلافاً لقوله، ولا تضجر بطول صحبته، فإِنَّما مثل العالم مثل النخلة تنتظرها حتّى يسقط عليك منها شيء».

---

(١) الكافي ١: ٣٦ (باب صفة العلماء).

والعالم أعظم أجرًا من القائم الغازي في سبيل الله»<sup>(١)</sup>.  
 ومن الأدب أن يستشيره في أموره كلّها، وخصوصاً ما يتعلّق بالتحصيل.  
 وليرحذر أن يمنعه الحباء أو الكبر من أخذه ممّن هو دونه في سنّ أو نسب أو  
 غيرهما، وليرصّر على جفاء شيخه إذا وقع، وليركتم ما عساه يعثر عليه من هفوة أو  
 سهو؛ فإنه لا معصوم إلّا من عصمه الله تعالى. وليرعن بالمهمّ مما يعثر عليه، وليركتبه  
 بتمامه ولا يختصره ولا يضيّع وقته فيما لا يعنيه؛ فإنّ العمر جوهرة نفيسة لا خلف  
 لها ولا ثمن.

---

(١) الكافي ١/٣٧ (باب حقّ العالم).

## أصل

ولا ينبغي أن يعتني بالجمع والرواية دون معرفته وفهمه، ومعرفة ضعفه وصحته، وفقهه ومعانيه، ولغته وإعرابه، وأسماء رجال سنته، محققاً كل ذلك بحسب الإمكان، معتنياً بإعراب مشكله وضبطه من كتب اللغة.

وتبين غريبه: وهو ما وقع في متنه من لفظة غريبة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها. وهو فن مهم اعنى به القدماء من الخاصة وال العامة، وقد ألف أبو جعفر محمد بن بابويه عليه السلام كتاباً في غريب أحاديث النبي صلوات الله عليه وسلم، وأحسن ما ألف العامة فيه كتاب «الغربيين» يعني «غريب القرآن والحديث».

ثم ينبغي أن يذكر بمحفوظه وبيان أهل المعرفة ممن هو فوقه أو دونه أو مثله ما أمكن، فإن حياة العلم مذاكرته، وقل أن ينكشف مجلس المباحثة والمذاكرة إلا عن فائدة جديدة، ومن مارس علم صدق ذلك.

وقد روينا بأسانيدنا عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: إن الله عز وجل يقول: تذاكر العالم بين عبادي مما تحبب عليه القلوب الميتة إذا هم انتهوا فيه إلى أمري»<sup>(١)</sup>.

ورويانا عنه عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد ابن

---

(١) الكافي ١ : ٤٠ - ٦ / ٤١ (باب سؤال العالم وتذاكره).

سنان، عن أبي الجارود قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «رحم الله عبداً أحيا العلم» . قيل <sup>(١)</sup>: وما إحياءه؟ قال: «أن تذاكر به أهل الدين وأهل الورع» <sup>(٢)</sup> . وروينا عنه عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن عبدالله بن محمد الحجاج، عن بعض أصحابه رفعه قال: قال رسول الله صلوات الله عليه وسلم: «تذاكروا وتلاقوا وتحذثروا، فإن الحديث جلاء القلوب» <sup>(٣)</sup> ، إن القلوب لترى كما ترين السيف» <sup>(٤)</sup> . وقال بعض الفضلاء:

إذا لم يذاكر ذو العلوم بعلمه      ولم يستفدى علماً نسى ما تعلم  
وكم جامع للكتب في كلّ مذهب      يزيد على الأئمّة في جمعه عمي <sup>(٥)</sup>

(١) في المصدر: «قال: قلت» بدل «قيل».

(٢) الكافي ١: ٤١/٧ (باب سؤال العالم وتذاكره).

(٣) في المصدر: «جلاء للقلوب» بدل «جلاء القلوب».

(٤) الكافي ١: ٤١/٨ (باب سؤال العالم وتذاكره).

(٥) أدب الدنيا والدين: ٥٩، تبييه الخواطر (مجموعة ورَام) ٢: ٢٧٢.

## أصل

وإذا تأهل للتصنيف فليصنف جامعاً للنظائر، مرتبًا للأبواب؛ ليشتهر بذلك العلم والأحاديث، وليعتن بالشرح وبيان المشكل والتخاريغ على الأحاديث ما أمكنه من المسائل الفقهية، وبيان ما فيه من الفصاحة واللطائف الأدبية؛ فإن ذلك باب من أبواب الجهاد في الله تعالى.

نعم ليتّق الله في رواية ما لم يروه من الأحاديث وترك ما يشك في صحته إلا أن يبيّن ذلك.

فقد روينا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن النعمان، عن عبدالله بن مسكن، عن داود بن فرقد، عن أبي سعيد الزهري، عن أبي جعفر عليهما السلام قال: «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، وترك حديثاً لم تروه خير من روایتك حديثاً لم تتحصه»<sup>(١)</sup>.

ورويانا عنه عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمر، عن هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبدالله عليهما السلام: ما حق الله عزوجل على العباد<sup>(٢)</sup>? فقال: «أن يقولوا ما يعلمون ويكتفوا بما لا يعلمون، فإذا فعلوا ذلك فقد أدوا إلى الله حقه»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ١ : ٥٠ / ٩ (باب النوادر).

(٢) في المصدر: «على خلقه» بدل «على العباد».

(٣) الكافي ١ : ١٢ / ٥٠ (باب النوادر).



## أصل في كيفية سماع الحديث وتحمّله

والذي استقرّ عليه البحث بين الخاصة والعامّة من ذلك ثمان طرق:

### الأول: سماع لفظ الشيخ من حفظه أو كتابه

وهو «الإملاء»، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير؛ لأنّ الشيخ أعرف بوجوه تأدّية الحديث، ولأنّه خليفة النبي ﷺ والأخذ منه كالأخذ منه، والنبي ﷺ قد أسمع الناس، ولأنّ السامع أوعى قلباً، وتوزّع الفكر إلى القارئ أسرع. ولا خلاف في<sup>(١)</sup> أنه يجوز للسامع حينئذٍ أن يقول: «حدّثنا» و«أخبرنا» و«أبنانا» و«نبأنا» و«سمعته يقول» و«قال لنا» و«ذكر لنا».

هذا في الصدر الأول، ثمّ شاع تخصيص «أخبرنا» بالقراءة على الشيخ و«نبأنا» و«أبنانا» بالإجازة.

وقال بعضهم: «حدّثنا» و«أخبرنا» أرفع من «سمعت»، إذ ليس في «سمعت» دلالة على أنّ الشيخ رواه إِيَاه<sup>(٢)</sup>.

وما «قال لنا» و«ذكر لنا» فك «حدّثنا»، غير أنه لا يقال سماع<sup>(٣)</sup> المذاكرة،

(١) لم ترد «في» في «ك» و«ل» و«م».

(٢) شرح التقريب والتيسير: ٢٣٠، تدريب الراوي ١: ٤٢١، مقدمة ابن الصلاح: ٦٣.

(٣) في «ل» و«ح» و«م»: «سماع» بدل «سماع».

وهو به أشبه، وأوضع العبارات «قال» و«ذكر» من غير «لي» أو «لنا»؛ لأنّه أعمّ من كونه سمعه منه بواسطة أو وسائل ، لكنّه محمول على السماع منه إذا تحقق لقاوه<sup>(١)</sup>.

## الثاني : القراءة على الشيخ

ويسمّيها أكثر المحدثين «عرضًا»؛ لأنّ القارئ عرضه<sup>(٢)</sup> على الشيخ<sup>(٣)</sup> سواء قرأت أو قرأ غيرك وأنت تسمع من كتاب أو حفظ ، سواء حفظه الشيخ أو<sup>(٤)</sup> لا إذا أمسك أصله هو أو ثقة ذو بصيرة<sup>(٥)</sup>. وهي رواية صحيحة بلا خلاف.

نعم ، اختلفوا في مساواتها السماع من لفظ الشيخ : فبعضهم رجحها [؛ لأنّ الشيخ يكون أوعى للسماع كما تقدّم في توجيهه ترجيح السماع]<sup>(٦)</sup> ، وبعضهم

(١) في «ك» و «ح» زيادة «للمرادي عنه» بعد «لقاؤه».

(٢) في «ك» و «م» : «يعرضه» بدل «عرضه».

(٣) مابين القوسين لم يرد في «ل».

(٤) في النسخ الخطّية : «أم» بدل «أو».

(٥) شرح التقريب والتبسيير : ٢٣١ ، تدريب الرواوى ١ : ٤٢٣ ، الباعث الحثيث : ١٠٥ ، الملخص في معرفة علم الحديث : ٧٨ ، المنتخب في علم الحديث : ٥٧ ، محسن الاصطلاح : ١٤٠ ، مقدمة ابن الصلاح : ٦٤ .

(٦) مابين المعقوقتين أثبتنا من «ك» و «ل» و «ح».

(٧) شرح التقريب والتبسيير : ٢٣٤ و ٢٣٥ ، تدريب الرواوى ١ : ٤٢٨ ، الملخص في معرفة علم الحديث : ٧٩ ، المنتخب في علم الحديث : ٥٨ ، محسن الاصطلاح : ١٤١ ، مقدمة ابن الصلاح : ٦٥ .

رجحه [؛ لما تقدّم] <sup>(٢)</sup>، وبعدهم ساوي بينهما <sup>(٣)</sup> [لتحقّق القراءة في الحالتين، وسماع الآخر وقيام سمع الشّيخ مقام قراءته في مراعاة الضبط].

وورد به حديث عبد الله بن عباس: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء» <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

والأحوط في الرواية بها: «قرأته على فلان» أو «قرئ عليه وأنا أسمع فأقرّ به». <sup>(٦)</sup>

[شمّ «حدّثنا» و«أخبرنا» مقيّد بقوله: «قراءةٌ عليه» أو مطلقاً على قول بعض؛ لأنّ إقراره قائم مقام التحدّيث <sup>(٧)</sup>. وهو جيد <sup>(٨)</sup>].

ومنع جماعة فيها «سمعت» <sup>(٩)</sup> ومنع أخرى «حدّثنا» <sup>(١٠)</sup>.

(١) أثبتناه من النسخ الخطّية.

(٢) شرح التقريب والتيسير: ٢٣٤، تدريب الراوي ١: ٤٢٧، الملخص في معرفة علم الحديث: ٧٩، المنتخب في علم الحديث: ٥٨، محسن الاصطلاح: ١٤١، مقدمة ابن الصلاح: ٦٥.

(٣) شرح التقريب والتيسير: ٢٣٤، تدريب الراوي ١: ٤٢٦، الملخص في معرفة علم الحديث: ٧٨، المنتخب في علم الحديث: ٥٨، محسن الاصطلاح: ١٤١، مقدمة ابن الصلاح: ٦٥. ما بين المعقوقتين أثبتناه من النسخ الخطّية.

(٤) أنظر: الكفاية في علم الدررية للخطيب البغدادي: ٢٦٣، وفيه ورد الحديث عن ابن عباس من دون نسبة إلى النبي ﷺ.

(٥) تدريب الراوي ١: ٤٢٩.

(٦) ما بين المعقوقتين أثبتناه من النسخ الخطّية.

(٧) تدريب الراوي ١: ٤٣٠، شرح التقريب والتيسير: ٢٣٧.

(٨) تدريب الراوي ١: ٤٣٠، شرح التقريب والتيسير: ٢٣٧، مقدمة ابن الصلاح: ٦٥. الباعث الحثيث: ١٠٧.

ولا بأس بالمنعين.

نعم، يجوز «أخبرنا» عند الجماهير والمتاخيرين<sup>(١)</sup>.

ومتى كان الأصل بيد غير موثوق به، لم يصح السماع إن لم يحفظه الشيخ.  
وإذا قرئ على الشيخ قائلاً: «أخبرك فلان» أو نحوه والشيخ مصنف فاهم، غير منكر، صح السماع وجازت الرواية.

ولا يشترط نطق الشيخ على الأصح عند الجمهور<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: ليس له أن يقول: «حدّثني»؛ لأنّه كذب، وله أن يعمل به وأن يرويه قائلاً: «قرئ عليه وهو يسمع»<sup>(٣)</sup>.

والحق: الأول وأنّه يجوز «أخبرنا»؛ لأن القراءة عليه والسكوت في معرض النقل عنه كالنطق. [وعدّالله تمنع عن السكوت عن إنكار ما يُنسب إليه بغير صحة]<sup>(٤)</sup>.

وطريق العلماء المعروف بينهم أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو شك هل كان معه أحد: «حدّثني» ومع غيره «حدّثنا» وفيما قرأه عليه «أخبرني»  
وفيما قرئ بحضوره: «أخبرنا»<sup>(٥)</sup>.

ولا يجوز عندهم إبدال كلّ من «حدّثنا» و «أخبرنا» بالآخر في الكتب المؤلّفة<sup>(٦)</sup>.

(١) الباعث الحيث: ١٠٧، مقدمة ابن الصلاح: ٦٥، محسن الاصطلاح: ١٤٢، شرح التقريب والتيسير: ٢٣٧، الملخص في معرفة علم الحديث: ٨٠، تدريب الراوي: ١: ٤٣٠.

(٢) تدريب الراوي: ١: ٤٣٤، شرح التقريب والتيسير: ٢٤٠.

(٣) تدريب الراوي: ١: ٤٣٥، شرح التقريب والتيسير: ٢٤١.

(٤) مابين المعقوقتين أثبتنا من النسخ الخطية.

(٥) تدريب الراوي: ١: ٤٣٥ - ٤٣٦، شرح التقريب والتيسير: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) تدريب الراوي: ١: ٤٣٧ - ٤٣٨، شرح التقريب والتيسير: ٢٤٤.

فرع :

إذا نسخ السامع حال القراءة من الشيخ أو غيره، قال بعضهم: لا يصح السماع<sup>(١)</sup>.  
وهو خلاف ما عليه الصدر الأول. ولو قيل: إنَّه إنْ فهم المقوء عليه صَحْ وإنَّه  
فلا. كان ذا وجه.

على أنَّ الجواز مطلقاً - كما عليه الصدر الأول - أوجهه إذا أمن السقط أو  
التغيير، بأن يفوته شيءٌ من المسموع أو يحرّكه، وإنَّ لم يجز جزماً.  
ويجري هذا الخلاف فيما لو تحدث الشيخ أو السامع، أو أفرط القارئ في  
[الإسراع]<sup>(٢)</sup>، أو أدغم بعض الكلمات في بعض.

والحق: أنه يعفى عن القليل منه، سيما مثل اليوم والكتب مضبوطة  
[معروفة]<sup>(٣)</sup>، ولكن يشترط صحة النسخة وعدم تغيير المعنى.

ويستحب للشيخ أن يعم الإجازة لكل السامعين برواية ذلك الكتاب، ما قرئ  
منه وما لم يقرأ، وإن كتب لأحد هم كتب «سمعه متى» أو «علي» أو «سمع بعضه  
وأجزت له روايته عنِّي عن مشائخه بطرق المتصلة إلى المصنف ثم منه إلى  
الأئمة المعصومين علیهم السلام .

(١) تدريب الراوي ١ : ٤٤٠ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٤٥ .

(٢) في المطبوع و «م»: «الإسماع»، وما أثبتناه من «ك» و «ل» و «ح» .

(٣) في المطبوع: «معرفة»، وما أثبتناه من النسخ الخطية .

فروع :

**الأول :** لو عظم مجلس الإملاء فبلغ عن الشيخ أو القارئ رجل آخر، فذهب بعضهم إلى أنه يجوز لمن سمع المبلغ أن يروي ما بلغه إياه عن الشيخ<sup>(١)</sup>. وهو حق إن كان المبلغ ثقةً وأمن التغيير بقراءة الحال.

وذهب كثير من المحققين إلى أنه لا يجوز<sup>(٢)</sup>.

**الثاني :** يجوز السماع من وراء حجاب إذا عرف صوته أو أخبر به عدلاً، أو عدل واحد، واعتضد بقراءة الأحوال بحيث أمن التلبيس. وكذا يجوز القراءة عليه والرواية عنه كذلك.

**الثالث :** إذا قال المسموع عنه بعد السماع: «لا ترو عنّي» أو «رجعت عن إخبارك» أو نحو ذلك، غير مسند ذلك إلى خطأً أو شكًّا ونحوهما لم يتمتع روایته.

**الرابع :** لو خصّ قوماً بالسمع فسمع غيرهم وغير علمه جاز لهم الرواية عنه.

**الخامس :** لا يشترط علم الشيخ بالسامعين، فلو أسمع من لم يعلمه بوجه جاز، وكذا لو قال: أُخْبِرْكُمْ وَلَا أُخْبِرْ فلاناً [أو خصّ قوماً بالسمع]، أو قال بعد السماع:

لا ترو عنّي ولم يذكر خطأً جازت الرواية<sup>[٣]</sup>.

(١) تدريب الراوي ١ : ٤٤٣ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٤٨ .

(٢) تدريب الراوي ١ : ٤٤٤ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٤٨ .

(٣) مابين المعقوفين أثبتناه من «ك» و «ل» و «م» .

## الثالث : الإجازة :

وهي كما قال الحسين بن فارس : مأْخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية أو الحرف ، تقول : استجزْتَه فأجازني ، إذا سقاك ماءً لِما شيتُك أو أرضك ، وكذا طالب العلم يستجيز العالم فيجيزه علمه<sup>(١)</sup> . فعلى هذا يجوز أن يقول : أجزتْ فلاناً مسموعاتي » ، و « أجزتْ له رواية مسموعاتي » ، أو « الكتاب الفلاني ». وهي على أضرب :

**الأول** : أن يجيز معييناً لِمَعِينٍ ، كـ « أجزتك الكافي » أو « ما اشتمل عليه فهرستي » ، وهذا أعلى أضربها المجردة عن المناولة ، وأعلى منها ومن الإجازة المقرونة بالمناولة أن يقرأ عليه حديثاً من أُولى المجاز وحديثاً من وسطه وحديثاً من آخره ثم يجيزه ما قرأه وما بقي منه ، كما ورد الأمر به عن جعفر الصادق عليه السلام ، فقد روينا بأسانيدنا المتصلة إلى محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد ومحمد بن الحسين ، عن ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : يجيئنى القوم فيستمعون مني حديثكم فأضجر ولا أقوى ؟ قال : « اقرأ عليهم من أُوله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً »<sup>(٢)</sup> .

والذي استقرّ عليه رأي العامة والخاصة جواز الرواية بإجازة المعين للمعين وإن تجرّد عن المناولة والقراءة .

(١) معجم مقاييس اللغة ١ : ٤٩٤ (جوز) .

(٢) الكافي ١ : ٥٢ - ٥٣ (باب رواية الكتب والحديث) .

وقال بعضهم: لها حكم المرسل<sup>(١)</sup>.

وهو باطل.

الثاني: أن يجيز معيناً غير معين، كـ «أجز تك مسموعاتي».

والخلاف فيه أقوى من الأول؛ [لعدم انضباط المجاز، فيبعد عن الإذن الإجمالي المسوغ له]<sup>(٢)</sup>.

ولكنّ الجمهور أوجبوا العمل بها وجوزوا الرواية لكتل ما ثبت عنده أنه سمعه.

الثالث: أن يجيز معيناً غير معين، بل بوصف العموم، كـ «أجزت هذا الحديث

أو كتاب الكافي لكتل أحد، أو لأهل زمانى، أو لمن أدرك جزءاً من حياتي».

وفيه خلاف، والأقوى: أنه كالأولين وقد استعمله أكابر علمائنا<sup>(٣)</sup>.

الرابع: إجازة غير معين لغير معين بل بوصف العموم، كـ «أجزت كلّ أحد مسموعاتي».

والذي يظهر: أنه جائز أيضاً، ولا شبهة أنه لو لم يكن مع العموم كـ «أجزت رجلاً

أو «رجلين» أو «زيداً» وهو مشترك بين جماعة لم يجز، وإن كان المجاز معيناً.

وكذا لو أجاز غير معين لمعين كـ «أجز تك كتاب المجالس» وهناك كتب متعددة.

نعم، لو أجاز رجلاً يعرفه باسمه أو بوجه أو جماعة كذلك جاز وإن لم يعرفهم

بأعينهم.

(١) شرح التقريب والتيسير: ٢٥٥.

(٢) مابين المعقودتين أثبتناه من النسخ الخطية.

(٣) ورد في حاشية «ك» و «م»: استعمله السيد تاج الدين ابن معية لما طلب منه شيخنا الشهيد الإجازة له ولأولاده ولجميع المسلمين ممن أدرك جزءاً من حياته، فأجازهم ذلك بخطه (منه بخطه). وانظر: الدررية للشهيد الثاني: ٩٦.

ومن الباطل «أجزت لمن يشاء فلان» أو «لمن يشاء الإجازة».

وبالجملة: التعليق بمطلب على ما يتعارفه أهل الصناعة.

(ولو كانت في قوّة المطلقة اتجه الجواز، مثل: «لمن شاء الإجازة» أو «لفلان إن شاء» أو «لك إن شئت»)<sup>(١)</sup>; لأنّ متنقضى كلّ إجازة تفويض الرواية بها إلى مشيئة المجاز له، فكانت حكاية حال لا تعليقاً حقيقياً.

الخامس: إجازة المعدوم، كـ«أجزت لمن يولد لفلان».

والجمهور منّا ومنهم لم يقبلوها.

ولو عطفها على موجود كـ«أجزتك ومن يولد لك» أمكن جوازه، وقد فعله جماعة من العلماء<sup>(٢)</sup>.

ويصحّ لغير المميز من المجانين والأطفال بعد انفصالهم<sup>(٣)</sup>، لا أعلم فيه خلافاً.

وقد وجدت<sup>(٤)</sup> خطوط جماعة من فضلائنا<sup>(٥)</sup> بالإجازة لأبنائهم عند ولادتهم.

منهم السيد جمال الدين ابن طاوس لولده غياث الدين، وشيخنا الشهيد استجاز من أكثر مشايخه بالعراق لأولاده الذين ولدوا بالشام قريباً من ولادتهم، وقد رأيت خطوطهم له ولهم بالإجازة<sup>(٦)</sup>.

(١) مابين القوسين في «ك»: إلا إذا كان في قوّة المطلقة كـ«أجزت لفلان إن شاء»، أو «لك إن شئت». وكذا في «ح» إلا أنه أسقط فيه قوله: أو «لك إن شئت».

(٢) تدريب الراوى ١: ٤٥٧، شرح التقريب والتيسير: ٢٦١، الملخص في معرفة علم الحديث: ٨٧.

(٣) لم ترد «بعد انفصالهم» في «ك» و «ح».

(٤) في «ح»: «وجد» بدل «وجدت».

(٥) في «ح»: «علمائنا» بدل «فضلائنا».

(٦) كما في الدررية للشهيد الثاني: ٩٨.

وذكر الشيخ جمال الدين أحمد بن صالح قدس الله سره: أنَّ السَّيِّد فَخَارَ الموسوي اجتاز بولده<sup>(١)</sup> مسافرًا إلى الحجّة<sup>(٢)</sup>، قال: فَأَوْقَفَنِي وَالَّذِي بَيْنَ يَدِي السَّيِّد فَحْفَظَتْ مِنْهُ أَنَّ<sup>(٣)</sup> قال: يَا وَلَدِي أَجْزِتْ لَكَ مَا يَجُوزُ لِي رِوَايَتِهِ. ثُمَّ قَالَ: وَسْتَعْلَمُ فِيمَا بَعْدِ حَلَاوةِ مَا خَصَّصْتُكَ بِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَعَلَى هَذَا جَرِيَ السَّلْفُ وَالخَلْفُ<sup>(٥)</sup>، وَكَانُوكُمْ رَأَوْا الْطَّفَلَ أَهْلًا لِتَحْمِلُ هَذَا النَّوْعُ لِيُؤْدِي بَعْدَ حَصْوَلِ أَهْلِيَّتِهِ؛ حَرَصًا عَلَى تَوْسُعِ السَّبِيلِ إِلَى بَقَاءِ الإِسْنَادِ الَّذِي اخْتَصَّتْ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ، وَتَقْرِيبِهِ مِنَ الرَّسُولِ بِعْلَوَ الإِسْنَادِ<sup>(٦)</sup>.

وَفِي الإِجَازَةِ لِلْحَمْلِ قَوْلَانَ:

الصَّحَّةُ ؛ نَظَرًا إِلَى وَجُودِهِ<sup>(٧)</sup>.

وَالْعَدْمُ ؛ نَظَرًا إِلَى [عَدْم]<sup>(٨)</sup> تَمِيزِهِ<sup>(٩)</sup> وَقَدْ تَقْدَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ، فَيَتَّجَهُ الْجَوازُ.

وَتَصْحَّ لِلْكَافِرِ [وَالْمَعَانِدِ]<sup>(١٠)</sup>، وَتَظَهُرُ الْفَائِدَةُ إِذَا أَسْلَمَ، (وَلِلْفَاسِقِ وَالْمُبَتَدِعِ بِطَرِيقِ أُولَى)<sup>(١١)</sup>.

(١) فِي النُّسْخِ الْخَطِيَّةِ: «بِوَالدِهِ» بَدْلُ «بِوَلَدِهِ».

(٢) فِي «كَ» وَ«لَ» وَ«حَ»: «الْحَجَّ» بَدْلُ «الْحَجَّةَ».

(٣) فِي «كَ» وَ«لَ»: «أَنَّهُ» بَدْلُ «أَنَّ».

(٤) كَمَا فِي الدِّرَايَةِ لِلشَّهِيدِ الثَّانِي: ٩٨.

(٥) لَمْ تَرُدْ «الْخَلْفُ» فِي «حَ».

(٦) لَمْ تَرُدْ «بِعْلَوَ الإِسْنَادِ» فِي «حَ».

(٧) كَمَا وَرَدَ فِي الدِّرَايَةِ لِلشَّهِيدِ الثَّانِي: ٩٨.

(٨) مَابِينَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ أَثْبَتَنَا مِنْ «كَ» وَ«لَ» وَ«حَ».

(٩) كَمَا فِي الدِّرَايَةِ لِلشَّهِيدِ الثَّانِي: ٩٨.

(١٠) مَابِينَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ أَثْبَتَنَا مِنْ «حَ».

(١١) مَابِينَ الْقَوْسَيْنِ لَمْ يَرُدْ فِي «حَ».

**السادس :** إجازة مالم يتحمّله المجيز بوجه ليرويه المجاز له إذا تحمّله المجيز.

وهي باطلة قطعاً [؛ لأنّها في حكم الإخبار بالمجاز جملة أو إذن، ولا يعقل أن يخبر بما لم يخبر به ولا أن يأذن فيما لا يملك كما لو وكل في بيع العبد الذي يريد أن يشتريه، أو في طلاق المرأة التي يريد أن يتزوجها] <sup>(١)</sup> وأماماً قولهم: «أجزت لك ما صحّ، أو يصحّ عنك من مسموعاتي» فصحيح يجوز الرواية به؛ لما صحّ عنده سماعه له قبل الإجازة لا بعدها. فعلى هذا يجب عليه البحث ليعلم أنه مما كان قد تحمّله قبل الإجازة وإلا لم يجز له روایته.

**السابع :** إجازة المجاز، كـ «أجزتك مجازاتي».

وقد منعه بعضهم <sup>(٢)</sup>.

والأصحّ: جوازه.

نعم، ينبغي للراوي تأمّل ما يرويه بذلك؛ لثلاً يروي مالم يدخل تحتها.

**فرعان :**

**الأول :** ينبغي للمجيز كتابةً أن يتلفظ بها؛ لتحقق الإجازة التي متعلّقها اللفظ أو الإذن، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة فقد منع بعضهم من ذلك <sup>(٣)</sup>.

**والصحة :** أولى، كما تصحّ الرواية بالقراءة على الشيخ مع أنه لم يتلفظ بما قرئ عليه، ولتحقق الإذن والإخبار بالكتابه مع القصد، كما تحقق الوكالة بها عند

(١) مابين المعقوفتين أثبتناه من النسخ الخطية.

(٢) تدريب الراوي ١ : ٤٦٢، شرح القريب والتيسير : ٢٦٦.

(٣) تدريب الراوي ١ : ٤٦٦.

بعضهم<sup>(١)</sup>، حيث إن المقصود مجرد الإباحة، وهي تتحقق بغير اللفظ كتقديم الطعام إلى الصيف، ورفع الثوب إلى العريان ليلبسه، والإخبار يتواتر بها في غير اللفظ عرفا. الثاني: لا ينبغي الإجازة ولا يستحسن إلا إذا علم المجيز ما يجيزه وكان المجاز من أهل العلم والصلاحية للفهم والرواية. وقد اشترط ذلك بعضهم<sup>(٢)</sup>.

وليس بمعتبر عند الفقهاء والمحدثين<sup>(٣)</sup>.

#### الرابع: المناولة:

وهي ضربان:

مقرونة بالإجازة.

ومجردة.

فالمقرونة على أنواع:

الإجازة مطلقاً، وأكمل منها أن يقرأ من أول المناول حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً، كما ورد الأمر به عن الصادق عليه السلام وقد نقلناه سابقاً<sup>(٤)</sup>. ومن صورها: أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلاته ويقول «هذا سمعي أو روايتي عن فلان فاروه عنّي» أو «أجزت لك روایته عنّي» ثم يقيمه معه تمليكاً أو لينسخه.

(١) كما في الدرية للشهيد الثاني: ١٠٠.

(٢) تدريب الراوي ١: ٤٦٥ - ٤٦٦، شرح التقريب والتيسير: ٢٧٠.

(٣) في «ك» و «ل» و «م»: «ولا المحدثين» بدل «والمحذفين».

(٤) تقدم في الصفحة ٢٠١.

وهي دون السماح؛ لاشتمالها على ضبط الرواية وتفصيلها بما لا يتنقّل في المناولة.  
وقيل : هي مثله ، لتحقّق الضبط من الشيخ<sup>(١)</sup> .

ومنها : أن يدفع إليه الطالب سماعه فيتأنّله وهو عارف به ثم يعيده إليه ويقول :  
« هو حديثي أو روايتي فاروه عنّي » أو « أجزت لك روايته ».   
وقد سمّى بعضهم هذا « عرضاً »<sup>(٢)</sup> .

وقد سبق أن القراءة عليه تسمّى أيضاً عرضاً<sup>(٣)</sup> ، فليسمّ هذا « عرض المناولة »  
وذاك « عرض القراءة ». وهذه المناولة كالسمع في القوّة عند الأكثـر<sup>(٤)</sup> .  
والأقوى : أنها منحطّة عن السماح والقراءة .

ومنها : أن ينال الشـيخ الطالب سماعه ويجـيزـ له ، ثم يمسـكـ الشـيخـ . وهذا  
دون ماسبـقـ .

ويجوز روايـتهـ إـذـاـ وجـدـ الـكتـابـ أوـ آـخـرـ مـقـابـلاـ بـهـ ، موـثـقاـ بـموـافـقـتـهـ ماـ تـناـولـهـ  
الـإـجازـةـ .

ولا يـظـهـرـ فيـ هـذـهـ المـنـاـولـةـ كـثـيرـ مـزـيدـ عـلـىـ الـإـجازـةـ الـمـجـرـدـةـ فـيـ معـيـنـ ، ولـكـ  
شـيوـخـ الـحـدـيـثـ يـرـوـنـ لـهـ مـزـيـةـ .

ومنها : أن يـأـتـيـهـ الطـالـبـ بـكـتـابـ وـيـقـولـ : « هـذـاـ روـاـيـتـكـ فـنـاـولـنـيـهـ وأـجـزـنـيـ  
روـاـيـتـهـ » فـيـجـيـبـ إـلـيـهـ مـنـ غـيـرـ نـظـرـ فـيـ وـتـحـقـيقـ لـرـوـاـيـتـهـ . وـهـوـ غـيـرـ جـائزـ ، إـلـأـ أـنـ وـثـقـ  
بـخـبرـ الطـالـبـ وـصـدـقـهـ وـدـيـانـتـهـ .

(١) الدرية للشهيد الثاني : ١٠١ ، تدريب الراوي ١ : ٤٦٩ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٧٣

(٢) تدريب الراوي ١ : ٤٦٩ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٧٣

(٣) تقدّم في الصفحة : ١٩٦

(٤) تدريب الراوي ١ : ٤٦٩ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٧٣

ولو قال : « حدث عني بما فيه إن كان حديثي مع براءة تي من الغلط » كان جائزأً .  
الضرب الثاني : المجردة ، وهي أن يناله مقتضراً على « هذا سمعي » ، فلا  
يجوز له الرواية بها على ما صحّه الفقهاء وأصحاب الأصول .

وقيل : بجوازها<sup>(١)</sup> ، وهو غير بعيد ، لحصول العلم بكونه مروياً له مع إشعارها  
بالإذن له في الرواية .

ويؤيد ما رويناه بأسانيدنا عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى بإسناده  
عن أحمد بن عمر الحلال قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليهما السلام : الرجل من أصحابنا  
يعطيني الكتاب ولا يقول أروه عني يجوز لي أن أرويه عنه ؟ قال : فقال عليهما السلام : « إذا  
علمت أن الكتاب له فاروه عنه »<sup>(٢)</sup> .

ولو صحّت هذه الرواية لم يبق في المسألة إشكال .

تنبيه :

جُوز جماعة إطلاق « حدثنا » و « أخبرنا » في الرواية بالمناولة<sup>(٣)</sup> ، وهو  
مقتضى قول من جعلها سمعاً .

وحكى عن بعض<sup>(٤)</sup> جوازهما في الإجازة المجردة أيضاً<sup>(٥)</sup> .

والصحيح : المنع فيها منهما وتخصيصهما بعبارة مشعرة بهما ، كـ « حدثنا

(١) تدريب الراوي ١ : ٤٧٤ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٧٨ .

(٢) الكافي ١ : ٥٢ / ٦ (باب رواية الكتب والحديث) .

(٣) تدريب الراوي ١ : ٤٧٥ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٤) في النسخ الخطية : « بعضهم » بدل « بعض » .

(٥) تدريب الراوي ١ : ٤٧٥ ، شرح التقريب والتيسير : ٢٨٠ .

بعض المتأخرین اصطلاح علی إطلاق «أبنائنا» فی الإجازة<sup>(١)</sup>. (وبعضهم يقول: «أبنانا أحازة»<sup>(٢)</sup>، وهو الأحود)<sup>(٣)</sup>.

وقال بعض المحدثين من العامة: المعهود بين الشيخ أن يقول فيما عرض  
على الشيخ فأجازه شفاهًا «أنبأني»<sup>(٤)</sup>.

الخامس، المكاتبة:

وهي أن يكتب مسموعه لعائب أو حاضر بخطه أو بأمره لنقا.

وهي ضربان:

مجرّدة عن الإجازة.

ومقر ونه بـ «أجز تاك ما كتبت إليك»، بأن يكتب إليه أيضاً ذلك.

وهذه في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة بالإجازة.

وأمّا المجردة، فمنع الرواية بها قوم؛ لأنّ الكتابة لا تقتضي الإجازة؛ لأنّها إخبار أو إذن، وكلاهما لفظي. والكتابة ليست لفظاً؛ ولأنّ الخطوط تشتبه فلا يجوز الاعتماد عليها<sup>(٥)</sup>.

(١) تدريب الرواية ٤٧٨، شرح التقييّب والتيسير : ٢٨٢.

(٢) تدریس الراوی ١ : ٤٧٨، شرح التفہم والتبصیر : ٢٨٣.

(٣) الظاهر أن مابين القوسين في «ك» مشطوب.

٤) تدوين الراوي، ١: ٤٧٨، شرح التقويم والتيسير: ٢٨٣.

(٥) الدرة للشهيد الثاني: ١٠٤ - ١٠٥، تدريب الرواوى ١: ٤٨١، شرح التقرير والتيسير:

وأجازها الأكثر<sup>(١)</sup>؛ ولهذا يوجد في مصنفاتهم: «كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان»، وهو معمول به عندهم معدود في الموصول؛ لإشعاره بمعنى الإجازة وإن لم يقترن بها لفظاً؛ لأنّ الكتابة للشخص المعين وإرساله إليه قرينة قوية على الإجازة للمكتوب.

وقد تقدم أنّ الإخبار لا ينحصر في اللفظ؛ ولهذا يكتفى في الفتوى بالكتابة مع أنّ الأمر في الفتوى أخطر.

ويكفي في ذلك معرفة خطّ الكاتب، وقد وقع للأئمة طلاقة من ذلك الكثير الذي لا ينكر، مثل: «كتبت إليه فكتب إلى» و«قرأت خطّه وأنا أعرفه» ولم ينكر أحد منّا جواز العمل به، ولو لا ذلك كانت مكاتبتهم وكتابتهم عبئاً.

وشرط بعضهم البيئة<sup>(٢)</sup>. وهو ضعيف؛ إذ هو غير معروف، والاعتماد في ذلك على الظنّ الغالب، وهو حاصل مع معرفة الخطّ وأمن التزوير.

وطريق الرواية بها: «كتب إلى فلان قال: حدثنا فلان» أو «أخبرنا مكتبة» أو «كتابة»، ولا يجوز إطلاق «حدثنا» و«أخبرنا» مجرّدين؛ ليتميّز عن السماع وشبهه، وإن جوزهما كثير من المحدّثين<sup>(٣)</sup>.

→ ٢٨٦، محسن الاصطلاح: ١٦٢، مقدمة ابن الصلاح: ٨٣، الملخص في معرفة علم الحديث: ٩٣.

(١) الدراسة للشهيد الثاني: ١٠٥، تدريب الراوي ١: ٤٨١، شرح التقريب والتيسير: ٢٨٦، محسن الاصطلاح: ١٦٢، مقدمة ابن الصلاح: ٨٣، الملخص في معرفة علم الحديث: ٩٣.

(٢) تدريب الراوي ١: ٤٨٣، شرح التقريب والتيسير: ٢٨٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٨٤، الباعث الحثيث: ١٢٠، محسن الاصطلاح: ١٢٢، شرح التقريب والتيسير: ٢٨٩، تدريب الراوي ١: ٤٨٤.

وإذا صحت المكاتبة فهي أنزل من السمع، فيرجح ما روي به عليها مع تساويهما في الصحة.

وكيف كان، فـ«أخبرنا» هنا أقرب من «حدّثنا»؛ لأنّها إخبار في المعنى، وقد أطلق الإخبار لغةً على ما هو أعمّ من اللفظ، كما قيل:

تخبرني العينان والقلب كاتم<sup>(١)</sup>

### السادس: الإعلام:

وهو أن يعلم الشيخ الطالب أنّ هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصر عليه.

وقد أوجب الكلّ العمل به إذا صحّ سنته، وجوز الرواية به كثير من علماء الحديث<sup>(٢)</sup>؛ تنزيلاً له منزلة القراءة على الشيخ؛ فإنه إذاقرأ عليه وأقرّ بأنه روایته عن فلان جاز له روایته عنه وإن لم يسمعه من لفظه ولم يقل له «أروه عتّي» أو «أذنت لك روایته عتّي».

وتتنزيلًا للإعلام منزلة من سمع غيره يقرّ بشيء.

فله أن يشهد به عليه وإن لم يشهده، بل وإن نهاه، وكذا لو سمع شاهدًا يشهد بشيء؛ فإنه يصير شاهد فرع وإن لم يشهده<sup>(٣)</sup>؛ ولأنّه يشعر بإجازته له كما مرّ في الكتابة<sup>(٤)</sup>.

(١) البيت لابن الرومي على ما في شرح أبي البقاء لديوان المتنبي ١: ٢٥٣. وعجزه: وما جن بالبغضاء والنظر الشرر

(٢) شرح التقريب والتيسير: ٢٨٩، محسن الاصطلاح: ١٦٣، الباعث الحيث: ١٢١، تدريب الراوي ١: ٤٨٤، الملخص في معرفة علم الحديث: ٩٤.

(٣) في «ك» و «ل»: «يستشهاده» بدل «يشهد». .

(٤) مابين القوسين لم يرد في «ح».

ومنها بعضهم؛ لعدم وجود ما يحصل به الإذن ومنع الإشعار به بخلاف الكتابة  
إليه<sup>(١)</sup>.

ويؤيد الأول ما رويناه عن أبي الحسن الرضا عليهما سبقاً<sup>(٢)</sup> وما نرويه عن أبي  
جعفر الثاني عليهما فيما يأتي<sup>(٣)</sup>.

#### السابع: الوصية:

وهو أن يوصي عند سفره أو موته بكتاب يرويه فلان بعد موته.  
وقد جوز بعض السلف للموصى له روايته؛ لأنّ فيه نوعاً من الإذن وشبيهها، من  
العرض والمناولة<sup>(٤)</sup>.

ومنعه بعضهم، لبعده عن الإذن<sup>(٥)</sup>.  
ولا بأس به؛ إذ هو تعليق.

#### الثامن: الوجادة:

وهو مصدر لـ «وَجَدَ»، مولّد غير مسموع من العرب. وهو أن يقف الإنسان<sup>(٦)</sup>  
على أحاديث بخطّ راويها أو في كتابه المرويّ له، معاصرأكان أو لا

(١) تدريب الراوي ١ : ٤٨٥ ، الملخص في معرفة علم الحديث : ٩٤ ، الباعث الحديث : ١٢١ .

(٢) تقدّم في الصفحة ٢٠٨ .

(٣) يأتي في الصفحة ٢١٣ .

(٤) شرح التقريب والتيسير : ٢٩٢ ، تدريب الراوي ١ : ٤٨٦ ، مقدمة ابن الصلاح : ٨٥ ، الملخص في معرفة علم الحديث : ٩٤ .

(٥) لم ترد في «ح» : «لبعده عن الإذن» .

(٦) شرح التقريب والتيسير : ٢٩٢ ، تدريب الراوي ١ : ٤٨٦ ، مقدمة ابن الصلاح : ٨٥ .

(٧) لم ترد «الإنسان» في «ح» .

[لا]<sup>(١)</sup> يرويها الواحد، فله أن يقول: «وجدت» أو «قرأت بخطِّ فلان» أو «في كتابه حدثنا فلان»، ويسوق الإسناد أو المتن.

هذا هو الذي استمرَّ عليه العمل حديثاً وقديماً، وهو باب المنقطع. وفيه شوب اتصال يجوز العمل به عند كثير من المحققين عند حصول الثقة بأنَّه خطِّ المذكور أو روايته<sup>(٢)</sup>، وإلا قال: «بلغني عمن نقل عنه» أو: «وجدت في كتاب أخبرني فلان أنَّه خطِّ فلان» أو «روايته» أو «أظنَّ أنه خطِّه» أو «روايته»؛ لوجود آثار روايته له بالبلاغ ونحوه.

ومنع أكثر العامة من العمل بها مع تحقّق أنها روايته؛ لأنَّه لم يحدُّث بها الفظاً ولا معناها<sup>(٣)</sup>.

ويؤيد الأوّل ما رويناه بطرقنا المتكرّرة عن محمّد بن يعقوب، عن عددٍ من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن بن أبي خالد شيبوله قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إنْ مشايخنا رروا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام وكانت النقية شديدة، فكتموا كتبهم فلم تروعنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا. فقال: «حدّثوا بها، فإنَّها حقٌّ»<sup>(٤)</sup>.

وإذا وجد حديثاً في تأليف شخص قال: «ذكر فلان»، وهذا منقطع لا شوب

(١) مابين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و «ل».

(٢) شرح التقريب والتبسيط: ٢٩٣ - ٢٩٤، تدريب الراوي ١: ٤٨٨، مقدمة ابن الصلاح: ٨٧، الملخص في معرفة علم الحديث: ٩٥، المنتخب في علم الحديث: ٦٤.

(٣) تدريب الراوي ١: ٤٩٠، شرح التقريب والتبسيط: ٢٩٦، المنتخب في علم الحديث: ٦٤، الملخص في معرفة علم الحديث: ٩٤، مقدمة ابن الصلاح: ٨٧.

(٤) الكافي ١: ١٥ / ٥٣ (باب رواية الكتب والحديث).

فيه، وذلك إذا لم يعلم أنه رواه وإنما فهو الأول.

هذا إذا وثق بأنه خطه، وإنما فليقل «بلغني عن فلان» أو «قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخطه» أو «أظن أنه خطه» أو «ذكر كاتبه أنه خطه» أو «تصنيف فلان».

وإذا نقل من تصنيف فلا يقول: «قال فلان» إنما إذا وثق بصحة النسخة، وإنما فليقل: «بلغني عن فلان» أو «وجدت في نسخة من كتاب» ونحوه.

وقد تسامح الناس في هذه الازمة بالجزم في ذلك من غير تحريم. فإن كان الناقل متقدماً لا يخفى عليه غالباً الساقط والمغتير، رجعوا جواز الجزم له. وإلى هذا استرroph<sup>(١)</sup> المصنفون في كتبهم.

تنبيه:

من رأى في هذا الزمان حديثاً صحيحاً بالإسناد في كتاب أو جزءاً لم ينص على صحته علماؤنا أو بعضهم، ولم يكن الكتاب معروفاً المؤلف [أو كان معروفاً المؤلف]<sup>(٢)</sup> ولم تكن نسخته صحيحةً مرويّةً بخصوص أو عموم، لم يحكم بصحته ولم يجز الاعتماد عليه في الأحكام.  
لأنّ علم في ذلك مخالفًا. والله ولِي التوفيق.

(١) استرroph: وجد الراحة. مجمع البحرين ٢ : ٧٥٠ (روح).

(٢) مابين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و«ح».

# أصل في الإسناد العالي والنازل

قال بعض العلماء: إن الإسناد من خواص هذه الأمة<sup>(١)</sup>.  
واعلم أن طلب العلو فيه سنة مؤكدة، وهو مما عظمت رغبة المتقدّمين  
والمتّأخرّين فيه؛ لأنّه أقل كلفة وأبعد عن الخطأ وأقرب إلى الصحة؛ لأنّه إذا طال  
السند كثُرت مظاń التحذير، وإذا أقل قلت.

وقد يتحقق في النزول مزية ليست في العلو، لأن يكون راويه أو ثق أو أحفظ أو  
الاتّصال فيه أظهر؛ للتصرّح باللقاء، واشتمال العالي على ما يحمل اللقاء وعدهم  
كـ«عن فلان»، فيكون النزول أولى.

والعلو أقسام:

الأول: القرب من المعصوم بإسناد نظيف صحيح.

الثاني: القرب إلى إمام من أئمّة الحديث وإن بعد، بعد<sup>(٢)</sup> ذلك.

الثالث: العلو بالنسبة إلى روایة أحد الأصول الخمسة أو غيرها من الأصول  
المعتبرة.

وقد اعتبرتها بها المتقدّمون والمتّأخرّون، وهو: إماماً بالموافقة، أو الإبدال أو

---

(١) شرح التقرّيب والتيسير: ٤٠٩ - ٤١٠، تدریب الراوی ٢: ٦٠٤، مقدمة ابن الصلاح:  
١٣٠.

(٢) لم ترد «بعد» الثاني في «ك».

## المساواة، أو المصادفة :

فالموافقة : أن يقع لك حديث عن شيخ محمد بن يعقوب - مثلاً - بطريق من غير جهته بعدد أقل من عدوك إذا روته عن محمد بن يعقوب عنه . وأمّا البدل : فهو أن يقع هذا العلو عن مثل شيخ محمد بن يعقوب ، وهو في الحقيقة موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ محمد .

وأمّا المساواة : فهي قلة عدد إسنادك بحيث يقع بينك وبين المعصوم ، أو أحد أصحابه ، أو من أخذ عن أحد أصحابه من العدد . مثل ما وقع بين الشيخ الطوسي - مثلاً - وبينه .

وهذا النوع لا يقع في مثل<sup>(١)</sup> عصرنا أصلاً . وكذا المصادفة : وهي أن تقع هذه المساواة لشيخك ، فيكون كأنك صافحت الشيخ<sup>(٢)</sup> فأخذت عنه . فإنها أيضاً في زماننا مستحيلة .

وهذا العلو تابع للنزول ، فلو لم ينزل الشيخ الطوسي - مثلاً - لم تعل أنت .

الرابع : العلو بتقدم وفاة ، فما ترويه عن من تقدّمت وفاته أعلى<sup>(٣)</sup> .

الخامس : العلو بتقدم السمع ، وهو أن يسمع شخصان من شيخ وسماع أحدهما أقدم . فهو أعلى وإن تساوى العدد .

(١) لم ترد « مثل » في « ك » و « ل » .

(٢) في « ك » زيادة « الطوسي » .

(٣) ورد في حاشية « م » : مثاله : ما نرويه بإسنادنا إلى شيخنا الشهيد عن السيد عميد الدين ، عن العلامة جمال الدين ابن المطهر ، فإنه أعلى مما نرويه عن الشهيد عن فخر الدين ابن المطهر عن والده جمال الدين وإن تساوى الإسنادات في العدد : لتقدم وفاة السيد عميد الدين على وفاة فخر الدين بنحو خمس عشرة سنة .

وأمّا النزول: فهو ضدّ العلوّ في الأقسام الخمسة، وهو مفضول.  
وقد فضّله بعضهم إذا تميّز بفائدة، لأنّ كانت حال الشيخ في الآخر أحسن<sup>(١)</sup>.  
ولا بأس به.

---

(١) محسن الاصطلاح: ٢١٩، تدريب الراوي ٢: ٦١٩ - ٦٢٠، شرح التقريب والتبسيير:



# أصول

في كيفية روایة الحديث



## أصل

قد شدّد قوم في الرواية وأفرطوا وقالوا: لا حجّة إلّا فيما يروى من الحفظ<sup>(١)</sup>.  
وهو عنت<sup>(٢)</sup> بين بغير نفع ظاهر، بل ربّما كان أضرّ وأقبح؛ لأنّ الحفظ لصعبته  
وعسره يلزم منه الحرج وتضييق الرواية وتقليلها، مع أنه يتطرق إليه النسيان  
والشكّ والوهم، وذلك لا يتأتّي في الكتابة.  
[والكتاب]<sup>(٣)</sup> وإن تطرق إليها التزوير لكنّه شيء نادر الوقع، ومع ذلك لا يكاد  
يُخفي.

وقال بعضهم: يجوز الرواية من الكتاب إلّا إذا خرج من اليد<sup>(٤)</sup>.  
وتساهل بعضهم فجوز الرواية من الكتب التي لم تقابل<sup>(٥)</sup>.  
وهذا تفريط لا يجوزه ذو مسكة بدينه.

والذى يعتمد علماؤنا ومحدثونا وأكثر علماء العامة جواز كتابتها والرواية

- 
- (١) محسن الاصطلاح: ١٨٥، الباعث الحثيث: ١٣٤، تدريب الراوى ١: ٥٢٦، شرح التقريب والتيسير: ٣٢١، فتح الباقي: ٤٠٨، مقدمة ابن الصلاح: ١٠٢ .
- (٢) العنت: إدخال المشقة على إنسان. كتاب العين ٢: ٧٢ (عنت).
- (٣) في المطبوع و «م»: المكتبة، وما أبنته من «ك» و «ل» و «ح» .
- (٤) محسن الاصطلاح: ١٨٦، تدريب الراوى ١: ٥٢٧، شرح التقريب والتيسير: ٣٣١، مقدمة ابن الصلاح: ١٠٢ .
- (٥) محسن الاصطلاح: ١٨٦، تدريب الراوى ١: ٥٢٧ - ٥٢٨، شرح التقريب والتيسير: ٣٣٢، مقدمة ابن الصلاح: ١٠٢ .

منها إذا قام الرواية في الأخذ والتحمّل بما تقدّم من الشروط، فيجوز حينئذٍ الرواية من أصله إذا كان مصححًاً مأمون التزوير وإن أعاره أو غاب عن يده؛ لأنَّ التغيير نادر الوقع ولا يكاد يخفي.

وقد ورد الأمر من أئمتنا عليهما السلام بكتابة العلوم كلّها [والحضر] <sup>(١)</sup> عليها، ولا شبهة أنَّ الأحاديث من أجلّها وأهمّها.

فقد روينا بطرقنا عن محمد بن يعقوب، عن عليّ بن محمد بن عبد الله عن أحمد بن محمد، عن أبي أيوب المدنيّ، عن ابن أبي عمير، عن حسين الأحمسيّ، عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: «القلب يتكل على الكتابة» <sup>(٢)</sup>.

وعنه عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشا، عن عاصم بن حميد، عن أبي بصير قال: سمعت أبو عبد الله عليهما السلام يقول: «أكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا» <sup>(٣)</sup>.

وعنه عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن فضال، عن ابن بكر، عن عبيد بن زرار قال: قال أبو عبد الله عليهما السلام: «احتفظوا بكتابكم فإنكم سوف تحتاجون إليها» <sup>(٤)</sup>.

وعنه عن عدد من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقيّ، عن بعض أصحابه، عن أبي سعيد الخيريّ، عن المفضل بن عمر قال: قال [لي] <sup>(٥)</sup>

(١) في المطبوع: «والحرص»، وفي «ح»: «والحثّ»، وما أثبتناه من «ك» و«ل» و«م».

(٢) الكافي ١: ٥٢ / ٨ (باب رواية الكتب والحديث).

(٣) الكافي ١: ٩ / ٥٢ (باب رواية الكتب والحديث).

(٤) الكافي ١: ١٠ / ٥٢ (باب رواية الكتب والحديث).

(٥) ما بين المعقوفتين أثبتناه من المصدر.

أبو عبد الله عليه السلام : «أكتب وبت علمك في إخوانك ، فإن مت فأورث كتبك بنيك ، فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا بكتبهم»<sup>(١)</sup>.  
ولا شبهة أن كتابتها في زماننا هذا واجبة كما تقدم بيانه .

فروع :

**الأول** : إذا وجد المحدث في كتابه خلاف حفظه ، فإن كان حفظه منه رجع إليه قطعاً ، وإن كان من فم الشيخ اعتمد على حفظه إن لم يشك . وحسن أن يجمعهما فيقول : «حفظي كذا وفي كتابي كذا». وكذا إن كان حفظه من نسخة مأمونة معتمدة ، وإن خالقه غيره قال : «حفظي كذا وقال فيه غيري كذا».

وكذا إن وجد في نسخة أخرى مثل نسخته في الصحة قال : «في نسختي كذا وفي نسخة فلان كذا».

**الثاني** : لو وجد حديثاً في كتابه الذي سمعه كله ولم يذكر الحديث ، فقد ذهب بعض المحدثين إلى أنه لا يجوز له روایته<sup>(٢)</sup> . وال الصحيح جوازها إذا كان الخط موثقاً به والكتاب مصوناً - (يغلب على الظن السلام) -<sup>(٣)</sup> من التغيير بحيث تسكن إليه نفسه وإلا لم يجز .

**الثالث** : إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ، ولا هي مقابلة بما قد

(١) الكافي ١ : ٥٢ (باب روایة الكتب والحديث).

(٢) تدريب الراوي ١ : ٥٣١ ، شرح التقريب والتيسير : ٣٣٨ ، محسن الاصطلاح : ١٨٨ ، مقدمة ابن الصلاح : ١٠٥ .

(٣) مابين القوسين في «ك» و «ل» و «ح» : «يغلب عليه ظن السلام» .

سمعه، ولكنها سمعت على شيخه، أو صحّحت وهو قد سمع الأحاديث من غير هذه النسخة، أو له بهذه الأحاديث أو هذا الكتاب إجازة، يجوز أن يروي منها إذا عرف أن هذه الأحاديث هي التي سمعها أو استجازها وسكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها.

ويجوز حينئذ أن يقول: «حدّثنا» أو «أخبرنا» بغير قيد إن كان قد سمع الأحاديث، أو يقيّد ذلك بقوله «إجازة» إن كان استجازها.

الرابع: الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه واستعن بثقة في ضبطه وحفظ كتابه، واحتاط عند القراءة عليه بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روایته والرواية عنه.

وكذا الأميُّ الذي لا يحسن الكتابة.

الخامس: يستحب للراوي أن يقدم الإسناد - كما هو المتعارف - ثم يورد الحديث، فإذا أراد النقل في أثناء المتن إلى حديث آخر قال: «الخبر» أو «الخبر تماماً».

ويكره أن يتعمّد تغيير صورة المتن والاختصار منه وإبدال لفظ بمرادفه للعالم بمدلولات الألفاظ كما يأتي.

وقيل: بتحريم ذلك.

## أصل

وإذا لم يكن المحدث عالماً بحقائق الألفاظ ومجازاتها ومنظومتها ومفهومها ومقاصدها خبيراً بما يختلّ معانيها، لم يجز له الرواية بالمعنى بغير خلاف، بل يتعمّن اللفظ الذي سمعه إذا تحقّقه، وإلا لم يجز له الرواية.

وأمّا إذا كان عالماً بذلك فقد قال طائفة من العلماء: لا يجوز إلا باللفظ أيضاً<sup>(١)</sup>.

وجوّز بعضهم في غير حديث النبي ﷺ فقط، قال: لأنّه أفسح من نطق بالضاد<sup>(٢)</sup>. وفي تراكيبيه أسرار و دقائق لا يوقف عليها إلا بها كما هي؛ لأنّ لكلّ تركيب معناً بحسب الوصل والفصل، والتقديم والتأخير، وغير ذلك لو لم يراع ذلك لذهب مقاصدها، بل لكلّ كلمة مع صاحبتها خاصيّة مستقلّة، كالخصيص والاهتمام وغيرهما، وكذا الألفاظ المشتركة والمترادفة، ولو وضع كلّ موضع الآخر لفatas المعنى المقصود.

ومن ثمّ قال النبي ﷺ: «نضر الله عبداً سمع مقالتي وحفظها ووعاها وأدّها، فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه»<sup>(٣)</sup>. وكفى هذا الحديث شاهداً بصدق ذلك.

(١) شرح التقريب والتيسير: ٣٤٠، تدريب الراوي ١: ٥٣٣.

(٢) الدرایة للشهید: ١١٣، تدريب الراوي ١: ٥٣٣، شرح التقريب والتيسير: ٣٤١.

(٣) مسند الشافعی: ٤١٣ / ١١٨٢.

والحق: أن كل ذلك خارج عن موضوع البحث؛ لأنّا إنما جوّزنا لمن يفهم الألفاظ ويعرف خواصّها ومقاصدها ويعلم عدم اختلال المراد بها فيما أداه.

وقد ذهب جمهور السلف والخلف من الطوائف كلّها إلى جواز الرواية بالمعنى إذا قطع بأداء المعنى بعنيه؛ لأنّه من المعلوم أن الصحابة وأصحاب الأئمّة عليهما السلام ما كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، ويبعد، بل يستحيل عادةً حفظهم جميع الألفاظ على ماهي عليه وقد سمعوها مرّةً واحدةً، خصوصاً في الأحاديث الطويلة مع تطاول الأزمنة. ولهذا كثيراً ما يروى عنهم المعنى الواحد بألفاظ مختلفة كما لا ينكر.

لما رويانا بطرقنا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبدالله عليهما السلام: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: «إن كنت تريدين معانيه فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

ورويانا بالسند المذكور عن محمد بن الحسين، عن ابن سنان، عن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبدالله عليهما السلام: إني أسمع الكلام منك فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء؟ قال: «فتتعتمد<sup>(٢)</sup> ذلك؟» قلت: لا. قال: «تريدين المعاني؟» قلت: نعم. قال: «فلا بأس»<sup>(٣)</sup>.

نعم، لامرية أنّ روایته بلفظه أولى على كلّ حال، ولهذا قدّم الفقهاء المرويّ بلفظه على المرويّ بمعناه.

(١) الكافي ١: ٥١ / ٢ (باب رواية الكتب والحديث).

(٢) في المطبوع: «فتتعتمد».

(٣) الكافي ١: ٥١ / ٣ (باب رواية الكتب والحديث).

وقد روينا بطرقنا عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: قول الله جل ثناؤه ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقُولَ فَيَنْبِغِيُونَ أَحْسَنَهُ﴾<sup>(١)</sup>? قال: «هو الرجل يسمع الحديث فيحدث به كما سمعه لا يزيد فيه ولا ينقص منه»<sup>(٢)</sup>. وبالغ بعضهم فقال: لا يجوز تغيير «قال النبي» إلى «قال رسول الله» ولا عكسه<sup>(٣)</sup>. وهو عننت بين بغير ثمرة.

وقد روينا بأسانيدنا عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد و<sup>(٤)</sup> القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك، أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ قال: «سواء، إلا أنك ترويه عن أبي أحبت إلى». وقال أبو عبدالله عليه السلام [الجميل]<sup>(٥)</sup>: ما سمعته مني فاروه عن أبي<sup>(٦)</sup>. وروينا بطرقنا عن محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد، عن عمر بن عبد العزيز، عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيره قالوا: سمعنا أبا عبدالله عليه السلام يقول: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي

(١) سورة الزمر : ٣٩.

(٢) الكافي : ١ / ٥١ (باب رواية الكتب والحديث).

(٣) التقريب للنووي: في مقدمة صحيح البخاري بشرح الكرمانى : ١ : ٢٨ ، تدريب الراوى : ١ : ٥٦٠ ، مقدمة ابن الصلاح : ١١٧.

(٤) في المصدر والمطبوع: «عن» بدل «و».

(٥) أثباته من النسخ الخطية والمصدر.

(٦) الكافي : ١ / ٥١ (باب رواية الكتب والحديث).

حديث جَدِّي، وحديث جَدِّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلوات الله وسلامه عليهم، وحديث رسول الله قول الله عزوجل»<sup>(١)</sup>. وروينا بأسانيدنا عنه (عن علي بن محمد، عن محمد بن عيسى)<sup>(٢)</sup>، عن قتيبة قال: سأله رجل أبا عبد الله عليهما السلام عن مسألة فأجابه فيها فقال<sup>(٣)</sup>: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: «مه ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله عليهما السلام، لسنا<sup>(٤)</sup> من أرأت في شيء<sup>(٥)</sup>».

فهذه الأحاديث تدل على جواز أن ينسب الحديث المروي عن أحد الأئمة عليهما السلام إلى كل واحد منهم وإلى النبي عليهما السلام. وهذا أبلغ من الإتيان باللقب موضع الإسم أو موضع الكنية، ومن وضع الألقاب بعضها موضع بعض. والذي يظهر لي أن ذلك إنما يجوز إذا لم يتضمن كذباً، فإذا رويانا حديثاً عن جعفر الصادق عليهما السلام جاز أن نقول - على مقتضى هذه الأحاديث - «عن رسول الله كذا» أو «قال كذا»، لا مثل «حدثني» و«سمعته يقول».

(١) الكافي ١ : ٥٣ / ١٤ (باب روایة الكتب والحديث).

(٢) مابين القوسين في المصدر: «علي عن محمد بن عيسى عن يونس».

(٣) في المصدر: «فقال الرجل».

(٤) ورد في حاشية «م»: لسنا من الذين يخاطبون به «رأيت» مثل الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما من يخاطبون به «رأيت»، فهم يقولون: نعم رأينا. بل أي شيء نقول في جواب أي مسألة كانت، فهو من رسول الله عليهما السلام (منه به).

(٥) الكافي ١ : ٥٨ / ٢١ (باب البعد والرأي والمقاييس).

فروع :

**الأول :** اختلفوا في روایة بعض الحديث إذا كان تاماً المعنى، فمنعه بعضهم بناءً على منع الروایة بالمعنى<sup>(١)</sup>.

والحق : جوازه إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه بحيث لا يخل بالبيان ولا تختلف الدلالة بتركه، سواء جوّزناها بالمعنى أم لا.

أما تقطيع المصنّفين الحديث في الأبواب بحسب المواضع المناسبة فأولى بالجواز، وقد استعملوه كثيراً، وما أظنّ له مانعاً.

**الثاني :** إذا كان عنده للحديث عن اثنين أو أكثر والسند الباقي متفق والحديث متفق المعنى مختلف اللفظ، فله جمعهما في الإسناد ثم يسوق الحديث بلفظ أحدهما، فيقول : «أخبرنا فلان وفلان ولللفظ لفلان» أو نحو ذلك.

ولو كان السند كله مختلفاً ساق السند الواحد برجاله، ثم أتى باللفظ المختص بذلك السند، ثم يسوق السند الآخر ويقول : «نحوه»، وإن كان لفظ المتن أيضاً متفقاً قال : «مثله».

**الثالث :** ينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعده : «أو كما قال» أو : «شبه هذا» أو : «نحو ذلك»؛ ليحترز عن الكذب<sup>(٢)</sup>.

وكذا إذا اشتبه على القارئ كلمة، فحسن أن يقول بعد قراءتها : «على الشك» أو : «على الظاهر» أو : «نحو ذلك»؛ ليتضمن ذلك إجازة وإذناً من الشيخ للراوي

(١) تدريب الراوي ١ : ٥٣٩، شرح التقريب والتيسير : ٣٤٥، الملخص في معرفة علم الحديث : ١١٢.

(٢) مابين القوسين لم يرد في «ح».

لألفاظ الحديث إذا وقف عليها وللصواب في المشتبه إذ ظهر، كما قاله بعضهم<sup>(١)</sup>.  
 الرابع : نقل المعنى، إنما جوازه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز حكايتها ونقلها بالمعنى ولا تغيير شيء منها على ما هو المتعارف. وقد صرّح به كثير من الفضلاء<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح التقريب والتيسير : ٣٤٤ ، تدريب الراوي ١ : ٥٣٩ ، المنتخب في علوم الحديث : ١٠٣.

(٢) الدرية للشهيد الثاني : ١١٤ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٦ : ١ ، تدريب الراوي ١ : ٥٣٨.

## أصل

لا ينبغي أن يروى الحديث بقراءة لحان ولا مصحف، وعلى طالبه أن يتعلم من النحو والعربيّة ما يسلم به من اللحن.

قال الأصميّ: إنّ أخواف ما أخاف على طالب الحديث إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ «من كذب على متعمداً فيتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رویت عنه ولحتت فيه كذبت به عليه<sup>(٢)</sup>.

وطريق السلامة من التصحيح والتحريف: الأخذ من أفواه الرجال.  
وإذا وقع في رواية<sup>(٣)</sup> ما هو معلوم اللحن أو التحريف وجب أن يُصلحه وأن يرويه على الصواب.

ومنعه بعضهم فقال: يرويه كما سمعه ويُبيّن أنَّ الصواب كذا<sup>(٤)</sup>.  
وهو تطويل بغير طائل، وكتابته كذلك إغراء بالجهل، سيما وقد جوَّزنا الرواية  
بالمعنى.

(١) صحيح البخاري ١: ١٠٨/٥٧، صحيح مسلم ١: ٣/١٠، السنن الكبرى للنسائي ٣: ٥٩١٢/٤٥٧، الجامع الكبير ٤: ٢٦٥٩/٣٩٥، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بليان ١: ٣١/٢١٤.

(٢) الملخص في معرفة علم الحديث: ١١٢، تدريب الراوي ١: ٥٤١، مقدمة ابن الصلاح: ١٠٧، شرح التقريب والتيسير: ٣٤٨، روضة العلاء لمحمد بن حبان: ٢٠٠.

(٣) في «ك» و «ل» و «ح»: «في روايته» بدل «في رواية».

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ١٠٨، تدريب الراوي ١: ٥٤٢ - ٥٤٣، شرح التقريب والتيسير: ٣٥٠، الملخص في معرفة علم الحديث: ١١٣ - ١١٤.

والصواب: إصلاحه في كتابة أيضاً إذا تحقق المقصود ولم يكن فيه احتمال، وإلا تركه على حاله مع التضييب عليه، وبيان الصواب على الحاشية، ثم يقرأ عند الرواية على الصواب.

ولو قال: «وفي روايتي كذا» لم يكن به بأس.

ولو رأه صواباً في حديث آخر أو نسخة أخرى - وإن لم تكن مرويَّة له - وجب الإصلاح على كل حال؛ لتأكيد<sup>(١)</sup> القرينة في العلم بذلك، خصوصاً إذا غالب على ظنه أنه من نفسه أو من الناسخ، لا من الشيخ.

وهكذا إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن، فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك الساقط هو كذا.

#### فروع :

**الأول:** الواجب على المحدث إذا كان في سمعه بعض الوهن أن يتبنته حال الرواية. ومنه ما إذا وقع من شيخه شك في لفظه، فليبيّن ذلك. وإن كان قد حدثه عن حفظه حال المذكرة فليقل: «حدثنا مذاكرة» كما كان يفعله الصدر الأول.

وإذا كان الحديث من ثقة ومحروم وجوب ذكرهما أو الاقتصار على الثقة. وإذا سمع بعض الحديث عن شيخه وبعضه عن آخر وجب أن يبين ما رواه عن كل واحد منهمما.

ولو بين إجمالاً أن بعضه عن فلان وبعضه عن فلان، صار كل جزء منه كأنه

---

(١) في «ح»: «لتأكيد» بدل «لتأكد».

رواه عن أحدهما بهماً، فلا يحتاج بشيء منه إن كان فيهما مجريح.

الثاني : يجوز عند أصحاب الحديث تقدم المتن في الرواية، كـ«قال الصادق كذا» ثم يقول : «أخبرنا به فلان عن فلان» إلى آخره. ويجوز حينئذ للراوي أن يرويه كذلك وأن يقدم الإسناد.

وإذا روى المحدث حديثاً بإسناد ثم أتبعه إسناداً آخر لأجل ذلك المتن قال في آخر الآخر : «مثله» إن كان المتنان متتفقين لفظاً. ويجوز للراوي حينئذ أن يروي المتن بالسند الثاني.

وإن كان بين المتنين تناقض ما قال في آخر الآخر : «نحوه»، ولا يجوز حينئذ رواية المتن بالسند الثاني.

وقال بعضهم : إذا كان الراوي الأول من أهل الحذق والتفطن لمعاني الألفاظ وجوزنا الرواية بالمعنى جاز<sup>(١)</sup>. وهو محلّ توقف.

ولم يفرق بعضهم بين «مثله» و «نحوه»، وجوز رواية المتن بالسند الثاني مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

والتحقيق ما قلناه.

الثالث : إذا ذكر الإسناد وبعض المتن ثم قال : «الحديث»، أو ذكر الحديث إلى آخره وأراد السامع روايته بكماله، فقد منعه [بعضهم]<sup>(٣)</sup> وجوزه

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح : ١١٦ - ١١٥.

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح : ١١٦ ، وكتاب الكفاية في علم الدراسة : ٢١٤.

(٣) في المطبوع «بعض» ، وما أثبتناه من النسخ الخطية.

(٤) شرح التقريب والتيسير : ٣٦٨ ، تدريب الراوي ١ : ٥٥٩.

الأكثرون<sup>(١)</sup> إذا علم المحدث والسامع باقي الحديث، أو كان حديثاً معروفاً مشهوراً<sup>(٢)</sup>.

ولو اقتصر على المذكور ثم قال: «وهو هكذا» ثم ساقه بكماله كان<sup>(٣)</sup> أحسن.

(١) في «ح»: «الأكثر» بدل «الأكثرون».

(٢) شرح التقريب والتبسيط: ٣٦٨، تدريب الراوي ١: ٥٥٩.

(٣) في «ك» و «ل»: «فهو» بدل «كان».

## أصل

ما يرويه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني رحمه الله في الكافي بقوله: «محمد بن يحيى» - مثلاً -، فالمراد: حدثنا محمد بن يحيى، أو أخبرنا قراءةً أو إجازةً أو نحو ذلك، أو المراد: رویت عن محمد بن يحيى بنوع من أنواع الرواية. فإذا قال بعد ذلك: «عن فلان» فكان هذا مثلاً - قال رویت عن فلان بنوع من أنواع الرواية كما قلناه، فحذف القول ومقوله وبقي متعلق القول اختصاراً.

وما يرويه الشيخ الطوسي رحمه الله في الكتابين وغيره عمن لم يلقه قطعاً، نحو قوله: «الحسين بن سعيد»، فالمراد حدثنا الحسين بن سعيد، أو أخبرنا أو روی لنا بنوع من أنواع الرواية، ولكن بوسائل رجال السنده المتصل به، الذي قد تقرر.

وهذا الاصطلاح من خواص أصحابنا، وإنما اعتمدوا ذلك؛ لكثره أحاديثنا وكون المقصود اتصال سند الرواية بأي نوع اتفق. فأتوا بلفظ يندرج تحته الجميع؛ روماً للاختصار، وإن كان تبيين وجه المأخذ في كل راوٍ أحسن، كما يفعلونه في كثير من الموارض.

فوائد:

**الأولى:** لو تلفظ الإنسان بهذا المحفوظ لم يحسن عندنا؛ لأنّه إذا قال: «الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير» - مثلاً -، لم يعلم مأخذ الحسين بن سعيد

عن ابن أبي عمير بأي طريق من الطرق. أي: «حدّتنا» أو «أخبرنا إجازةً» أو «قراءةً» أو «سماعاً» أو نحو ذلك، فكيف يجزم بواحد من هذه المعاني. نعم، لو تحرّى لفظاً يصلح على كلّ حال نحو: «قال رويت عن ابن أبي عمير» لم يكن به أساس، إلا أنّه تطويل ولا ثمرة مهمّة له.

وأمّا ما في آخر السند مثل قولهم: «محمد بن مسلم قال أبو عبدالله عليه السلام»، فهنا<sup>(١)</sup> الفظة «قال» ممحوظة قبل لفظة قال الموجودة وفاعلها محمد بن مسلم، أي: قال محمد بن مسلم: قال أبو عبدالله عليه السلام. ولو تلقّظ القارئ بها إذا كانت ممحوظة كان أنساب مع أنّ حذفها قليل.

أمّا إذا قال: «عن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله إنّه يحرم كذا أو يحبّ كذا» فالمراد كما تقدّم: رويت عن أبي عبدالله عليه السلام، إما بأنّ «سمعته يحدّث» أو «قال لي» أو نحو ذلك.

وبعض محدثي العامة يجعل مثل هذا مرسلاً؛ لأنّه أعمّ من أن يكون سمعه منه غير واسطة أو رواه عنه بواسطة<sup>(٢)</sup>.

وهو من حيث اللفظ محتمل، إلا أنّ أصحابنا - رضوان الله عليهم - استعملوه في المتصل، وفهموا منه عند الإطلاق الاتصال، وصار ذلك متعارفاً بينهم، لم يرتب فيه منهم أحد فيما أعلم.

الثانية: ما يرويه الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى في الكتابين وما يرويه غيره مما حذف أول سنته؛ للعلم به اختصاراً.

(١) في «ك» و «ح»: «هاهنا» بدل « هنا ».

(٢) الباعث الحديث: ٤٩ - ٤٨، المنتخب في علم الحديث: ٤٣، شرح التقريب والتسير: ١٠١.

الأولى للقارئ إن كان الشيخ أن يذكر أول المجلس أو الكتاب السندي تماماً ثم يقول في أول كل حديث: «وبالسند المتقدم إلى الحسين بن سعيد» أو: «بسندي المتقدم» أي: أروي لكم أو أرويكم بسندي إليه.

هذا إن كان الكل عن الحسين بن سعيد، وإن اختلف رجال السندي المروي عنهم، فالأولى ذكر السندي إلى كل واحد منهم أولاً ثم يقول: «وبالسند المتقدم إلى فلان» إذا كان قد تقدم ذكر السندي.

وإن كان القارئ التلميذ، فكذلك الأولى أن يذكر أول المجلس السندي المتصل بأول السندي المذكور ثم يقول: «وبسنديكم المتقدم إلى الحسين بن سعيد»، أي: أروي عنكم بسنديكم إليه.

ولو حذف كل ذلك أمكن صحة الرواية أيضاً؛ لأن المراد معلوم.

ولو لم يذكر في أول الكتاب أو المجلس السندي وقال الشيخ أو القارئ: «بسندي إلى فلان» أو «بسنديكم إلى فلان» كفى ذلك.

وكذا إذا كان السندي متصلًا بالمصنفين كما في الكافي وكثير من التهذيب. يقول الشيخ إذاقرأ: «وبسندي المتصل إلى محمد بن يعقوب - مثلاً - قال: أخبرنا عدّة من أصحابنا»، ولو حذف «قال» جاز للعلم به.

وإن كان القارئ التلميذ قال: «وبسنديكم إلى فلان قال أخبرنا فلان» إلى آخره، وإن لم يكن حاضرًا في ذهنه رجال السندي وترتيبهم؛ لأن العلم الإجمالي كاف، ولكن الأولى ما قدمناه من التبيين.

الثالثة: قد جرت عادة المحدثين أن يذكروا أسماء شيوخهم وأنسابهم ويعرّفونهم بما يقتضيه الحال ويعرف عنهم الجهة في أول الحديث إذا روه مفرداً.

ولو كان كتاباً تاماً جاز استيفاء ذلك في أول الكتاب والاقتصار فيباقي على ما يرفع للبس، حتى الإضمار كاف مع أنه.

وأما باقي الشيوخ، فالواجب ذكر كل شيخ بما يرفع الجهة عنه، إلا أن يكون كثير التكرر<sup>(١)</sup> بحيث يكفي مجرد الإسم في فهمه؛ فإن تكرير ذلك يستهجن؛ إذ هو تطويل بغيرفائدة.

ولا ينبغي متابعة الشيخ إذا كان قدأجمل والمحل يحتاج إلى البيان، بل يجب بيانه بما يرفع الجهة عنه وإن كان الشيخ قد اختصر ذلك؛ لأنّ الشيخ ربّما اعتمد على فهمه وشهرته في ذلك الوقت. لكن ينبغي أن يميّز كلامه الذي زاده عن كلامشيخه بقوله: «هو فلان الفلاني» أو: «عني فلاناً» ونحو ذلك.

ومنع بعضهم الزيادة بدون البيان<sup>(٢)</sup>، ولقد وقع لنا ولكثير من المتأخرین الالتباس في كثير من الرواية، لحصول الاشتراك في أسمائهم وأسماء آبائهم وترك المتقدّمين تعريفهم بما يرفع للبس عنهم.

(١) في «ح»: «التكرار» بدل «التكرار».

(٢) انظر: شرح التقریب والتيسیر: ٣٥٨، وتدريب الراوی ١: ٥٥٠.

## أصل

ومن الواجب المتحقق على الفقيه معرفة الرجال في الجرح والتعديل ونحوهما؛ ليميز صحيح الحديث من ضعيفه، وإن اشتمل على القدح في المسلم المستور، لكن يجب غاية التثبت، فقد أخطأ فيه كثير.

وكذا يجب معرفة طبقاتهم في التقى والورع والعلم والضبط؛ لأجل الترجيح عند التعارض.

ومعرفة مراتبهم في التقدم والتأخر في المولد والوفاة؛ ليأمن القطع والقلب والإرسال.

ومعرفة المختلف من أسمائهم والمؤلف؛ ليأمن التباس الثقة بالضعف عند التصحيح والتحريف.

وتصحيح أسمائهم وأسماء آبائهم وكناهم وألقابهم وما يتبع ذلك؛ ليضع كل واحد في موضعه.

وكل ذلك من المهم الذي لا بد للفقيه والمحدث منه.

وقد جرت عادة مؤلفي أصول الحديث من العامة ذكر المختلف والمؤلف والمتفق والمفترق، وتصحيح المفردات، والكنى، والألقاب والنسب، والموالي، والأوطان وأشباه ذلك في كتب أصول الحديث. ونحن لو فتحنا باب ذلك هنا لطال واتسع المجال.

وقد كفانا المتقدمون البحث عن ذلك فيما ألقوه من الكتب النفيسة ككتاب الحافظ ابن عقدة، وفهرست النجاشي، وكتاب ابن الغضائري، والشيخ أبي جعفر الطوسيّ، وكتاب الرجال لأبي عمرو الكشّي، وكتب الشيخ أبي جعفر ابن بابويه القميّ، وما بآيدينا الآن، من الخلاصة وإيضاح الاشتباه للعلامة، وفهرست الشيخ الطوسيّ وكتاب ابن داود قد تكفل بأكثر المهمّ من ذلك.

لكن ينبغي للماهر تدبر ما ذكروه، فلعله يظفر بكثير مما أهملوه، أو يطلع على توجيهه قد أغفلوه، خصوصاً مع تعارض الجرح والمدح، فلا ينبغي لمن قدر على التمييز<sup>(١)</sup> التقليد، بل ينفق مما آتاه الله؛ فلكل مجتهد نصيب.

---

(١) في «ك» و«ل» و«ح»: «البحث» بدل «التمييز».

## فصل

ولقد مات النبي ﷺ عن مأة وأربعة عشر ألف صحابيٍّ، وآخرهم موتاً أبو الطفيلي، مات سنة مأة، وآخرهم قبله أنس بن مالك.

وقد جازف أهل السنة كل المجازفة، بل وصلوا إلى حد المخارفة، فحكموا بعذالة كل الصحابة، من لابس منهم الفتنة ومن لم يلابس، وقد كان فيهم المقهورون على الإسلام، والداخلون على غير بصيرة والشراك، كما وقع من فلتات ألسنتهم كثيراً. بل كان فيهم المنافقون كما أخبر به الباري جل ثناؤه<sup>(١)</sup> وكان فيهم شاربوا الخمر وقاتلوا النفس وفعلنوا الفسق والمناكر، كما نقلوه عنهم. وما نقلنا نحن بعضه فيما سبق من صحاحهم، من الأحاديث المتکثرة المتواترة المعنى، يدل على ارتدادهم بعد رسول الله ﷺ فضلاً عن فسقهم.

وزاد بعضهم في المجازفة والمخارفة، فحكم بأنهم كلهم كانوا مجتهدين<sup>(٢)</sup>. وهذا يقطع من له أدنى عقل بفساده؛ لأنَّه كان فيهم الأعراب، ومن أسلم قبل موت النبي ﷺ بيسير، والأميين الذين يجهلون أكثر قواعد الأحكام وشرائع الدين، فضلاً عن الخوض فيه بالاستدلال. كيف والاجتهاد مملكة لا تحصل إلا بعد فحص كثير وممارسة تامة بغير خلاف.

---

(١) سورة التوبة ٩: ١٠١.

(٢) كما في الصوارم المهرقة: ١١.

وإمكانية حصول النفعة والاجتهاد لهم دفعهً لانمنعه، إلا أنه لا يقتضي الحكم بذلك؛ لأنّه خلاف العلم العادي.

والذي ألجأهم إلى هذا القول البارد السمج مع العصبية ما قد تحققوا، من وقوع الاختلاف والفتن بينهم، وأنه كان يُفْسِدُ ويُكَفِّرُ بعضهم بعضاً، ويضرُّ بعضهم رقاب بعض، فحاولوا أن يجعلوا لهم طريقاً إلى التخلص.

كما جوّزوا الإلتمام بكلّ بز وفاجر ليروّجوا أمر الفساق الجحّال من خلفائهم وأئمّتهم.

## فصل

وقد وَجَهَ أَهْلُ السَّنَّةِ الطَّعْنَ إِلَيْنَا بِغَضْبِ كُلِّ الصَّحَابَةِ وَسَبَبِهِمْ، وَهَذَا جَهْلٌ مِّنْهُمْ أَوْ تَجَاهِلٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ وَسَبَبِهِمْ جَمِيعاً لَا يَرْضِي بِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ، وَإِنَّمَا هُمْ عِنْدَنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَعْلُومُ الْعِدْلَةِ، وَمَعْلُومُ الْفَسْقِ، وَمَجْهُولُ الْحَالِ.

أَمَّا مَعْلُومُ الْعِدْلَةِ: فَكُسْلَمَانُ وَالْمَقْدَادُ مَمْنَ لَمْ يَحْلُّ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، أَوْ أَنَّهُ حَالٌ أَوْ شَكٌ ثُمَّ رَجَعَ لِتَابِيَّنِ لِهِ الْحَقُّ. فَنَحْنُ نَتَقْرِبُ إِلَيْهِ تَعَالَى بِحَبْبِهِمْ وَنَسْأَلُهُ أَنْ يَجْعَلَنَا مَعَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَكَتَبَ الرَّجَالُ الَّتِي عَدَّنَا هَا<sup>(۱)</sup> مَمْلُوَّةً مَشْحُونَةً بِتَعْدِيلِ الْجَمْعِ الْغَفِيرِ مِنْهُمْ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ<sup>(۲)</sup> بِحِيثُ لَا يُسْتَطِعُ إِنْكَارُهِ وَلَا يَخْفِي عَلَى ذِي بَصَرٍ.

وَأَمَّا مَعْلُومُ الْفَسْقِ أَوِ الْكُفْرِ: فَكَمْنَ حَالٌ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَنَصْبُ لَهُمْ بِالْبَغْضِ وَالْعِدَاوَةِ<sup>(۳)</sup> وَالْحَرْبِ. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ آمِنٌ وَكَانَ مَنَافِقاً، أَوْ أَنَّهُ ارْتَدَّ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ عِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَنْ يَحْبُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبْغِضُ وَلَا يَحَارِبُ أَهْلَ بَيْتِهِ الَّذِينَ أَكَّدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كُلَّ التَّأْكِيدِ فِي مَدْحُومِهِ وَالْوَصِيَّةِ وَالتَّمْسِكِ بِهِمْ. وَفِيمَا نَقْلَنَا فِيمَا تَقْدَمَ عَنْ بَعْضِهِمْ مِنْ صَاحَابِهِمْ كَفَايَةً.

(۱) فِي «ك» وَ«ل» زِيَادَةً «عِنْدَنَا» بَعْدَ «عَدَّنَا هَا».

(۲) فِي «ك»: «وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ بِالْجَمِيلِ»، وَفِي «ح»: «وَالثَّنَاءِ بِالْجَمِيلِ عَلَيْهِمْ».

(۳) فِي «ك»: «الْعِدَاوَةُ وَالْبَغْضُ».

وهو لاءٌ تقرّب إلى الله تعالى وإلى رسوله ببغضهم وسبّهم وبغض من أحبتهم . وأمّا مجهول الحال : فكأكثراً الصحابة ، الذين لا نعلم خافوا الله تعالى ورغبوافي ثوابه فتمسّكوا بآهل بيته<sup>(١)</sup> ، الذين أمر الله ورسوله بالتمسّك بهم ، أم انحرفوا عنهم وتمسّكوا بأعدائهم اتّباعاً لهوى أنفسهم ، ورغبةً في زينة الحياة الدنيا ، وزهداً في الله وثوابه . فهو لاءٌ نُكّل أمرهم إلى الله ، فهو أعلم بهم . ولا نسبّهم ، ونشتغل عن الخوض في شأنهم بما هو أهم<sup>(٢)</sup> .

وأمّا ما ورد عندنا وعندهم من الأخبار الدالّة على ارتداد كلّ الصحابة أو ارتدادهم بقول مطلق<sup>(٣)</sup> ، فإنه يجب حملها على المبالغة ، لأنّ الذين ثبتوا على الاستقامة بعد الرسول<sup>(٤)</sup> كانوا قليلين ، وكثير منهم رجع إلى الحقّ بعد أن عاند أو تزلزل . ولو خفي منهم شيءٌ لم يخف من كان مع عليٍّ<sup>عليه السلام</sup> في حرب الجمل وحرب صفين من الأنصار والمهاجرين ، فلقد كانوا ألوفاً متعددّة ، بل كانوا أعاظم عسكره ممّن لم يحولوا عنه ، أو رجعوا إليه ممّن حضر قتل عثمان أو ألب عليه أو رضي به ، وكثير منهم قتلوا بين يديه ؛ حباً له ولإظهار الدين وقدموا على الله تعالى شهداء مرّلين<sup>(٥)</sup> بدمائهم لأجل إعلاء كلمة الحقّ من أيدي المنافقين والكافر من أعدائه . فكيف يجترئ من يؤمن بالله واليوم الآخر ويحبّ الله ورسوله أن يسبّ كلّ

(١) في «ك» و«م» : «بآهل بيته النبي ﷺ بدل «بآهل بيته» .

(٢) في «ح» : «بما هو أولى لنا في الدنيا والآخرة» بدل «بما هو أهم» .

(٣) أنظر : الاختصاص : ٦ ، وكتاب سليم بن قيس الهلالي ٢ : ٨٦٢ ، والجمع بين الصحيحين ٢ : ٥٠ - ٥١ ، صحيح البخاري ٢ : ٤٢٠ / ٣٤٩ .

(٤) في «ك» : على الاستقامة لم يحولوا بعد موت الرسول ﷺ .

(٥) في «ل» و«ح» و«م» : «مزّلين» بدل «مرّلين» .

الصحابة . هذا مما لا يتوهمه عاقل في شأن مسلم . وبهذا يحصل الجمع بين ما جاء في الكتاب العزيز ، من مدح الصحابة في قوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعْهُ أَشْبَدُوا عَلَى الْكُفَّارِ﴾ الآية<sup>(١)</sup> ، وبين ما جاء من النصوص عندنا وعندهم على ارتداد الصحابة وذمّهم . والله ولبي التوفيق .

تنمية :

وأما فضل خلّص أصحاب الرسول ﷺ بعضهم على بعض ، وفضل خلّص أصحاب الأئمة عليهما السلام [بعضهم على بعض]<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup> فضل خلّص أصحاب الرسول على خلّص أصحاب الأئمة ، فممّا لم يقم على شيءٍ منه دليل واضح ، وإن كان قد ورد عن النبي ﷺ أحاديث في فضل أشخاص بخصوصهم من أصحابه ، وورد عن الأئمة عليهما السلام أحاديث في فضل أشخاص من أصحابهم في أنفسهم وعلى غيرهم . إلا أنّ أكثر الأحاديث قد تعارض بمثلها ، وليس للبحث في تعين ذلك كثير فائدة . ونحن نعلم أن التفااضل بينهم إنما كان بحسب التقى والأعمال الصالحة ؛ لقوله تعالى : ﴿لِتَعَاوَرُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتُّقَاكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> .

وكذا الكلام فيمن كان من الصحابة على الفسق أو الكفر ببنفاق أو محاربة أمير المؤمنين أو من أصحاب الأئمة عليهما السلام فاسقاً أو كافراً ب글وأ أو تجسّم أو شبههما ، فإنّ تفاوت مراتبهم في ذلك لا يعلمه إلا الله تعالى .

(١) سورة الفتح ٤٨ : ٢٩ .

(٢) مابين المعرفتين أثبتناه من «ك» و «ل» و «ح» .

(٣) في «ك» و «ل» و «ح» : «أو» بدل «و» .

(٤) سورة الحجرات ٤٩ : ١٣ .



## أصل

أذكر فيه سبب اختلاف الأحاديث بين أهل السنة فقط ، وبيننا وبينهم ، وبيننا فقط ، فإنّ العامة أيضاً لم يتعرّضوا للذكر ، مع أنه أمر مهمٌ وقد وقع بعد موت النبي ﷺ بغير فصل . وترتب على هذا الاختلاف اختلاف فتاوى العلماء وآرائهم . وأئمّتنا علیهم السلام كشفوا القناع عن ذلك وبيّنوه بما لا مزید عليه . فأنا أذكر بعضاً مما وصل إلىّي في ذلك عنهم علیهم السلام ، فإنّ فيه مقنعاً .

فقد رویت بأسانيدی المتصلة إلى محمد بن يعقوب رحمه الله تعالى عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن إبراهيم بن عمر اليماني ، عن أبيان بن أبي عيّاش ، عن سليم بن قيس الهلالي قال : قلت لأمير المؤمنين علیه السلام : إني سمعت من سلمان وأبي ذر والمقداد شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبی الله ﷺ غير ما في أيدي الناس ، ثم سمعت منك تصديق ما سمعته منهم ، ورأيت في أيدي الناس أشياءً كثيرةً من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن نبی الله ﷺ أنتم تخالفونهم فيها وتزعمون أن ذلك كله باطل ، أفترى الناس يكذبون على رسول الله متعالماً ويفسرون القرآن بأرائهم ؟

قال : فأقبل عليّ وقال : « قد سألت فافهم الجواب ، إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً ، وصدقأً وكذباً ، وناسخاً ومنسوحاً ، وعاماً وخاصاً ، ومحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً ، وقد كذب على رسول الله ﷺ في عهده حتى قام خطيباً فقال :

أيتها الناس قد كثرت عليّ الكذابة فمن كذب عليّ متعمداً فليتبواً مقعده من النار.  
ثم كذب عليه من بعده.

وإئمـا آتاكمـ الحديثـ منـ أربـعةـ ليسـ لهمـ خـامـسـ :

رجل منافق يظهر الإيمان متصنّع بالإسلام لا يتأتّم<sup>(١)</sup> ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، فلو علم الناس أنه منافق كذاب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنّهم قالوا هذا قد صحب رسول الله ورأاه وسمع منه، فأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبره الله عن المنافقين بما أخبره ووصفهم بما وصفهم، فقال عزّوجلّ : «وَإِذَا رَأَيْتُهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ فَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ»<sup>(٢)</sup>، ثمّ بقوا بعده فتقربوا إلى أئمّة الضلاله والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان، فولّوهم الأعمال وحملوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم الدنيا، وإئمـا الناسـ معـ الملـوكـ والـدـنيـاـ إـلـاـ مـنـ عـصـمـهـ اللهـ<sup>(٣)</sup>، فهـذـاـ أـحـدـ الـأـرـبـعـةـ .

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحفظه<sup>(٤)</sup> على وجهه ووهم فيه ولم يتعمّد كذباً، فهو في يده يعول به<sup>(٥)</sup> ويعمل به ويرويه ويقول : أنا سمعته من رسول الله ، فلو علم المسلمين أنه وهم لم يقبلوه ، ولو علم هو أنه وهم لرفضه .

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً [أمر به]<sup>(٦)</sup> ثمّ نهى عنه وهو

(١) تأتمـ: تحرـجـ منـ الإـثـمـ وكـفـ عنـهـ . كـتابـ العـيـنـ ٨ـ : ٢٥٠ـ (أـثـمـ) .

(٢) سورة المنافقون ٦٣ : ٤ .

(٣) في المصدر : « عـصـمـ اللهـ » .

(٤) في المصدر : « يـحـمـلـهـ بـدـلـ « يـحـفـظـهـ » .

(٥) في المصدر : « يـقـولـ بـهـ » .

(٦) ماـيـنـ الـمـعـقـوـفـتـيـنـ أـثـبـتـنـاهـ مـنـ الـمـصـدـرـ .

لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسخة ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنه منسخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسخ لرفضه.

ورجل آخر رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ، ببعض الكذب<sup>(١)</sup> خوفاً من الله تعالى وتعظيمًا لرسوله<sup>(٢)</sup>، لم يسه<sup>(٣)</sup> بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمع، لم يزد فيه ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ؛ فإنْ أمرَ النَّبِيَّ ﷺ مثل القرآن ناسخ ومنسوخ وخاصةً عاماً ومحكم ومتشابه، قد كان يكون من رسول الله ﷺ كلام له وجهان، وكلام عام، وكلام خاص مثل القرآن. وقال الله عز وجل في كتابه: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُهُوا﴾<sup>(٤)</sup>، فيشتبه على من لم يعرف ولم يدر ما عنى الله به رسوله.

وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله عن الشيء فيفهم، وكان منهم من يسأله ولا يستفهمه، حتى أن كانوا يحبون أن يجيء الأعرابي والطارئ فيسأل رسول الله حتى يسمعوا<sup>(٥)</sup>.

ويدخل في قوله عليه السلام: «سمع شيئاً ولم يحفظه على وجهه» مع قوله: «إنّ في الحديث عاماً وخاصةً» ما كان عاماً مقصوراً على سببه وما كان حكماً في قضية

(١) في المصدر: «مبغض للذنب».

(٢) في المصدر: «لرسول الله».

(٣) في المصدر: «لم ينسه».

(٤) سورة الحشر: ٧ : ٥٩.

(٥) الكافي ١: ٦٢ - ٦٤ (باب اختلاف الحديث).

مخصوصة فيروى على وجه يعمّ حكمه أو يتعدّى .  
ورويانا بطرقنا عنه عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي أيوب الخزاز ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : ما بال أقوام يروون عن فلان وفلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتّهمون بالكذب فيجيء منكم خلافه ؟ قال : « إنّ الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن »<sup>(١)</sup> .  
ونحو ذلك من الأحاديث .

فهذا هو السرّ في اختلاف الأحاديث بين العامة [والخاصة]<sup>(٢)</sup> وبيننا وبينهم أيضاً لأنّ أمّتنا عليه السلام لم يرووا إلّا الحقّ مما قد اختلف فيه الصحابة . فخالف بعض أحاديثنا كلّ ما روي عنهم على غير وجهه .

وأمّا سبب اختلاف الحديث فيما بيننا فقط ، فبعضه قد يكون بعضاً مما سبق ، فإنه كان ممّن يسمّي نفسه باسم الشيعة قوم غلاة ومبتدعة وفسقة ، كما كان في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المنافقون والمرتّدون والفسقة كما بيته أصحابنا في كتب الرجال ، فربّما دسّوا في أحاديثنا شيئاً مما يوافق آراءهم مما لا أصل له . وكذا كان فيهم من وهم ولم يحفظ الحديث فأدّاه على غير وجهه ولم يتممّ الكذب .

ثم ينضاف إلى ذلك من أسباب الاختلاف عندنا ما كان يخرج عن أمّتنا عليه السلام على وجه التقيّة ، كما اشتهر بل تواتر النقل عنهم عليه السلام بأنّهم كانوا ربّما يجibيون السائل على وفق معتقده ، أو معتقد بعض الحاضرين ، أو بعض من عساه يصل إليه

(١) الكافي ١ : ٦٤ - ٦٥ (باب اختلاف الحديث) .

(٢) مابين المعقوفتين أثبناه من « ك » و « ل » و « ح » .

الحديث من أعدائهم المناوئين<sup>(١)</sup>.

فقد روينا بأسانيدنا إلى محمد بن يعقوب وعليّ بن محمد، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن علي بن رئاب، عن أبي عبيدة عن أبي جعفر عليهما السلام قال: قال لي: «يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلاً من يتولانا بشيء من التقىة؟» قال: قلت له: أنت أعلم جعلت فداك. قال: «إن أخذ به فهو خير له وأعظم أجرًا». وفي رواية أخرى: «إن أخذ به أجر وإن تركه والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

ورويانا عنه عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن عبد الجبار، عن الحسن بن علي، عن ثعلبة بن ميمون، عن زراره بن أعين، عن أبي جعفر عليهما السلام قال: سأله عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاءه آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا بن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كلّ واحد بغير ما أجبت به صاحبه. فقال: «يا زراره إنّ هذا خير لنا وأبقى لنا ولهم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقلّ لبقاءنا وبقاءكم». قال: ثم قلت لأبي عبدالله عليهما السلام: شيعتكم لوحملتهم على الأسئلة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مخالفين. قال: فأجابني مثل جواب أبيه<sup>(٣)</sup>.

ومثل ذلك ما ورد عنهم عليهما السلام كثير، وهو مما لا شبهة فيه بين شيعتهم. وإذا تبيّنت ذلك اندفع به ما ربّما يورده علينا بعض أهل السنة، فيقول: إذا كان

(١) المناوأة: المعاداة. لسان العرب ١: ١٧٨ (نوا).

(٢) الكافي ١: ٤/٦٥ (باب اختلاف الحديث).

(٣) الكافي ١: ٥/٦٥ (باب اختلاف الحديث).

أخذكم دينكم ومعالم شرائعكم عن أنتمكم المعصومين كما تزعمون، فمن أين وقع الاختلاف بين علمائكم وفي أحاديثكم؟

فنقول: أمّا الاختلاف في الأحاديث فقد عرفت سببه وأنه لا خصوصية لنا به، إذ [قد]<sup>(١)</sup> وقع الاختلاف كذلك في الأحاديث المأخوذة عنّا لا ينطق عن الهوى عندنا وعندكم، مع أنّ زمن أئمتنا عليهم السلام كان أطول بكثير من الزمان الذي انتشر فيه الإسلام ووقع فيه النقل عن النبي ﷺ، وكان الرواة عن أئمتنا عليهم السلام أكثر عدداً وانتشاراً في الأرض، واحتللاً في الآراء والأهواء<sup>(٢)</sup> فوقع الاختلاف في أحاديثهم أولى.

وأمّا اختلاف علمائنا في التعريفات التي لم يرد فيها نصّ بخصوصها، فسببه اختلاف أنظارهم في مبادئها وما آخذها كما هو بين علمائكم أيضاً، بل بين كل الطوائف من أصحاب الملل والنحل.

(١) ما يبين المعقوفتين أثبتناه من «ك» و«ل» و«ح».

(٢) في «ك» و«ح» و«م»: في الأهواء والآراء.

## أصل

ومن أعظم المهمات عند الفقهاء والمحدثين من كل الطوائف معرفة مختلف الحديث ومعرفة ما يترتب على الاختلاف، وإذا وردت مختلفة في الحكم فلا تخرج عن أقسام ثلاثة:  
الأول: أن يقع التعادل والتضاد فيها من كل وجه. وهو قليل الوقع، حتى منع من وقوعه بعض المخالفين<sup>(١)</sup>.

وليس بشيء.

وحكمه عندنا وعند أكثر العامة التخيير<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض الفقهاء: يتساندان ويرجع إلى مقتضى العقل<sup>(٣)</sup>.  
والصحيح: الأول.

وقد جاء في بعض أحاديثنا عن الصادق عليهما السلام أنه قال: «بأيّهما أخذت من باب التسليم وسعك»<sup>(٤)</sup>.

إلا أنا رويانا عن محمد بن يعقوب الله عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عثمان

(١) انظر: شرح الكواكب المنير ٤: ٦٠٥ و ٦٧٠ ، والمحصول ٥: ٣٨٠ ، التخيير شرح التحرير ٨: ٤١٣١ .

(٢) انظر: شرح الكواكب المنير ٤: ٦١٣ .

(٣) كما في المحصول ٥: ١٨٠ ، والتمهيد للأستوي ٥٠٥ .

(٤) الكافي ١: ٦٦ / ذيل الحديث ٧ (باب اختلاف الحديث).

بن عيسى والحسن بن محبوب جمِيعاً، عن سَماعَةٍ عن أبي عبد الله عَلِيِّهِ الْكَاظِمِ قال: سألهُ عن رجل اختلف عليه رجالان من أهل دينه في أمر كلامهما يرويه، أحدهما يأمر بأخذِهِ، والآخر ينهاه عنه، كيف يصنع؟ قال: «يرجئه حتَّى يلقى من يخبره، فهو في سعة حتَّى يلقاه»<sup>(١)</sup>.

وسيأتي نحو هذا في حديث عمر بن حنظلة<sup>(٢)</sup>.

وقد استفاض النقل عن النبي وآل بيته عليهم السلام بالأمر بالتوقف عند الاشتباه<sup>(٣)</sup>، وهذا منه، ولكن عمل أصحابنا وجماهير العلماء على الأول، وهو التخيير.

ولعلَّ مثل هذين الحديثين ونحوهما محمول على ما لا يضطرُّ إليه الإنسان بدليل «يرجئه»، فيكون وردهما على سبيل الأولوية والأحوطية، أو يكون ذلك وما ورد فيه الأمر بالتوقف محمولاً على المبالغة والتأكيد في التشكيك وكثرة الفحص عن المرجحات، أو يكون الأمر بالتوقف عند الاشتباه محمولاً على من ليس له درجة الاستنباط والاستدلال، أو على من يمكنه الترجيح ولم يبحث فيه، أو نحو ذلك. وأعلم أنَّ التضاد لا يجوز أن يقع في خبرين متواترين قطعاً؛ لامتناع اجتماع النقيضين كما لا يقع بين دليلين قطعيين، ولا يكون بين متواتر وآحاد؛ لوجوب العمل بالمتواتر.

القسم الثاني: أن يمكن الجمع بوجه، إما بأن يعمل بأحدهما على الإطلاق وبالآخر على وجه دون وجه، أو بأن يعمل كلَّ منهما من وجه دون آخر. وذلك

(١) الكافي ١ : ٧/٦٦ (باب اختلاف الحديث).

(٢) يأتي في الصفحة ٢٥٧.

(٣) أنظر: الوسائل ٢٧ : ١٥٤ - ١٧٥ أحاديث الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي.

كما جاء في قوله ﷺ : «أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهُودِ؟» قيل : نعم يا رسول الله . قال : «أَنْ يَشَهِدَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشَهِدْ»<sup>(١)</sup> .

وقوله ﷺ : «يَفْشِلُ الْكَذَبُ حَتَّى يَشَهِدَ الرَّجُلُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشَهِدْ»<sup>(٢)</sup> .

فيعمل بالأول في حقوقه تعالى ، وفي الثاني في حقوق العباد ، فإذا أمكن مثل ذلك لم يجز طرح أحدهما مع صحته .

وكذا لو كان لأحدهما وجه من التأويل وجوب تأويله والعمل بالآخر ، سيما إذا عضد التأويل دليلاً أو حديث آخر .

وإنما يكمل للجمع العلماء الجامعون بين الحديث والفقه والأصول ، الأذكياء الغواصون على المعاني .

وأحسن ما صنف فيه عندنا كتاب الاستبصار ، فإنه لم يشدّ عنه إلا القليل . ومن تبصر في مطالعته لم يكدر يخفى عنه وجه الجمع بين حديثين وإن كان الشيخ رحمه الله أتى فيه بأشياء يمكن الجمع [باكمال<sup>(٣)</sup>] منها وأشياء غير مرضية ، لكنه سبق الغاية في ذلك وإنما يمشي الماشي بعده على أثره ويستضيء بنوره .

وقد ألف الشافعي للعامة فيه شيئاً لم يستوف ما هناك ، ولكن نبههم على الطريق ، وصنف لهم بعده ابن قتيبة ، فأتى بأشياء مرضية وغير مرضية .

القسم الثالث : أن يترجح أحدهما على الآخر بوجه من التراجيح المقررة في الأصول ، الراجعة إلى سنته أو متنه أو زمانه أو حكمه أو نحو ذلك . وقد كفانا

(١) نحوه في غاية المراد للشهيد ٤ : ١١٤ ، صحيح مسلم ٣ : ١٣٤٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ١٥٩ ، سنن أبي داود ٤ : ٣٥٩٦ / ١٧ ، شرح معاني الآثار ٤ : ١٥٢ .

(٢) شرح معاني الآثار ٤ : ١٥١ .

(٣) في المطبوع و «م» : «بالعمل» ، وما أثبتناه من «ك» و «ل» و «ح» .

الأصوليون البحث عن وجوهه.

وأما حقيقته: فهو عبارة عن النظر والفحص عمّا يتقوّى به كلّ واحد منهما، ثم الموازنة بين المرجحات والحكم لما كان مرجحاته أكثر وأقوى. وهذه لجة عميقة بل مجرّ<sup>(١)</sup> متسع لا يكاد يدرك قراره.

وكثير من الاختلاف حصل باختلاف<sup>(٢)</sup> أنظار الفقهاء في ذلك؛ حيث إنّ بعضهم قد يتضطّن لمرجحات لم يتضطّن لها الآخر، أو يترجّح في نفسه قوّة مرجح على آخر ويترجّح العكس عند آخر، أو نحو ذلك.

واعلم أنّ المحققين من العلماء على وجوب الفحص في الترجيح على المجتهد ليعمل بالراجح، بل كاد يكون إجماعاً.

ومنع بعض المخالفين منه<sup>(٣)</sup> ليس بذي وجه؛ لأنّ العرف والعقل والشرع يقتضي وجوب العمل بالراجح:

أما العرف: فظاهر؛ لأنّ من تتبع العمل بالأوهام وترك الأمور الراجحة عد سفيهاً.

وأما العقل: فلأنّه يمنع من العمل بالمرجوح مع وجود الراجح، ويحكم على فاعله أيضاً بالسفة.

وأما الشرع: فلا يخفى فيه وجوب العمل بالظنّ الغالب في أكثر موارده من لدن نبيتنا ﷺ إلى يومنا هذا.

(١) في «ك» و «ل» و «ح»: «بحر» بدلاً من «مجرّ».

(٢) في «ك» و «ل» و «ح»: «باعتبار» بدلاً من «باختلاف».

(٣) انظر: المحصول ٥: ٣٩٧، شرح الكوكب المنير ٤: ٦١٨، النحير شرح التحرير ٨.

وأَمَّا مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ النَّهْيِ عَنِ اتِّبَاعِ الظُّنُونِ<sup>(١)</sup>، فَالْمَرَادُ بِهِ الْوَهْمُ؛ لَأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى اسْمِ الظُّنُونِ لِغَةً إِمَّا حَقِيقَةً وَإِمَّا مَجَازًا، أَوِ الْمَرَادُ فِيمَا الْفَرْضُ فِيهِ الْعِلْمُ مِنِ الْعَقَائِدِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لَأَنَّ الْآيَاتِ وَرَدَتْ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَرَكُونَ الْأُمُورَ الْجَلِيلَةَ وَيَتَبَعُونَ الْأَوْهَامَ وَالْإِمْكَانَاتِ الَّتِي تَوَافَقُ أَهْوَاءَ أَنفُسِهِمْ.

وَاحْدَادِيَّتِنَا شَاهِدَةٌ بِوجُوبِ التَّرجِيحِ وَالْعَمَلِ بِالرَّاجِعِ، وَمَقْبُولَةٌ عُمَرُ بْنُ حَنْظَلَةَ تَرْشِيدًا يَضِّعُ إِلَى ذَلِكَ وَإِلَى فَوَائِدِ أُخْرَى، فَلَنُورِدَهَا لِكُثْرَةِ نَفْعِهَا:

رَوَيْنَا بِأَسَانِيدِنَا الْمُتَّصِّلَةِ إِلَى مُحَمَّدٍ بْنَ يَعْقُوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَىٰ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَىٰ، عَنْ دَاؤِدَ بْنِ الْحَصَّينِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَهُمَا مَنَازِعَةٌ فِي دِينِ أَوْ مِيرَاثٍ فَنَحَا كَمَا إِلَى السُّلْطَانِ وَإِلَى الْقَضَاءِ أَيْحَلَّ ذَلِكَ؟

قَالَ: «مَنْ تَحَاكِمُ إِلَيْهِمْ فِي حَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ فَإِنَّمَا تَحَاكِمُ إِلَى الطَّاغُوتِ وَمَا يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّمَا يَأْخُذُ سُحتَانًا وَإِنْ كَانَ حَقًاً ثَابَتَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ أَخْذَهُ بِحُكْمِ الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَكْفُرُ وَابْنَهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكُفُرُوا بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>».<sup>(٣)</sup>

قَلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُونَ؟

قَالَ: «يَنْتَظِرُانِنَّ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَمَّنْ قَدْ رَوَى حَدِيثَنَا وَنَظَرَ فِي حَلَالِنَا وَحَرَامِنَا وَعَرَفَ أَحْكَامَنَا فَلَيْرِضُوا بِهِ حَكْمًا إِنْتِي قَدْ جَعَلْتُهُ عَلَيْكُمْ حَاكِمًا، فَإِذَا حَكَمُ

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ١٢ .

(٢) لم ترد الآية في المصدر.

(٣) سورة النساء ٤ : ٦٠ .

بحكمنا فلم يقبله منه فإنما استخفّ بحكم الله وعليها رد، والرّاد علينا الرّاد على الله، وهما على حد الشرك بالله».

قلت: فإن كان كلّ واحد اختار رجلاً من أصحابنا فرضياً أن يكون الناطرين في حقّهما فاختلفا فيما حكموا وكلاهما اختلف في حديثكم؟

قال: «الحكم ما حكم به أعدّهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر».

قال: قلت: فإنّهما عدلان مرضيّان عند أصحابنا لا يفضل واحداً منهما على صاحبه<sup>(١)</sup>؟

قال: فقال: «ينظر إلى ما كان من روایاتهم<sup>(٢)</sup> عنّا في ذلك الذي حكم به المجمع عليه من أصحابك، [فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك]<sup>(٣)</sup>، فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه. وإنّما الأُمور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيه فيجتنب، وأمر مشكل يردد علمه إلى الله ورسوله.

قال رسول الله ﷺ: «حلال بين، وحرام بين، وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم».

قلت: فإن كان الخبران عنّكما مشهورين قد رواهما الثقات عنكم؟  
قال: «ينظر بما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به

(١) في المصدر: «على الآخر» بدل «على صاحبه».

(٢) في المصدر: «روایتهم» بدل «روایتهم».

(٣) ما بين المعقوقتين أثبتناه من المصدر.

ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنّة ووافق العامة».

قلت: جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفاً حكمه من الكتاب والسنّة.

ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة والآخر مخالفًا لهم بأي الخبرين يؤخذ؟

قال: «ما يخالف العامة فيه الرشاد».

فقلت: جعلت فداك فإن وافقهما الخبران جميعاً؟

قال: «ينظر إلى ما هم إليه أميل حكماً هم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر».

قلت: فإن وافق حكماً هم الخبرين جميعاً؟

قال: «إذا كان ذلك فأرجئه<sup>(١)</sup> حتى تلقى إمامك، فإن الوقوف عند الشبهات

خير من الاقتحام في الهلكات<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث وأمثاله تضمن وجوب الترجيح في المفتى والحديث، ووجوب

العمل بالراجح كما لا يخفى.

(١) في المصدر: «فارجه».

(٢) الكافي ١: ٦٧ - ٦٨ (باب اختلاف الحديث).



## أصل

### في معرفة الاعتبار بالمتابعات والشواهد

وهو عبارة عن النظر في الحديث هل تفرد به راويه أم لا وهو «اعتبار المتابعة»، وهل جاء في الأحاديث ما يوافقه معناً أم لا وهو «اعتبار الشاهد». وهو نوع من أنواع الترجيح لم يبحث عنه الأصوليون، وجرت عادة أصحاب الحديث بالبحث عنه.

وهو أمر مهم يترعرع به الفقهاء والمحدثون أحوال الحديث ويكثر بحثهم واعتناؤهم به.

مثال الأول: أن يروي علي بن إبراهيم عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس حديثاً عن أبي جعفر عليهما السلام. فيعتبر الناظر هل روى هذا الحديث ثقة آخر غير علي عن أبيه، فإن لم يوجد فتقة غير أبيه عن عبد الرحمن، فإن لم يوجد فتقة غير عبد الرحمن عن عاصم، فإن لم يوجد فتقة غير عاصم عن محمد بن قيس، فإن لم يوجد فتقة غير محمد عن أبي جعفر عليهما السلام.

فأي ذلك وجد كان «متابعاً»، وازداد الحديث به قوّة واعتباراً؛ لأن ذلك يشير للظن أن له أصلاً يرجع إليه.

والمتابعة التامة أن يرويه غير علي عن أبيه، وغير أبيه عن عبد الرحمن، إلى آخر السنن.

وإذا رواه غير أبيه أو غير عبد الرحمن أو غير عاصم أو غير محمد سعى كل واحد من هذه الكيفيات «متابعة ناقصة» تقصـر عن الأولى [بقدر]<sup>(١)</sup> بعدها عنها<sup>(٢)</sup>.

وقد يطلق على المتابعة - تامةً كانت أو ناقصة - اسم الشاهد أيضاً.

ومثال الشاهد: أن يروي غير هؤلاء حديثاً آخر عن أبي جعفر عليه السلام أو غيره من المعصومين بمعناه، ولا يسمى هذا «متابعة».

وإذا قالوا «هذا مما تفرد به فلان» كان ذلك مشعراً بانتفاء المتابعتـات، وإذا انتفت مع الشواهد أيضاً تمحض فرداً.

وحيثـنـدـ إنـ كانـ مـخـالـفـ لـرواـيـةـ منـ هوـ أحـفـظـ منهـ كانـ ضـعـيفـاـ وـيـسـمـيـ «ـشـاذـاـ»ـ وـ«ـمنـكـرـاـ»ـ.

وإنـ كانـ غـيرـ مـخـالـفـ وـالـراـويـ عـدـلـ ضـابـطـ كـانـ «ـصـحـيـحاـ»ـ.

وإنـ قـصـرـ عـنـ ذـلـكـ وـكـانـ مـمـدـوـحـاـ كـانـ «ـحـسـنـاـ»ـ،ـ وـإـلـاـ كـانـ أـيـضاـ «ـشـاذـاـ»ـ،ـ منـكـرـاـ»ـ مـرـدـوـدـاـ.

ويـدـخـلـ فـيـ الـمـتـابـعـاتـ وـالـشـواـهـدـ رـوـاـيـةـ الـضـعـفـاءـ؛ـ لـأـنـهـ لـاـ اـعـتـمـادـ عـلـيـهـ بـلـ عـلـىـ ماـ جـاءـتـ هـيـ شـاهـدـاـ»ـ أـوـ مـتـابـعـةـ لـهــ.ـ وـيـخـتـلـفـ ذـلـكـ فـيـ الـقـوـةـ وـالـضـعـفـ بـحـسـبـ اختـلـافـ الـرـوـاـةــ.ـ وـالـلـهـ الـمـوـقـقــ.

(١) في المطبوع: «بقدرها»، وما أثبتناه من النسخ الخطية.

(٢) في «ل» و «ح» زيادة: «هـكـذـاـ أـطـلقـهـ بـعـضـ عـلـمـاءـ الـحـدـيـثــ،ـ وـلـوـ قـيلـ بـالـعـكـسـ أـمـكـنـ»ـ بـعـدـ «ـعـنـهـ»ـ.

## أصول أربعة

الأول : الخبر يتأيد بدليل العقل، (أي : ما اقتضاه. كأن يحكم العقل) <sup>(١)</sup> بأنّ الأشياء قبل ورود الشرع على الإباحة والحرظر، فيجيء الخبر موافقاً لذلك، فيتأيد كلّ منها بصاحبها، ويكون حينئذ دليل العقل مؤيداً لهذا الخبر إذا عارضه مثله.

وبعضهم يرجح الخبر المخالف لدليل العقل؛ لأنّه مؤسس لحكم شرعي <sup>(٢)</sup>. وفيه بحث.

وتوقف الشيخ الطوسي رحمه الله تعالى <sup>(٣)</sup>.

الثاني : إذا كان أحد الخبرين مرويّاً بلفظه والآخر بمعناه، رجح بعضهم المروي باللفظ على المروي بالمعنى مطلقاً <sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم : إذا كان كلاهما فطناً ضابطاً عارفاً بمفهوم اللفظ ومنظقه وما يحيل معناه، فلا ترجيح بذلك؛ إذ قد أُبيح له الرواية باللفظ والمعنى معاً، وإن لم يكن الراوي بالمعنى كذلك رجح المروي باللفظ <sup>(٥)</sup>.

(١) مابين القوسين لم يرد في «ل».

(٢) كما في العدة للشيخ الطوسي ١ : ١٤٣ .

(٣) العدة ١ : ١٤٣ .

(٤) مبادئ الوصول : ٢٣٦ .

(٥) كما في العدة ١ : ١٥٢ .

الثالث : رجح أكثر العلماء المسند على المرسل<sup>(١)</sup>.

وبعضهم عكس وقال : إنَّ المرسل لم يرسل<sup>(٢)</sup> روايه إِلَّا بعد جزمه بصحّته، بخلاف المسند؛ فإنَّ راويه قد لا يجزم بصحّته ويحيل أمره على سنته<sup>(٣)</sup>. والأول : أقوى.

نعم، إنَّ كان مرسله لا يروي إِلَّا عن ثقة فلا ترجيح، ولهذا سُوِّي أصحابنا بين ما يرسله محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى والبزنطي<sup>(٤)</sup>، وبين ما يسنه غيرهم.

الرابع : لا شبهة عندنا في تقديم الصحيح على الحسن والموثق عند التعارض إِذَا لم يمكن تأويлемاً، وأمّا إذا أمكن تأويлемاً أو حملهما على بعض الوجوه، فإِنَّه يجب عند من يعمل بهما ويرجح ذلك على طرحهما بالكلية.

بل قد رأينا الشيخ الطوسي<sup>ر</sup> في موضع متعدد يؤلِّ الصحيح ويعمل بالحسن أو الموثق عند التعارض؛ لنوع من الأخبار<sup>(٥)</sup> أو مساعدة بعض الأدلة<sup>(٦)</sup>. وأمّا إذا لم يعارضهما صحيح فقد قبلهما جماعة من علمائنا واحتجوا بهما،

(١) كشف الأسرار ٢: ٨، شرح الكوكب المنير ٤: ٦٤٨.

(٢) في «ك» و «ل» و «ح» : «يرسله» بدل «يرسل».

(٣) العدة ١: ١٥٤.

(٤) كما في العدة ١: ١٥٤.

(٥) في «ك» و «ل» و «ح» : «من الاعتبار» بدل «من الأخبار».

(٦) ورد هنا في حاشية «م» : الشيخ<sup>ر</sup> اشترط في الراوي الإيمان والعدالة في كتب الأصل، ووقع له الغرائب في كتب الفرع، فتارةً يعمل بالغیر الضعيف مطلقاً حتى يخصّ به أخبار صحيحةً حيث تعارضه بإطلاقها. وتارةً يجعل رجع برأه الحديث لضعفه، وأخرى برأ الصحيح، معللاً بأنه خبر واحد لا يوجب علمًا ولا عملاً كما هي عبارة المرتضى (منه<sup>ر</sup>).

كالشيخ ومن نهجه [١)، سيما إذا عضد أحدهما رواية أخرى أو دليل آخر: أما الحسن؛ فلانه يشير ظنناً راجحاً قريباً مما يشيره الصحيح، بل بعضه لا يكاد يقصر عنه، كما يرويه إبراهيم بن هاشم ونحوه.

وأما الموثق؛ فلأنّ نقل المذهب قد يعلم بالفساق فضلاً عن الموثقين، كما يعلم من مذهب الشافعيٍّ كذا وإن لم ينقله عنه عدل. [و] [٢) لقول الصادق عليه السلام: «إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما يروى عنّا فانظروا إلى ما رووه عن عليٍّ عليه السلام فاعملوا به» [٣].

وقد عملت الطائفة بأخبار الفطحية مثل عبدالله بن بكير. والواقفية مثل سماعة، وعلى بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى، وبني فضال، والاطاريّين وغيرهم فيما لم يكن عندهم فيه خلافه.

وقد يحتاج للعمل به وبالحسن: أن المانع من العمل بخبر الفاسق فسقه؛ للآية [٤). فإذا لم يعلم الفسق لم يجب التثبت كما في الخبر المجهول، فكيف الموثق أو الممدوح.

وبهذا احتاج من قبل المراسيل.

وأجيب: بأن الفسق لما كان علة التثبت وجب العلم بنفيه حتى يعلم وجوب انتفاء التثبت، فيجب الفحص.

(١) في المطبوع: «نهجه»، وما أثبته من النسخ الخطأة.

(٢) الزيادة من النسخ الخطأة.

(٣) العدة ١: ١٤٩، ونقله عنه في الوسائل ٢٧: ٩١ الحديث ٤٧ من الباب ٨ من أبواب صفات القاضي.

(٤) سورة الحجرات ٤٩: ٦.

وفيه نظر؛ لأنَّ الأصل عدم وجود المانع في المسلم، ولأنَّ المجهول لا يمكن الحكم بفسقه، والمراد في الآية: الفاسق.

وقال بعض العامة: لا يحتاج برواية المبتدع مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: يقبل إن لم يكن [ممن]<sup>(٢)</sup> يستحلّ الكذب لنصر مذهبه<sup>(٣)</sup>.  
وقيل: يقبل إن لم يكن داعية إلى مذهبه وبدعته<sup>(٤)</sup>.

وهو الأظهر عندهم وقول الأكثر، ولهذا احتاج أصحاباً الصحيحين وغيرهما من أئمة الحديث عندهم بكثير من المبتدعة غير الدعاة<sup>(٥)</sup>.

أمّا من كفر ببدعة فلا تقبل روايته إجماعاً متّا ومنهم<sup>(٦)</sup>، كالغلاة والمجسمة وشبيههما.

وأمّا<sup>(٧)</sup> ترجيح الحسن [عندهنا]<sup>(٨)</sup> على الموافق أو بالعكس أو التساوي مما<sup>(٩)</sup>  
لم يحضرني لأصحابنا فيه مقال، وللننظر فيه مجال<sup>(١٠)</sup>.

(١) مقدمة ابن الصلاح: ٥٤، شرح التقريب والتيسير: ١٩٨، تدريب الراوي ١: ٣٨٤.

(٢) مأين المعقوفين أثبتناه من «ك» و«ل» و«ح».

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٥٤، شرح التقريب والتيسير: ١٩٩، تدريب الراوي ١: ٣٨٤.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ٥٤، شرح التقريب والتيسير: ١٩٩، تدريب الراوي ١: ٣٨٥.

(٥) لم يرد «ومنهم» في «ل».

(٦) لم يرد «أمّا» في «ل».

(٧) في المطبوع: «عند»، وما أثبتناه من النسخ الخطية.

(٨) في «ك» و«ل» و«ح»: «فمتّا» بدل «مما».

(٩) في «ل»: «والنظر فيه محال» بدل «وللننظر فيه مجال».

(١٠) في «ل»: «والنظر فيه مجال» بدل «وللننظر فيه مجال».

## أصل

إذا جاء الحديث بخلاف الدليل القاطع من الكتاب أو السنة أو الإجماع ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه، وجب طرحه من أي الأنواع كان؛ لأن هذه الأدلة تفيد العلم والخبر لا يفيده. وعلى هذا وقع الإجماع واستفاض النقل.

فقد روينا عن محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن التوفلي، عن السكوني، عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذَوْهُ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ»<sup>(١)</sup>.

وروينا بطرقنا عنه عن محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم وغيره، عن أبي عبدالله عليهما السلام قال: خطب النبي ﷺ بمنى فقال: «أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يَوْافِقُ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ، وَمَا جَاءَكُمْ يَخْالِفُ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ»<sup>(٢)</sup>.

وروينا عنه عن عدد من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن أيوب بن الحز قال: سمعت أبو عبدالله عليهما السلام

(١) الكافي ١ : ٦٩ (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب).

(٢) الكافي ١ : ٥/٦٩ (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب).

يقول: «كُلّ شيءٍ مردودٌ إلى الكتاب والسنة، وكلّ حديثٍ لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»<sup>(١)</sup>.

ورويانا عنه عن محمد بن يحيى [عن عبدالله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبيان بن عثمان]<sup>(٢)</sup> عن عبدالله بن أبي يعفور. قال: وحدثني حسين بن أبي العلاء: أنه حضر ابن أبي يعفور في هذا المجلس قال: سألت أبا عبدالله عائلاً عن اختلاف الحديث يرويه من نشق به ومنهم من لا نشق به؟ قال: «إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله عزوجل أو من قول رسول الله ﷺ وإلا فالذى جاءكم به أولى به»<sup>(٣)</sup>.

ونحو ذلك من الأحاديث وهو كثير.

وإذا ورد الخبر مخالفًا لهذه الأدلة المذكورة لم يمكننا القطع بكذبه في نفسه. بل قد يجوز كونه صحيحاً إذا أمكن أن يكون له وجه من التأويل، أو يكون قد خرج على سبب خفي أو واقعة بعينها أو خرج مخرج التقية، وإنما يجب علينا الامتناع من العمل به.

## فروع:

**الأول:** قد يعلم كون الخبر صدقًا إذا كانت الأمة قد أجمعوا على العمل بمقتضاه وعلم [أنه]<sup>(٤)</sup> لا دليل لهم على ذلك إلا هذا الخبر.

(١) الكافي ١: ٦٩/٣ (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب).

(٢) مابين المعقوفتين أثبتناه من المصدر.

(٣) الكافي ١: ٦٩/٢ (باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب).

(٤) في المطبوع: «أنهم»، وما أثبتناه من النسخ الخطية.

أمّا إذا وافق الخبر الإجماع وجوزنا كون إجماعهم لدليل آخر، فإنّه لا يقطع بصدقه، وكذا إذا وافق الخبر نص الكتاب العزيز أو السنة المتوترة.

الثاني: الخبر الذي يكون من قبيل ما يعمل به إذا احتمل وجودهاً كثيرة ولم يقم دليل على إرادة أحد هم بخصوصه، وجب التوقف فيه، ولا يقطع أيضاً أنه أريد به الجمع إلاّ بدليل.

ومنّي كان الخبر خاصّاً أو عامّاً وجب حمله على ما يقتضيه ظاهره، إلاّ أن يقوم دليل على أنه أريد به خلاف ظاهره فيصار إليه.

الثالث: إذا كان الخبر يوافق أحد القولين للعلماء ولم نجد حديثاً يوافق القول الآخر، وجب علينا العمل بالقول الموافق للخبر وطرح القول الآخر؛ لأنّ مأخذة في الظاهر لا يكون إلاّ اجتهاداً، وهو مردود لمخالفته النصّ، أو قياساً أو استحساناً ونحن لا نقول بهما.

ولا يضرّنا إمكان كون القول الآخر موافقاً لحديث لم يصل إلينا؛ لأنّ الأصل عدم ذلك.



## أصل

وقد توادر النقل عندنا عن عليٍ عليه السلام وعن الأئمة المعصومين من أبنائه، وعن كبراء<sup>(١)</sup> الصحابة، بطلان القياس وذمّ متداوليه والتشنيع عليهم، ونحن لا نُطّول كتابنا هذا بنقل ذلك؛ إذ قد أجمع على بطلانه أصحابنا، بل قد صار بطلانه من ضروريّات دين أهل البيت عليهما السلام.

فجميع الأحكام يجب ردّها إلى السنة والكتاب والإجماع ودليل العقل.

وقد حكم العقل واستفاض النقل: أنَّ الكتاب والسنة لم يشدّ عنهما شيءٌ من أحكام الشرائع وما يحتاج الناس إليه أصلًاً، بل في بعضها: أنَّ الكتاب العزيز وحده تضمّن جميع جميع ذلك ولكن لا تبلغه عقولنا.

فقد روينا بطرقنا عن محمد بن يعقوب، عن عليٍ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن سماعة بن مهران، عن أبي الحسن موسى عليهما السلام قال: قلت: أصلحك الله إنا نجتمع فنتذاكر ما عندنا، فما يرد علينا شيءٌ إلاً وعندنا شيءٌ مسْطَرٌ وذلك مما أنعم الله تعالى به علينا بكم، ثم يرد علينا الشيء الصغير ليس عندنا فيه شيءٌ، فينظر بعضاً إلى بعض وعندنا ما يشبهه، فنقيس على أحاسنه؟ فقال عليهما السلام: «ما لكم والقياس<sup>(٢)</sup>، إنما هلك من هلك من قبلكم بالقياس».

(١) في «ل»: «عن كثير الصحابة» بدل «عن كبراء الصحابة».

(٢) في المصدر: «وللقياس» بدل «والقياس».

ثم قال: «إذا جاءكم ما تعلمون فقولوا به، وإن جاءكم ما لا تعلمون فهـا». وأهـوى بيده إلى فيهـ.

ثم قال: «لـعن الله أبا حنيفة كان يقول: قال عليـ وقلـت [أنا] <sup>(١)</sup>. وقالـت الصحـابة وقلـت».

ثم قال: «أكـنت تجلس إـليـهـ؟» فـقلـت: لا ولكن هـذا كـلامـهـ. فـقلـت: أـصلـحـكـ اللهـ أـتـيـ رسولـ اللهـ صـلـّـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـّـيـ عـلـيـهـ رـحـمـةـ اللـهـ وـلـيـهـ بـرـحـمـةـ الناسـ بماـ يـكـتـفـونـ بـهـ فـيـ عـهـدـهـ؟ فـقـالـ: «نـعـمـ وـماـ يـحـتـاجـونـ إـلـيـهـ إـلـيـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ». فـقلـت: فـضـاعـ منـ ذـلـكـ شـيـءـ؟ فـقـالـ: «لـاـ هـوـ عـنـ أـهـلـهـ» <sup>(٢)</sup>.

ورـويـناـ بـالـطـرـيقـ المـتـقـدـمـ عنـ يـونـسـ، عنـ أـبـانـ، عنـ أـبـيـ شـيـبـةـ قـالـ: سـمـعـتـ أـبـاـ عبدـ اللهـ عـلـيـهـ مـلـيـلـةـ يـقـولـ: «ضـلـ <sup>(٣)</sup> عـلـمـ اـبـنـ شـبـرـمـةـ عـنـ الجـامـعـةـ، إـمـلـاءـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـّـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـّـيـ عـلـيـهـ رـحـمـةـ اللـهـ وـلـيـهـ بـرـحـمـةـ وـخـطـ عـلـيـ لـلـيـلـةـ بـيـدـهـ، إـنـ الجـامـعـةـ لـمـ تـدـعـ لـأـحـدـ كـلـامـاـ فـيـهـ عـلـمـ الـحـالـلـ وـالـحـرـامـ، وـلـاـ أـصـحـابـ الـقـيـاسـ طـلـبـواـ عـلـمـ بـالـقـيـاسـ فـلـمـ يـزـدـادـواـ مـنـ الـحـقـ إـلـاـ بـعـدـاـ، إـنـ دـيـنـ اللهـ لـاـ يـصـابـ بـالـقـيـاسـ» <sup>(٤)</sup>.

ورـويـناـ بـالـطـرـيقـ المـذـكـورـ عنـ يـونـسـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ، عنـ حـسـينـ بـنـ المـنـذـرـ، عنـ عـمـروـ بـنـ قـيسـ، عنـ أـبـيـ جـعـفرـ عـلـيـهـ مـلـيـلـةـ قـالـ: سـمـعـتـهـ يـقـولـ: «إـنـ اللهـ تـبـارـكـ وـتـعـالـىـ لـمـ يـدـعـ شـيـئـاـ يـحـتـاجـ إـلـيـهـ الـأـمـةـ إـلـاـ أـنـزـلـهـ فـيـ كـتـابـهـ وـبـيـتـهـ» <sup>(٥)</sup> وـجـعـلـ لـكـلـ شـيـءـ حـدـاـ

(١) الـزـيـادـةـ مـنـ الـمـصـدرـ.

(٢) الكـافـيـ ١: ٥٧ / ١٣ (بابـ الرـأـيـ وـالـبـدـعـ وـالـمـقـائـيسـ).

(٣) ضـلـ: ضـاعـ. كـتـابـ الـعـيـنـ ٧: ٨ (ضـلـ).

(٤) الكـافـيـ ١: ٥٧ / ١٤ (بابـ الرـأـيـ وـالـبـدـعـ وـالـمـقـائـيسـ).

(٥) فـيـ الـمـصـدرـ: «لـرـسـوـلـهـ» بـدـلـ «لـنـبـيـهـ».

وجعل عليه دليلاً يدلّ عليه، وجعل على من تدّى ذلك الحدّ حدّاً<sup>(١)</sup>.  
 وروينا بالطريق المتقدّم أيضاً عن يونس، عن حمّاد، عن أبي عبد الله علیه السلام قال:  
 سمعته يقول: «ما من شيء إلّا وفيه كتاب أو سنة»<sup>(٢)</sup>.

وروينا عن محمّد بن يعقوب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمّد بن محمّد بن خالد، عن اسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة، عن أبي المعاذ، عن سماعة، عن أبي الحسن موسى علیه السلام قال: قلت له: أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه أو  
 تقولون فيه؟ قال: «بل كُلَّ شيء في كتاب الله وسنة نبيه علیه السلام»<sup>(٣)</sup>.

وروينا عنه عن محمّد بن يحيى، عن أحمّد بن محمّد، عن ابن فضّال، عن ثعلبة بن ميمون، عمن حدّثه، عن المعلى بن خنيس قال: قال أبو عبد الله علیه السلام: «ما من أمر يختلف فيه إثنان إلّا وله أصل في كتاب الله عزّ وجلّ، ولكن لا تبلغه عقول الرجال»<sup>(٤)</sup>.  
 وأمثال ذلك كثير وفيما نقلناه مقنع إن شاء الله تعالى.

## تنمية :

العموم في الكتاب والسنة المتواترة والأحاديث الصحيحة يجب إجراؤه في كلّ فرد داخل تحت العموم؛ إذ قد أمر أمير المؤمنين علیه السلام بتصيير كلّ فرع إلى أصله من الكتاب والسنة<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ١ : ٥٩ / ٢ (باب الردة إلى الكتاب والسنة).

(٢) الكافي ١ : ٥٩ / ٤ (باب الردة إلى الكتاب والسنة).

(٣) الكافي ١ / ٦٢ (باب الردة إلى الكتاب والسنة).

(٤) الكافي ١ : ٦ / ٦٠ (باب الردة إلى الكتاب والسنة).

(٥) نهج البلاغة - عبده - ١ : ١٥١ / رقم ٨٣.

وأيضاً لِمَا كان القياس والاستحسان عندنا باطلين وكان ما وصل إلينا من النصوص متناهياً، وكانت الحوادث غير متناهية -؛ لأنّها تجدد على مرور الأزمان - لزم رد الفروع إلى أصولها.

نعم، يخصّ العموم فيهما بأدلة العقل والكتاب العزيز والسنّة المتواترة وغيرها عند كثير؛ لئلا تتناقض الأدلة.

## أصل

وإذا صح الحديث ولم يعارضه أقوى منه أو مساواً ولم تُعرف فتاوى الأصحاب بخلافه وجب العمل به عند قاطبة متاخرٍ أصحابنا، سواء تضمن الوجوب أو التحرير أو الإباحة أو الندب أو الكراهة.

وإنما قلنا: «ولم يعارضه أقوى منه» ليخرج ما جاء مخالفًا لكتاب العزيز أو السنة المتوترة أو قام الدليل القاطع على خلافه، كما يتضمن تكليف ما لا يطاق أو تحسين ما قطع العقل بقبحه أو بالعكس.

لامثل البراءة الأصلية؛ لأنّها ليست دليلاً قاطعاً؛ لأن العقل يجوز مجيء التكليف بخلافها.

وإنما قلنا: «بوجوب العمل به»؛ لأنّه يشمر ظنناً راجحاً بلا مرية<sup>(١)</sup>، والعمل بالمرجوح ممتنع عقلاً.

ولأنّ المعروف من شأن الصحابة والتابعين وأصحاب الأئمة عليهم السلام ومن بعدهم العمل به .يعلم ذلك عملاً ضروريًا للمن تتبع آثارهم وسيرهم بحيث لا يرتاب فيه، فإن نازع بعد ذلك منازع فهو مكابر.

والسيّد المرتضى رحمه الله تعالى وجماعة من كبار<sup>(٢)</sup> علمائنا منعوا من العمل

(١) في النسخ الخطّية: «بغير مرية» بدل «بلا مرية» .

(٢) في «ك» و «ل» و «ح»: «أكابر» بدل «كبار» .

به، محتاجين بعدم الدليل الدال على وجوب العمل به. وإذا لم يقم دليل على وجوب العمل لم يعمل به، كما أنه لم يقم دليل على وجوب صلاة سادسة.

قالوا: وما نقلتموه، من أن الصحابة ومن بعدهم كانوا يعملون بأخبار الآحاد، فهي أيضاً أخبار آحاد لا تفيد علمًا، والعمل بخبر الواحد مسألة أصولية ولا يجوز أن يكون مستندتها ظنًا، فكيف تعلمون أن الله تعبدكم بالعمل بخبر الواحد.

وبعد تسليم صدق هذه الأحاديث إنما علم لكم أن الصحابة عملاً عندها لا بها، فجاز أن يكونوا تذاكروا بها نصاً أو تأييد بها عندهم دليل آخر. فالتساوي حاصل والشك والتوقف فرض من فقد الدليل القاطع<sup>(١)</sup>.

والأقوى: الأول، وفيما ذكرناه سابقاً مقنع. وما ذكره بِاللهِ كالمغالطة على المعلوم، والأدلة من الجانبين مستوفاة في الأصول.

---

(١) انظر: رسائل الشريف المرتضى ١ : ٢٠٢ ، والذرية ٢ : ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والتذكرة بأصول الفقه في ضمن مصنفات الشيخ المفید ٩ : ٤٤ - ٤٥ ، والرسائر ١ : ٥٠ و ٥١ ، وغنية النزوع ١ : ٣٥٦ .

## أصل

### في من تقبل روايته

أجمع جماهير الفقهاء والمحدثين على اشتراط كونه مسلماً بالغاً وقت الأداء دون وقت التحمل، فتقبل [رواية]<sup>(١)</sup> ما تحمله كافراً أو صغيراً.

وكذا يشترط كونه: عاقلاً عدلاً، أي: سليماً من الفسق وخوارم المروءة.

ضابطاً، أي: متيقظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث منه.

عالماً بما يحيل<sup>(٢)</sup> المعنى إن روى به.

سالماً من الشك وقت التحمل والأداء.

ولا يشترط الذكرة ولا الحرية ولا البصر ولا فقهه [؛ لأنّ المقصود الرواية لا الدرایة]<sup>(٣)</sup>، ولا عربته ولا العدد.

والمشهور بين أصحابنا<sup>(٤)</sup> اشتراط إيمانه<sup>(٥)</sup>؛ لأنّ من عدا المؤمن فاسق. وما عملوا به من أخبار غيره إنما لإنجباره بالشهرة وقد تقدم الكلام فيها، وإنما لاعتضاده ببعض المرجحات. وحينئذ المناسب اشتراط أحد الأمرين، من

(١) في المطبوع و «م»: «روايته»، وما أثبتناه من «ك» و «ل» و «ح».

(٢) في «ح»: «يختل» بدل «يحيل».

(٣) مابين القوسين لم يرد في «ك» و «ل» و «ح».

(٤) في «ح»: «عندنا» بدل «بين أصحابنا».

(٥) الدرایة للشهيد الثاني: ٦٧، معارج الأصول: ٢١٥، معالم الدين: ٢٠٠.

الإيمان والعدالة أو الانجبار بمرجح.

ويعرف ضبطه بموافقته الثقات المتقنين غالباً، فلا يضر النادر من المخالفة. ولو  
كثير لم يحتج به.

(هذا إن رواها من حفظه أو من غير الطرق المذكورة في المصنفات. وأمّا  
الأصول المشهورة فلا يعتبر فيها ذلك<sup>(١)</sup>.

ويقبل التعديل من غير ذكر سببه على الصحيح، ولا يقبل الجرح إلا مبين  
السبب؛ لاختلاف الناس فيما يوجبه؛ فإن بعضهم يجعل الكبيرة القادحة ما توعّد  
الله تعالى<sup>(٢)</sup> عليها بالنار في كتابه العزيز<sup>(٣)</sup>.

وبعضهم يعمّ التوعّد، (أي: أعمّ من أن يكون توعّد بالنار أو بغيرها من  
العذاب)<sup>(٤)</sup>.

وآخرون يعمّمون المتوعّد فيه من الكتاب أو السنة<sup>(٥)</sup>.

وبعضهم يجعلون جميع الذنوب كبائر<sup>(٦)</sup>، والصغر والكبير إضافي عندهم.  
ويشكل بأن ذلك آت في باب التعديل؛ لأن العدالة تتوقف على اجتناب

(١) مابين القوسين لم يرد في «ح».

(٢) في «ك» و «ل» و «ح»: «تُوعَد» بدل «توعّد الله تعالى».

(٣) لم ترد «في كتابه العزيز» في «ك» و «ل» و «ح».

(٤) أنظر: الدررية للشهيد الثاني : ٧٠، ومجمع البيان، والتبيان، وتفسير الطبرى، وتفسير ابن أبي حاتم، والمحرر الوجيز، ومعالم التنزيل، والجامع لأحكام القرآن، والبحر المحيط في تفسير الآية ٣١ من سورة النساء، والتحبير شرح التحرير ٤ : ١٨٨٠، وشرح الكوكب المنير ٢ : ٤٠٠، والفصل في الملل لابن حزم ٢ : ٣٥٨.

(٥) مابين القوسين لم يرد في «ك» و «ل» و «ح».

(٦-٨) أنظر: مصادر هامش ٤.

الكبائر، فربما لم يعد المعدل بعض الذنوب كبائر ويعدّها العدالة.

ومن ثم ذهب بعض إلى اعتبار التفصيل فيهما<sup>(١)</sup>.

ومن نظر إلى صعوبته اكتفى بالإطلاق فيهما<sup>(٢)</sup>.

أمّا التفصيل فليس بوجيه.

ولو علم اتفاق الجارح والطاب للجرح فيما يوجبه كفى الإطلاق فيهما<sup>(٣)</sup>.

وكتب الجرح التي لم يبيّن فيها السبب فائدتها التوقف؛ ليبحث عنه ويعمل بما يظهر.

والصحيح: أن الجرح والتعديل يثبتان بوحدٍ؛ لأنّه من قبيل الإخبار لا الشهادة

(كما في أصل الرواية، فكما لا يعتبر في الأصل كذلك في الفرع)<sup>(٤)</sup>.

وقيل: لا بدّ من اثنين<sup>(٥)</sup>.

ويثبتان أيضاً بالاستفاضة، باشتئار عدالته (بين أهل النقل وغيرهم من أهل

العلم)<sup>(٦)</sup>، كمائخنا من عهد شيخنا محمد بن يعقوب إلى يومنا هذا، فإنّه لا

يحتاج في هؤلاء إلى تنصيص على تزكيته؛ لاشتئار ثقتهم وضبطهم. وإنّما تتوقف

فيمن فوقهم ممّن لم يشتهر.

ويقبل تعديل وجرح من يقبل روايته.

وإذا اجتمع الجرح والتعديل قدم الجارح.

(١) و(٢) كما في الدراسة للشهيد الثاني: ٧١.

(٣) مابين القوسين لم يرد في «ل» و«م».

(٤) مابين القوسين لم يرد في «ك» و«ل» و«ح».

(٥) تدريب الراوي ١: ٣٦٣، شرح التقريب والتيسير: ١٨٧، المنتخب في علوم الحديث: ٧٠.

(٦) مابين القوسين في «ح»: «بين الناس».

وقيل: إن زاد المعدلون قدّم التعديل<sup>(١)</sup>.

وال الأول: أصح؛ لإخبار المعدل عن ظاهر الحال والجارح عن الباطل الخفي.  
وأيضاً الجارح مثبت والمعدل ناف.

نعم، إن وقع التعارض الممحض (بأن يقول الجارح: رأيت اليوم الفلاني شغله بالفسق في المكان الفلاني، وشهد المعدل بأنه في ذلك اليوم كان بديار آخر في الوقت المذكور وهو مشغول بطاعة، فهذا تعارض محض)<sup>(٢)</sup> رجعاً إلى الترجيح بالكثرة ونحوها، (فإن لم يثبت المرجح وجوب التوقف)<sup>(٣)</sup>.

ولو قال الراوي الثقة «حدثني الثقة» أو «العدل» ونحوهما لم يكف عند بعضهم؛ لجواز كون غيره قد اطلع على جرمه. وأصالة عدم الجارح غير كاف؛ إذ لا بد من البحث، وإضرابه عن تسميته مرivity، والاحتمال آت<sup>(٤)</sup>.

والأصح: الاكتفاء إذا كان القائل عالماً بطرق الجرح والتعديل.  
ولو قال: «كل من رویت عنه فهو ثقة وإن لم أسمه» فكذلك.

وقول العالم: «هذه الرواية صحيحة» تعديل لراويها إذا كان لها طريق واحد.  
وإذا روى العدل عن سماه لم يكن تعديلاً عند الأكثرين<sup>(٥)</sup>.  
وهو الصحيح.

وعمل العالم وفتياه على وفق حديث ليس حكماً بصححته وإن كان لا يعمل

(١) تدريب الراوي ١: ٣٦٣، شرح التقريب والتيسير: ١٨٧، المنتخب في علوم الحديث: ٧٠.

(٢) مابين القوسين لم يرد في «ك» و «ل» و «ح».

(٣) مابين القوسين لم يرد في «ل».

(٤) تدريب الراوي ١: ٣٦٥، شرح التقريب والتيسير: ١٨٨، المنتخب في علوم الحديث: ٧٠.

(٥) تدريب الراوي ١: ٣٦٩، شرح التقريب والتيسير: ١٨٩، المنتخب في علوم الحديث: ٧١.

إلاّ بخبر العدل.

وقال بعض العامة: هو حكم بصحته إذا لم يكن له شاهد ولا متابع، ولم يكن عمله به للاحتياط<sup>(١)</sup>.

وليس بشيء؛ لحوار أن يكون عمله لدليل آخر، وكذا ليس مخالفة عمله للحديث قدحاً في صحته ولا في روايته.

#### فروع :

**الأول :** لا تقبل روایة مجهول العدالة عند الجماهير منا ومن العامة. وأما المستور - وهو عدل الظاهر خفي الباطن، كالمدوح غير المنصوص على ثقته - فقد تقدّم أنه يحتاج بها بعضهم<sup>(٢)</sup> وذلك كما اتفق في جماعة من الرواية تقادم العهد وتعذر خبرتهم باطنًا.

وأكثر العامة أو كلّهم يقبله، وعليه عملهم في كتبهم المشهورة، قالوا: لأنّ أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالمسلم، ونشر الحديث مطلوب، ومعرفة الباطن متعدّدة<sup>(٣)</sup>.

**الثاني :** قال بعض العامة: المجهول عند أهل الحديث من لم يعرفه العلماء ولا يُعرف حديثه إلاّ من جهة واحدة<sup>(٤)</sup>.

(١) تدريب الراوي ١ : ٣٧٠، شرح التقريب والتيسير : ١٨٩.

(٢) تدريب الراوي ١ : ٣٧٢، شرح التقريب والتيسير : ١٩٠، المنتخب في علوم الحديث : ٧١.

(٣) تدريب الراوي ١ : ٣٧٢، شرح التقريب والتيسير : ١٩٠.

(٤) تدريب الراوي ١ : ٣٧٣، شرح التقريب والتيسير : ١٩٢، الكفاية للخطيب البغدادي :

وقال بعضهم: من روى عنه اثنان ارتفعت الجهة عنه<sup>(١)</sup>.

وكل ذلك ليس عندنا بشيء.

والجهول عندنا: من لم يوثق ولم يضعف ولم يمدح، ولو<sup>(٢)</sup> روى عنه الناس  
وعلمت نسبته وأسمه.

نعم، لو علم صحة عقيدته ارتفعت جهاته من هذه الحقيقة، وكان ذلك نوعاً من  
المدح، فربما دخل في قسم الحسن، وكذلك<sup>(٣)</sup> روى عنه الناس، وله كتاب، ونحو ذلك.  
وبالجملة: (مراتب المجهول)<sup>(٤)</sup> تتفاوت كتفاوت المؤتقة والممدوح والضعيف.

الثالث: تقبل رواية التائب من الفسق إلا الكذب في أحاديث الرسول ﷺ فلا  
تقبل أبداً وإن تاب، كذا قاله بعض العامة<sup>(٥)</sup>، وهو مخالف لقواعد مذهبنا ومذهب  
العامة أيضاً.

والأقوى: القبول، وأنه لا فرق بينه وبين الشهادة.

الرابع: إذا روى حديثاً عن رجل ثم نفاه المروي عنه، فإن كان جازماً بنفيه  
وجب ردّه. ولا يقدح ذلك في باقي رواياته عنه ولا عن غيره وإن كان مكذباً  
لشيخه في ذلك؛ إذ ليس قبول جرح شيخه له بأولى من قبول جرحه لشيخه،  
فتتساقطاً. كذا أقيل.

(١) تدريب الراوي ١ : ٣٧٣، شرح التقريب والتيسير: ١٩٢، الكفاية للخطيب البغدادي:  
.٨٨

(٢) في «ك»: «وإن» بدل «ولو».

(٣) في المطبوع زيادة: «إذا» بعد «وكذا».

(٤) مابين القوسين لم يرد في «ح».

(٥) تدريب الراوي ١ : ٣٩٠، شرح التقريب والتيسير: ٢٠٠.

وفيه نظر.

وإن قال المروي عنـه : « لا أعرفه » أو « لا أذكره » أو نحو ذلك لم يقدح .  
 الخامس : من روى حديثاً ثم نسيه جاز له روايته عمن رواه عنه والعمل به على الصحيح . وهو قول الجمهور من الطوائف كلّها<sup>(١)</sup>؛ لأنّ الإنسان عرضة للنسیان والفرض أنّ الراوي عنه ثقة جازم ، فلا ترد روايته بالاحتمال .  
 وقد روی كثير من الأکابر أحاديث نسوها عمن أخذها عنهم فقالوا : « حدثني فلان عنـي أني حدثته بـكذا »<sup>(٢)</sup>.

السادس : إذا قال الراوي : « حدثني فلان أو فلان » وهم اعدلان احتاج به وإلا فلا ، وكذا لا يحتاج به إذا قال : « فلان أو غيره » .

السابع : لا تُقبل روایة من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه<sup>(٣)</sup> ، كمن لا يبالي بالنوم في السماع ، أو يحدّث لا من أصل مصحّح ، أو عُرف بكثرة السهو أو كثرة الشوادّ والمناكير في حديثه .

وقد بيّن نقاد الرجال من علمائنا في كتبهم كثيراً ممّن يُتصف بهذه الصفة<sup>(٤)</sup> .  
 الثامن : من يُبيّن في حديثه غلط ، فأصرّ عليه سقطت روايته إن أصرّ عنـاداً .  
 التاسع : من خلط لذهب بصر أو لحرف أو فسق أو بدع<sup>(٥)</sup> أو كفر بـغلوّ ونحوه

(١) كما في تدريب الراوي ١ : ٣٩٦ .

(٢) كما في تدريب الراوي ١ : ٣٩٧ .

(٣) في « ح » : « في سماع أو إسماع » .

(٤) انظر : رجال النجاشي : ٣٧٢ - ٣٧٣ رقم ١٠١٩ ، والرجال لأبي داود : ١٦٧٠ رقم ١٣٣٢ ، ونقد الرجال ٤ : ١٥٩ رقم ٤٥٤٢ .

(٥) في « ك » : « بـدعة » بـدل « بـدع » .

قبل ما حدث به قبل ذلك دون ما بعده ودون ما يشك فيه، كما في أبي الخطاب وأشباهه.

العاشر: قد أعرض الفريقيان من المخالف والمؤلف في زماننا هذا عن كثير من هذه الشروط؛ لكون الأحاديث عندنا وعندهم قد تلخصت وهذب وجُمعت في كتب معروفة مشهورة، وقد صار المقصود إبقاء السلسلة متصلة الإسناد، المختص بهذه الأمة.

ولا يعتبر حينئذ إلا ما يليق بالمقصود، وهو كون الشيخ بالغاً عاقلاً عدلاً غير متساهل ولا مستخف بالأحاديث، مثبتاً أحاديثه بخط غير متهم، بروايته من أصل مصحح موافق لأصل شيخه.

وقد شرط كل ذلك أيضاً أهل السنة إلا العدالة؛ فإنهم بنوا على أصلهم من الاكتفاء بعدم النظاهر بالفسق.

## أصل في ألفاظ التعديل والجرح

(لابد في التعديل من اللفظ الصريح)<sup>(١)</sup>، وأعلى مراتبه<sup>(٢)</sup> «ثقة» وقد يؤكّد بالتكرار، وإضافة «ثبت» و «ورع» وشبههما متى يدل على علو شأنه. ثم «عدل ضابط» أو «ثبت» أو «حافظ» أو «متقن» أو «حجّة».

أمّا «عدل» فقط فغير كافية بدون انضمام ما ذكرنا انضمامه إليها ونحوه، لاشتراط هذا المعنى معها في صحة الرواية.

أمّا ما ضممنا<sup>(٣)</sup> إلى «عدل» ونحوه إذا انفرد فليس توثيقاً؛ لأنّها أعمّ من المطلوب فلا يدلّ عليه.

وكذا «صدق» و «خير» و «عبد» و «معتقد» و «شيخ» و «صالح» و «وجه» و «لابأس به» و «عالم» و «واسع الرواية» و «روى عنه الناس» ونحو ذلك؛ فإنّه داخل في قسم الحسن<sup>(٤)</sup>، وإن كان بعضها أقرب من بعض، فينقل حدّيثه للاعتبار والنظر، ويكون مقوياً وشاهدأً، وبعضهم يحتاج به كما قدمناه.

أمّا نحو «شيخ هذه الطائفة» و «عمدتها» و «وجهها» و «رئيسها» ونحو ذلك

(١) مابين القوسين لم يرد في «ح».

(٢) في «ح» : «مراتب التعديل» بدل «مراتبه».

(٣) في «ل» و «ح» : «ضمّما» بدل «ضممنا».

(٤) في «ك» و «ح» بزيادة «إن علم كونه من أصحابنا» بعد «الحسن».

فقد استعملها أصحابنا فيمن يستغنى عن التوثيق لشهرته، إيماءً إلى أن التوثيق دون مرتبته.

وأما ألفاظ الجرح: كـ «متقارب الحديث» ثم «لينه» ثم «وسطه» ثم «ليس بذلك القوي» ثم «فيه وفي حديثه ضعف» ونحو ذلك. ومثل «هذا يكتب حديثه» أيضاً؛ للنظر والاعتبار، وربما صلح شاهداً ومقوياً.

ثم «مخلط» ثم «متروك الحديث» ثم «ساقط» ثم «كذاب» ثم «غال» و«مجسم» وما أشبه ذلك، مما يدل على كفره، فلا يكتب حديثه ولا يعتبر.

# أصل

## في كيفية كتابة الحديث وضبطه

قد قدّمنا أئمّةً كان بعض السلف يكره كتابة الأحاديث لخوف التزوير وترك الحفظ للاتّثال على الكتابة . ثمّ بيّنا أنّ ذلك عنّت بين<sup>(١)</sup> .

وقدّمنا ما يدلّ على وجوب كتابتها فضلاً عن جوازه<sup>(٢)</sup> ، وقد وقع الإجماع على ذلك ، خصوصاً في زماننا هذا ، الذي كادت تدرس فيه آثار أهل البيت عليهم السلام ، بل اندرست أكثر معالمه وعلومه وكيفيات استفادته وإفادته ، وكادت تنقطع روایته ويجهل قدره ونفعه . نسأل الله العصمة وال توفيق لما يحبّ ويرضى . فالواجب على كاتبه صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ونقطاً وتبيناً لحرقه ، بحيث يؤمن اللبس معه ، ولا سيما شكل الملتبس ونقشه ؛ فإنّه أهمّ . وقد رويانا [طريقنا]<sup>(٣)</sup> عن محمد بن يعقوب ، عن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن جميل بن دراج قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : «أعربوا أحاديثنا<sup>(٤)</sup> فإنّا قوم فصحاء»<sup>(٥)</sup> .

(١) تقدّم في الصفحة ٢٢١.

(٢) تقدّم في الصفحة ٢٢٣.

(٣) الزيادة من «ك» و«ل» و«ح» .

(٤) في المصدر : «حديثنا» بدل «أحاديثنا» .

(٥) الكافي ١ : ٥٢ / ١٣ (باب رواية الكتب والحديث) .

وبعضهم يكره شكل ما عدا المlbs (١).

وي ينبغي الاعتناء بضبط المlbs من الأسماء أكثر؛ فإنه أهم. فإن لم يتيسر في نفس الكتاب كتب وضبط (٢) على الحاشية قبالته.

ويستحب تحقيق الخط دون مشقه وتعليقه. ويكره تعليقه.

وي ينبغي ضبط الحروف المهملة أيضاً، بأن يجعل نقطة كل حرف معجم تحت نظيره المهمل.

وقيل: يجعل فوقها كفالة الظفر مضجعة على قفاها (٣).

وقيل: تحتها حرف صغير مثلها (٤).

وكل ذلك جائز.

نعم لا ينبغي أن يصطلاح مع نفسه بشيء لا يعرفه الناس، فإن فعل فليبيّن في أول الكتاب أو آخره.

فوائد:

**الأولى:** ينبغي لكاتب الحديث أن يكتب أول الكتاب بعد البسملة اسم الشيخ المروي عنه وكتنيته ونسبة ونحو ذلك من التعريف والتوضيح، وإن أضاف تاريخ السماع ومحله كان أكمل كما فعله أكثر محدثينا (٥) ومحدثي

(١) تدريب الرواية ١: ٤٩٧، شرح التقريب والتيسير: ٣٠١.

(٢) في «ح»: «كتبه وضبطه» يدل «كتب وضبط».

(٣) شرح التقريب والتيسير: ٣٠٤، تدريب الرواية ١: ٥٠٠.

(٤) أظرف: الكافي ١: ١٤/٣٣٢ (باب في تسمية من رأه عليه)، والجعفريات ١: ٤، وعيون

أخبار الرضا عليه ١: ١٤.

العامة<sup>(١)</sup>، ثم يجعل بين كل حديثين دائرة حمراء أو سوداء كبيرة بيته أبين من كتابة الأحاديث كما كان يفعله المتقدّمون، ولو ترك مكانها بياضاً متسعاً بيته جاز لأنّ القصد : التمييز.

وآكد من ذلك أن يفصل بين الحديث وغيره مما يتصل به من كلام المؤلف بها مشقوقة هكذا «ه» أو نحوها؛ لئلا يختلط الحديث بغيره، كما وقع لنا في بعض أحاديث التهذيب من الالتباس بكلام المقنعة وكلام الشيخ الطوسي رض، فلم نميزه إلا بعد عسر شديد وتفتيش تام.

وتكون الدائرة المذكورة أولاً علامة لأول الحديث، فإن كان بعد الحديث حديث آخر اكتفي بـ «ها» بينهما، وإن كان بعده كلام تعيّنت له «ها».

وهذا في مثل التهذيب والاستبصار واجب؛ لاختلاط أحاديث التهذيب بكلام المقنعة وبكلام الشيخ، واحتلاط أحاديث الاستبصار بكلام الشيخ في وجه الجمع وغيره.

وقد ميرت بحمد الله في كتابي بعضاً عن بعض، بحيث لا يلتبس منه شيء بشيء، وينبغي أن تكون الدائرة المذكورة خالية الوسط، فإذا قابل نقط وسطها نقطة، ثم كلما قابل مرة نقط وسطها نقطة ليحصل الاطمئنان بالنسخة.

ويكره في مثل «عبد الله» و«رسول الله» و«أبو محمد» كتابة الأول في آخر السطر والثاني في أول الآخر. وأقبح من ذلك الفرق كذلك بين العاطف والمعطوف إذا كان بالواو، وقد يسهل إذا كان بغيرها.

وأقبح من كل ذلك - بل لا يفعله ذو بصيرة - تفريق الكلمة الواحدة كذلك.

(١) انظر : مسند أبي داود الطيالسي : ٢ ، ومستدرك الحاكم : ١٤٥ ، ومسند شهاب : ١ : ٣٣ .

الثانية : يستحب أن يحافظ الكاتب على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله وعلى الأئمة عليهم السلام في كل حديث كلّما ذكر ، ولا يسام من تكراره ، ومن أغفله حرم أجرًا جزيلًا .

ولا يتقيّد فيه بما في الأصل إن كان ناقصاً؛ لأنّه دعاء يُنشئه لا شيء يبرويه . وكذا الثناء على الله تعالى بـ «عَزَّوَجَلَّ» وشبيهه كلّما ذكر . وكذا الترضي والترحّم على خلصاء الصحابة وأصحاب الأئمة عليهم السلام والعلماء والصالحين<sup>(١)</sup> ، إلا ما يكون في نفس السند؛ فإنّ ذلك يوجب تطويلاً مملاً قد أعرض عنه العلماء رغبة في الاختصار .

ويكره الرمز لذلك ، كما يكره بل يحرم إفراد النبي عن الآل بالصلاحة أو السلام ، كما يفعله أعداؤهم .

هذا مع ما قدروا في صحاحهم عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه أنه قال : «من صلّى على ولم يصلّى على آلي فقد جفاني»<sup>(٢)</sup> .

ورروا أيضاً [في صحاحهم]<sup>(٣)</sup> في عدّة أحاديث أنّ الصحابة لما قالوا : كيف الصلاة عليكم يا رسول الله؟ فقال : «قولوا : اللهم صلّى على محمد وآل محمد كما صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم إلك حميد مجيد» .

فقد رواه البخاري بأربع طرق<sup>(٤)</sup> ، ورواه أيضاً مسلم في صحيحه<sup>(٥)</sup> ، ورواه

(١) في «ك» و «ل» و «ح» : «الصلحاء» بدل «الصالحين» .

(٢) الأسرار المرفوعة : ٣٣٤ / ٥٠٠ .

(٣) مابين المعقوفتين من النسخ الخطية .

(٤) صحيح البخاري ٤٢٩ / ٤٢٩ ، ٣٣٧٠ / ٣٠٧ ، ٤٧٩٧ / ٣٠٧ ، ٦٣٥٧ / ٢٠٥ .

(٥) صحيح مسلم ٣٠٥ / ٣٠٥ ، ٤٠٦ و ٤٠٥ بتفاوت يسير .

إمامهم الشعبي بثلاث طرق<sup>(١)</sup>.

ولكن هذا غير عجيب بعد ما فعلوه من بغضهم ونصلب العداوة وال الحرب لهم بعد ما نقلوه في شأنهم.

الثالثة: الواجب على ناقل الحديث أن يقابل نسخته بأصل شيخه أو أصل معتمد معلوم الصحة، ولا عبرة بكونه عتيقاً أو عليه كتابات البلاغ، فإننا قد شاهدنا شيئاً من ذلك مشحوناً بالغلط. بل لا بدّ من امتحان النسخة مقابلة جانب منها بغيرها من النسخ ونحوه ليعلم صحتها.

والأفضل أن يمسك هو وشيخه كتابيهما أو ثقة ضابط ذو بصيرة غيره أو غير شيخه أو ثقتين ضابطين غيرهما، فإن لم يقابله بهذا الشرط لم يجز روايته ولا النقل منه.

الرابع: المختار في تحرير الساقط، وهو «اللَّحْق» بفتح اللام والراء: أن يخطّ من موضع سقوطه في السطر خطأً صاعداً قليلاً معطوفاً بين السطرين عطفةً يسيرةً إلى جهة اللَّحْق ويكتب اللَّحْق قبلة العطفة في الحاشية التي تجاوز أول السطر من الصفحة اليمنى والتي تجاوز آخر السطر فتخرج إلى آخره على كلّ حال مع السعة. ثم إن كانت في الجانب الأيسر كتبت صاعداً إلى أعلى الورقة مطلقاً، إلا أن تكون الكلمة أو كلمتين فتكتب على سمت الأسطر.

وإن كانت في الجانب الأيمن كتبت صاعداً أيضاً إن كانت سطراً واحداً، فإن زادت كتبت إلى أسفل.

---

(١) الكشف والبيان ٨: ٦١ - ٦٢ في تفسير الآية ٥٦ من سورة الأحزاب ٣٣.

ثم يكتب في انتهاء اللَّحق «صَحٌ»، وليكتب واضحًا كخطِّ الأصل، إلا أن يخشى الضيق.

وأماماً الحواشي من غير الأصل كشرح، وبيان غلط، واختلاف رواية أو نحو ذلك فليكتب على غير نسق اللَّحق بخطٍّ أدقٍ من الأصل، وسطوره على سمت الأسطر، لكن بانحراف يسير إلى أعلى أو إلى أسفل، وليعلم لها بخريطة فوق الكلمة التي هي لها بـ«ها» أو «باء» هندية أو نحو ذلك.

**الخامسة : شأن المتقنيين : التصحیح والتضییب ، وهو التمیریض ، وقد یسمی التشکیک .**

والتصحیح : کتابة «صَحٌ» صغیرة فوق کلام صَحٌ روايَةً أو معنَّاً وهو عرضة للشك أو الخلاف أو الوهم .

وأماماً التضییب : فأن يمدد خطه أوله كالصاد الصغیرة<sup>(١)</sup>، ولا يلتصق بالممدود عليه على ما فسد لفظاً أو معنَّاً أو كان فيه نقص أو لبس أو نحو ذلك . هكذا كان فعله الصدر الأوَّل وما بعده .

وأماماً المتأخرُون فربما استعملوه قليلاً، والمستعمل بين المتأخرین في عصر الشهید وما قاربه : التضییب بـ«باء» هندية هكذا «بے» فوق الكلمة ثم يكتبون باء هندية أخرى مثلها بإزارتها على الحاشية ليسهل تصحیحه إذا أردت . وهو في غایة الحسن ، وعليه عملنا في كتب الأحادیث وغيرها . وبعضهم ينقط ثلاث نقط عليه ثم على الحاشية بإزاره ، ولا بأس به .

---

(١) في النسخ الخطية : «الصغير» بدل «الصغیرة» .

ال السادسة : إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نفي بالضرب أو الحكّ .  
 والضرب : أولى . فيُخطّ فوق المضروب خطّ بين دالٌّ على إبطاله مختلط به .  
 ولا يطمسه بالسواد ولا بغيره ، فيصير مستقبحاً بل يترك ممكناً القراءة .  
 وبعضاً لهم لا يخلطه بالمضروب عليه بل يخطّ فوقه ويعطف على أوله وآخره  
 ( وبعضاً لهم يحوق على أوله وآخره نصف دائرة )<sup>(١)</sup> .  
 وبعضاً لهم يضع دائرة [ صغيرة ]<sup>(٢)</sup> أوله وأخره آخره .  
 وبعضاً لهم يكتب « لا » في أوله و « إلى » في آخره .  
 والأول : أولى من كل ذلك ؛ لأن ذلك قد يخفى فيوقع الناسخ منه في الغلط كما  
 شاهدناه كثيراً .  
 وأمّا إذا وقع تكرار ، فبعضاً لهم يختار الضرب على الثاني ، وهو جيد إن تساوياً  
 وإلاّ بقي أحسنهما صورة وأبينهما .  
 وإن كان التكرار أول السطر ضرب على الثاني ، أو آخره فعلى الأول ، وإن كان  
 آخر سطر وأول آخر فعلى آخر السطر .  
 فإن تكرر المضاف أو مضاد إليه ، أو الموصوف أو الصفة ، أو نحو ذلك ، روعي  
 الاتصال أو يراعى الأحسن والأبين .  
 وأمّا الحكّ والكشط فهو عندهم مكروده ؛ لأنّه عناء وربّما أفسد الورق أو  
 أضعفه .

(١) مابين القوسين لم يرد في « ل » .

(٢) في المطبوع و « ح » و « م » : « صورة » ، وما أثبتناه من « ك » و « ل » .

خاتمة:

قد غالب على أكثر المحدثين منا ومن العامة الاقتصار على الرمز في «حدّثنا» و«أخبرنا»، وشاع ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون عن حدّثنا «ثنا» فقط، وقد يحذفون الثاء أيضاً، ويكتبون من أخبرنا «أنا».

هذا، وأماماً ما فعله عامة محدثينا كابن بابويه والشيخ الطوسي رحمهما الله تعالى وأمثالهما من ذكر الرجل فقط من غير «حدّثنا» ولا «أبنا» ولا الرمز له، فإنما يفعلونه في الأكثر في أعلى السند إذا حذفوا أوله؛ للعلم به، فيكون المعنى عن محمد بن يحيى مثلاً، فيحذفون «عن» أيضاً اختصاراً.

وإنما فعلوا ذلك؛ لأنّ كيﬁيّة الأخذ في أعلى السند يخفى في الأغلب على متّأثري المحدثين، وإنما المقصود أن [يُثبتو] <sup>(١)</sup> أنه مروي عنه أعمّ من أن يكون بقراءة أو بإجازة أو غير ذلك من طرق النقل، فلهذا اقتصروا على ذكر الراوي فقط. ومن غير الأكثر ما فعله محمد بن يعقوب الكليني <sup>رض</sup>، فإنه حذف ذلك من الأول أيضاً؛ لما ذكرناه، من أن المراد: إثبات الرواية.

وإنما إذا اتصل بهم السند فلا يكادون يخلون بذكر «حدّثنا» أو «أخبرنا» أو الرمز له، كما هو في كثير من التهذيب وبقى كتب الأحاديث.

---

(١) في المطبوع و «ل» و «م»: «يُثبتو»، وما ثبتناه من «ك» و «ح»، وهو الأنسب، ويعيده ما يأتي من قوله: أن المراد إثبات الرواية.

فائدة تان :

**الأولى** : إذا كان للحديث إسناداً أو أكثر ، تمامًا أو ناقصاً ، كتبوا عند الانتقال من سند إلى آخر «ح» علامهً للتحويل ، فيقرأ القارئ «حاء» تمامة ليدل على التحويل .

ومنهم من قال : إن هذه الـ «حاء» رمز عن «صح» ؛ لئلا يتوهّم أن [في] متن الحديث سقط ؛ ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعلهما واحداً<sup>(١)</sup> . والحق : أنها من التحويل من إسناد إلى آخر ، أو من الحال بين الإسنادين كما قدمناه . وما ذكروه من التعلييل ثانياً هو نفس ما قلناه .

ومحمد بن يعقوب والشيخ الطوسي عليهما السلام وكثير من محدثينا يكتفون بحرف العطف ، سواء كان السند الثاني تمامًا أم ناقصاً .  
ولا بأس به .

**الثانية** : قد اصطلحوا على حذف أشياء في الكتابة دون القراءة ، وجرت العادة بذلك واشتهر بحيث لا يخفى ولا ينكر :  
فمنها : لفظة «قال» بين رجال السند .

ومنها : لفظة «وبالإسناد المذكور» أو «وبه» ، وذلك عند كتابة الأجزاء المشتملة على أحاديث بإسناد واحد .

ومنها : همزة «أبي فلان» عند النداء ، نحو «يا با سعيد» .  
ومنها : ألف «يا» في نداء رسول الله صلوات الله عليه وسلم .

---

(١) تدريب الرواية ١ : ٥٢٠ - ٥٢١ ، شرح التقريب والتبسيير : ٣٢٥ - ٣٢٦

ومنها: مَدَّة كاف التعلقة من نحو «كتبه» ونحو ذلك.

ومنها ألف الوصل من «بسم الله» فقط.

ومنها: ألف «الحارث» و «مالك» و «خالد» ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

ومنها: ألف المنصوب من نحو «رأيت أنس» و «سمعت محمد يقول».

وقد اصطلحوا أيضاً على إثبات أشياء في الكتابة دون القراءة، مثل كتابة الواو لـ «عمرو» ليفرق<sup>(٢)</sup> عن عمر، ومثل كتابة ألف بعد الواو الجمع، وقد يحلقونه أيضاً بعد الواو من [صيغة]<sup>(٣)</sup> المذكّر نحو «يغزوا» و «يدعوا»، وأمثال ذلك مما هو مقرر في فن الخطّ.

والحمد لله أولاً وآخرأ وظاهرأ وباطناً، وصلى الله على سيدنا محمد وآل الطيبين الظاهرين.

(١) لم ترد «نحو ذلك» في «ح».

(٢) في «ك» و «ل» : «ليفرق» بدل «ليفرق».

(٣) في المطبوع و «ح» : «صفة» ، وما أتبناه من «ك» و «ل» و «م» .

# **الفهارس العامة**

- ١- فهرس الآيات الكريمة
- ٢- فهرس الروايات الشريفية
- ٣- فهرس الأشعار
- ٤- فهرس مصادر المقدمة
- ٥- فهرس مصادر الكتاب
- ٦- فهرس الموضوعات



## ١ - فهرس الآيات الكريمة

٧٩ و ٧٣	البقرة (٢)	﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾
٩٨	آل عمران (٣)	﴿وَإِنِّي سَمِّيْهَا مَرْيَمَ﴾
٧٤	آل عمران (٣)	﴿وَأَنْفَسَنَا وَأَنْفَسْكُنَ﴾
٨٨	آل عمران (٣)	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾
٦٦ و ٢٩	النساء (٤)	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ...﴾
٢٥٧	النساء (٤)	﴿بُرُّيدُونَ أَنْ يَتَخَلَّكُمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ...﴾
١١٢	النساء (٤)	﴿مَنْ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزِأُهُ جَهَنَّمُ﴾
٩٦	المائدة (٥)	﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾
٧٩ و ٧٦	المائدة (٥)	﴿إِنَّمَا وَإِيَّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾
٧٢	المائدة (٥)	﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَّغُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
٢٩	التوبه (٩)	﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ...﴾
٨٧	التوبه (٩)	﴿وَيَوْمَ حُنْتِنِ﴾
١١٠	التوبه (٩)	﴿إِنْ تَسْتَعْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾
٧٦	التوبه (٩)	﴿وَالشَايِقُونَ الْأَوْلُونَ﴾
٧٥	التوبه (٩)	﴿وَكُنُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾
٦١	يونس (١٠)	﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْنَ ...﴾

٧٧	الرعد (١٣)	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾
٩٥	إبراهيم (١٤)	﴿فَمَنْ تَعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾
٩٦	الإسراء (١٧)	﴿وَآتَيْتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾
٩٥	الشعراء (٢٦)	﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾
٩٨	الأحزاب (٣٣)	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذِنُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ...﴾
١١٣	الأحزاب (٣٣)	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾
٤١	الفاطر (٣٥)	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
٤١	الزمر (٣٩)	﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
٢٢٧	الزمر (٣٩)	﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَبَعَّثُونَ أَحْسَنَهُ﴾
٧٥	الزمر (٣٩)	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدْقِ وَصَدَقَ بِهِ﴾
٦٩	السورى (٤٢)	﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَنِيهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوْدَةُ فِي الْقُرْبَىٰ﴾
٢٤٥	الفتح (٤٨)	﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾
٢٤٥	الحجرات (٤٩)	﴿لِتَغَارِبُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاءُكُمْ﴾
٧٥	الحديد (٥٧)	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّدِيقُونَ﴾
٢٤٩	الحشر (٥٩)	﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾
٨٨	الجمعة (٦٢)	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهُوا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا ...﴾
٢٤٨	المنافقون (٦٣)	﴿وَإِذَا رَأَيْتُمُهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ...﴾
٧٧	البينة (٩٨)	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ ...﴾

## ٢- فهرس الروايات الشرفية

٩٤ .....	«الأئمّة من قريش» .....
٢٢٢ .....	«احتفظوا بكتبكم فإنّكم سوف تحتاجون إليها» .....
٣١ .....	«إذا أراد الله بعد خيراً فقهه في الدين» .....
١٥٤ .....	«إذا حدّثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدّثكم...» .....
٢٠٨ .....	«إذا علمت أنّ الكتاب له فاروه عنه» .....
١١٤ .....	«إذا غسلتموني وكفّنتموني فضعوني على سريري ...» .....
٤٣ .....	«إذا كان يوم القيمة يقول الله تبارك وتعالى للعباد: «أدخلوا الجنة...» .....
٨١ .....	«إذا لقيته فاقرأ عليه مني السلام» .....
٢٦٥ .....	«إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما يروى عنّا...» .....
٢٦٨ .....	«إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله عزّوجلّ...» .....
٩١ .....	«أرى تراشي نهباً، حتى إذا مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده...» .....
٨ .....	«استعن بيمنيك» .....
١٨٩ .....	«اطلبو العلم وتزنيوا معه بالحلم والوقار...» .....
٢٨٧ .....	«أعربوا أحاديثنا فإنّا قوم فصحاء» .....
٣٤ .....	«اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنّا» .....
٢٠١ .....	«اقرأ عليهم من أوّله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً» .....
٢٢٣ .....	«أكتب وبّ علمك في إخوانك، فإن مات فأورث كتبك بنيك ...» .....
٢٢٢ .....	«أكتبوا فإنّكم لا تحفظون حتى تكتبوا» .....

٨ .....	«أكتبوا ولا حرج».....
٢٥٥ .....	«ألا أتَبَّكُم بخِير الشَّهُود؟» قيل : نعم يا رسول الله .....
٦٤ .....	«ألا أَنَّ مِثْل أَهْل بَيْتِي فِيكُمْ مِثْل سُفِينَةٍ نُوحَ مِنْ رَكْبَهَا نَجَّا ...».....
٩٨ .....	«أَلَا تَرْضِينَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةً [نَسَاءً] الْمُؤْمِنِينَ ...».....
٦٠ .....	«اللَّهُمَّ هُؤُلَاءِ أَهْلَ بَيْتِي فَاذْهِبْ عَنْهُمُ الرَّجُسْ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيرًا».....
٩١ .....	«أَمَا وَاللهِ لَقَدْ تَقْصَصَهَا أَخْوَتِيهِمْ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ مَحْلِيَّ مِنْهَا ...».....
١٩٢ .....	«أَنْ تَذَاكِرْ بِهِ أَهْلُ الدِّينِ وَأَهْلُ الْوَرْعِ».....
١٩٣ .....	«أَنْ يَقُولُوا مَا يَعْلَمُونَ وَيَكْفُوا عَمَّا لَا يَعْلَمُونَ ...».....
٢٢٦ .....	«إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ مَعَانِيهِ فَلَا بَأْسٌ».....
٦٤ .....	«أَنَا الشَّجَرَةُ، وَفَاطِمَةُ فَرْعَاهُ ...».....
٩١ .....	«أَنَا فَرْطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ عَلَيِّ شَرَبَ ...».....
٨٨ .....	«أَنَا فَرْطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرَبَ وَمَنْ شَرَبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا ...».....
٧٧ .....	«أَنْتَ سَيِّدُ الدُّنْيَا وَسَيِّدُ فِي الْآخِرَةِ ...».....
٧٤ .....	«أَنْتَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».....
٧٨ .....	«أَنْتَ وَارِثِي وَحَامِلُ لَوَائِي».....
٩٢ .....	«إِنَّ الْأُمَّةَ سَتَغْدِرُ بِكَ مِنْ بَعْدِي».....
٢٥٠ و ١٦٩ .....	«إِنَّ الْحَدِيثَ يَنْسَخُ كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ».....
١٨٧ .....	«إِنَّ الْعَالَمَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِعِلْمِهِ زَلَّتْ مَوْعِظَتُهُ عَنِ الْقُلُوبِ ...».....
٢٧٢ .....	«إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَمْ يَدْعُ شَيْئًا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ ...».....
٢٦٧ .....	«إِنَّ عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورًا ...».....
٤٣ .....	«إِنَّ مِنَ الذَّنْبِ ذُنُوبًا لَا يَغْفِرُهَا صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ ...».....
١٨٠ .....	«إِنَّا مَعَاشُ الْأَنْبِيَاءَ أَمْرَنَا أَنْ نَكَلِّمَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ».....

«إنما الأعمال بالنيات» ..... ١٥٩	١٤٣ و ١٣٤
«إنه سي جاء ب الرجال من أمتى فيؤخذ بهم ذات الشمال» ..... ٨٩	
«إنني تارك فيكم التقليين خليفتين إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي» ..... ٦٣	
«إنني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلوا: كتاب الله ...» ..... ٦٣	
«إياكم والكذب [المفترع]» ..... ١٥٤	
«أيتها الناس ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته ...» ..... ٢٦٧	
«بأيّهما أخذت من باب التسليم وسعك» ..... ٢٥٣	
«بل صدقوا» ..... ١٧٠	
«بل كل شيء في كتاب الله وستة نبيه ﷺ» ..... ٢٧٣	
«بينا أنا قائِم إِذَا زُرْمَة حَتَّى إِذَا عَرَفُوهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَهُمْ» ..... ٩٠	
«تتكلّمين أو أتكلّم؟» ..... ١١٥	
«تذاكرُوا وتلاقُوا وتحدّثُوا، فإنَّ الحديث جلاء القلوب ...» ..... ١٩٢	
«جهزوا جيشاً أَسَاماً، لعنَ الله من تخلَّفَ عن جيشِ أَسَاماً» ..... ٩٣	
«حدّثوا بها، فإنَّها حقٌّ» ..... ٢١٣	
«حدّثني حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي ...» ..... ٢٢٧	
«دخل رسول الله ﷺ المسجد فإذا جماعة قد أطافوا ب الرجل» ..... ٤٥	
«ذكر على عبادة» ..... ٧٨	
«الراوية لحديثنا يشدّ به قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد» ..... ٣٣	
«رأس الكفر من هاهنا [من] حيث يطلع قرن الشيطان» ..... ١١٥	
«رحم الله خلفائي» ..... ٣٣	
«رحم الله عبداً أحيا العلم» ..... ١٩٢	
«روحوا أنفسكم ببيع الحكمة، فإنها تكلّ كما تكلّ الأبدان» ..... ١٨٠	

«سارعوا في طلب العلم...»	٣٣
«سواء، إلا أنك ترويه عن أبي أحب إليّ»	٢٢٧
«الصّديقون ثلاثة: حبيب بن موسى النجّار وهو مؤمن آل ياسين...»	٧٥
«الصلوة يا أهل البيت، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت...»	٦١
«طلب العلم فريضة على كلّ مسلم وMuslimة...»	٤١
«طلبة العلم ثلاثة»	١٤٩
«طلبة العلم ثلاثة فاعرفهم بأعيانهم وصفاتهم...»	١٧٦
«العالم الواحد أشدّ على إبليس وجنوده من ألف عايد»	٤٣
«عالم ينفع بعلمه أفضل من سبعين ألف عايد»	٤٣
«العلم مقرون إلى العمل، فمن علم عمل ومن عمل علم...»	١٨٧
«العلماء ورثة الأنبياء، وذلك أنّ الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً...»	٢٢
«عليّ متّي وأنا من عليّ»	٧٨
«عليكم بالتفقه في دين الله، ولا تكونوا أعراباً...»	٣١
«فاطمة بضعة متّي فمن أغضبها فقد أغضبني»	٩٧
«فاطمة بضعة متّي يؤذني من آذاها»	٩٧
«فاطمة سيدة نساء العالمين»	٩٧
«فتتعمّد ذلك؟» قلت: لا. قال: «تريد المعاني؟»	٢٢٦
«الفتنة هنا» - ثلاثة - «حيث يطلع قرن الشيطان»	١١٥
«فضل العالم على العايد كفضلي على أدناكم»	٤٢
«قال رسول الله ﷺ: إنّ الله عزّ وجلّ يقول: تذاكر العالم...»	١٩١
«قد سألت فاقهم الجواب، إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً...»	٢٤٧
«قراءتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء»	١٩٧

- «قرأت في كتاب عليٍ عليه السلام : «إنَّ الله لم يأخذ على الجهال عهداً...» ..... ١٨٢
- «القلب يتكل على الكتابة» ..... ٢٢٢
- «قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد...» ..... ٢٩٠
- «قيدوا العلم بالكتاب» ..... ٨
- «كان [أمير المؤمنين عليهما السلام] يقول: إنَّ من حق العالم...» ..... ١٨٩
- «كُلّ بدعة ضلالٌ وكُلّ ضلالٌ سبِيلُها إلى النار» ..... ١٠٣
- «كُلّ شيءٍ مردودٌ إلى الكتاب والسنة...» ..... ٢٦٨
- «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ..... ١٧٠
- «لا أشبع الله بطنه» ..... ١٠٩
- «لأعطيكما الرأيَةَ غداً رجلاً يحب الله ورسوله...» ..... ٧١
- «لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم إثنا عشر رجلاً» ..... ٦٦
- «لا يؤذيها إلا أنت أو رجل منك» ..... ٩٤
- «لعن الله القائد والمقود» ..... ١١١
- «للسائل حق وإن جاء على فرس» ..... ١٤٤
- «لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوا ولو بسفك المهج وخوض اللجح...» ..... ٤٢
- «ليردَنْ على الحوض رجال ممَن صاحبني حتى إذا رأيتمهم...» ..... ٨٩
- «ما بين منبرِي وبيني روضة من رياض الجنة» ..... ١١٤
- «ما كلام النبي عليه السلام العباد بكتُه عقله قط» ..... ١٨٠
- «ما لكم والقياس، إنما هلك من هلك من قبلكم بالقياس» ..... ٢٧١
- «ما من أمرٍ يختلف فيه إثنان إلا وله أصلٌ في كتاب الله عز وجل...» ..... ٢٧٣
- «ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة» ..... ٢٧٣
- «ما يُبكيك يا رسول الله؟» ..... ٩٢

٧٤ ..... «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه...»

١٨٥ ..... «من أراد الحديث لمنفعة الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب»

١١٢ ..... «من أعان على قتل مؤمن ولو بشرط كلمة لقى الله يوم القيمة...»

١٣٧ ..... «من بلغه شيءٌ من أعمال الخير...»

١٧١ ..... «من تعلم العلم وعمل به [وعلم الله]...»

٤٧ ..... «من تعلم حديثين ينفع بهما نفسه ويعلمهما غيره فينفع بهما...»

٤٧ ..... «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً...»

٤٨ ..... «من حفظ على أمتي حديثاً واحداً كان له أجر سبعين نبياً صديقاً»

٤٧ ..... «من حفظ من أحاديثنا أربعين حديثاً بعثه الله تعالى يوم القيمة...»

٤٢ ..... «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة...»

٢٩٠ ..... «من صلى علىي ولم يصلّى على آلي فقد جفاني»

١٧٦ ..... «من طلب العلم ليباهي به العلماء...»

٤٣ ..... «من طلب باباً من العلم ليعلمه الناس ابتعاء وجه الله...»

١٣٤ ..... «من كذب علىي فليتبواً مقعده من النار»

٢٣١ ..... «من كذب علىي متعمداً فليتبواً مقعده من النار»

٧٢ ..... «من كنت مولاه فهذا علىي مولاه»

٢٢٨ ..... «مه ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله ﷺ...»

٦٩ ..... «النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهبت ذهبوا»

٢٢٥ ..... «نضر الله عبداً سمع مقالتي وحفظها ووعاها وأدأها...»

٤٤ ..... «نظرة في وجه العالم أحب إلى الله تعالى من عبادة سبعين سنة...»

١٠٣ ..... «وأد الحق معه كيما دار»

٩١ ..... «وطفت أرتأى بين أن أصول بيد جدائ أو أصبر على طخية عماء»

- «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الملة...» ..... ١٩٣  
 «هم أنت وشيعتك يا عليّ...» ..... ٧٧  
 «هو الرجل يسمع الحديث فيحدث به كما سمعه لا يزيد فيه ولا ينقص منه» ..... ٢٢٧  
 «يا زراراة إنَّ هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد...» ..... ٢٥١  
 «يا زياد ما تقول لو أفتينا رجلاً من يتولانا بشيءٍ من التقىة؟» ..... ٢٥١  
 «يا عليّ إنك سيد المسلمين وإمام المتقيين...» ..... ٧٧  
 «يرجئه حتى يلقى من يخبره، فهو في سعة حتى يلقاء» ..... ٢٥٤  
 «يطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي» ..... ١١٠  
 «يغدو الناس على ثلاثة أصناف: عالم ومتعلم وغباء...» ..... ٤٣  
 «يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن يستشهد» ..... ٢٠٥  
 «يكون بعدي إثنا عشر أميراً» ..... ٦٥  
 «يوم نحركم يوم صومكم» ..... ١٤٤



### ٣- فهرس الأشعار

إذا غلقت أبواب قوم لعلة.....	٣٥
إذا لم يذاكر ذو العلوم بعلمه.....	١٩٢
أولئك آبائي فجئني بمثلهم .....	٨٤
قد فُتّشت أنسابكم مذ.....	٣٧
همم لم يزل لها م المعالي .....	٣٦
والأديب اللبيب يعرف ما .....	٨٣
وهبني قلت هذا الصبح ليل .....	٧٠
يا حار همداني من يمت يربني.....	١١
يا مظهر الملة العظمى وناصرها.....	١٦



## ٤- فهرس مصادر المقدمة

- ١- أعيان الشيعة: للسيد محسن الأمين (ت ١٣٧١ هـ)، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، سنة الطبع ١٤٠٦ هـ، بيروت.
- ٢- أمل الآمل: للحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس، بغداد.
- ٣- تكمة أمل الآمل: للسيد حسن الصدر (١٢٧٢ - ١٣٥٤ هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، سنة الطبع ١٤٠٦.
- ٤- تنقح المقال: للشيخ عبدالله المامقاني (١٢٩٠ - ١٣٥١ هـ)، تحقيق محي الدين المامقاني، مؤسسة آل البيت للإحياء للتراث، سنة الطبع ١٤٢٤ هـ.
- ٥- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: للشيخ آقا بزرگ الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، سنة الطبع ١٤٠٣ هـ.
- ٦- روضات الجنات: لمحمد باقر الموسوي الخونساري (ت ١٣١٣ هـ)، سنة الطبع ١٣٩٠ هـ، مكتبة إسماعيليان. ايران: قم.
- ٧- رياض العلماء: للأفندى الإصبهاني من أعلام القرن الثاني عشر، تحقيق السيد أحمد الحسيني.
- ٨- الكنى والألقاب: للشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ. ايران: قم.

٩ - **لؤلؤة البحرين** : للشيخ يوسف بن أحمد البحرياني (ت ١١٨٦ هـ) ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم .

## ٥- فهرس مصادر الكتاب

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الأحاديث المختارة: للقمي (٥٦٧ - ٦٤٣ هـ)، الطبعة الرابعة، ١٤٢١، دار خضر. لبنان: بيروت.
- ٣ - الاحتجاج: للطبرسي من علماء القرن السادس، تحقيق إبراهيم البهادري، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، أسوة.
- ٤ - الأخبار الموقفيات: لابن بكار (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق سامي مكي العاني، سنة الطبع ١٤١٦ هـ، منشورات الشريف الرضي. ايران: قم.
- ٥ - الاختصاص: للمفید (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاری، سنة الطبع ١٤٠٢ هـ، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات. لبنان: بيروت.
- ٦ - اختيار معرفة الرجال: للشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق محمد تقی فاضل المجیدی، سنة الطبع ١٣٨٢ ش، إرشاد الإسلامی. تهران.
- ٧ - أدب الدنيا والدين: لعلي بن حبيب البصري الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الرابعة ١٣٩٨ هـ، مكتبة الأرثوذکیة. ایران: قم.
- ٨ - الأربعون حديثاً: لأبي الفضل الرواندي، تحقيق هيثم السمّاك. في ضمن مجلة تراتنا، العددان ٤٥ و٤٦.
- ٩ - أربعين البلدانية: لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق محمد مطیع الحافظ، دار الفكر المعاصر. لبنان: بيروت.

- ١٠ - الإرشاد: للشيخ المفید (٣٣٦ - ١٢٤ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ. ایران: قم.
- ١١ - إرشاد الساري: للقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)، دار إحياء التراث العربي. لبنان: بيروت.
- ١٢ - الاستبصار: للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، الطبعة الثالثة ١٣٩٠ هـ، دار الكتب الإسلامية. تهران.
- ١٣ - الاستيعاب: ليوسف بن عبد الله، تحقيق علي محمد البحاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى، سنة الطبع ١٤١٢ هـ. بيروت.
- ١٤ - أسد الغابة: لابن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، دار الفكر. لبنان: بيروت.
- ١٥ - الأسرار المرفوعة: للملأ علي القاري، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٦ - أعلام الورى: للطبرسي (٤٦٨ - ٥٤٨ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. ایران: قم.
- ١٧ - الإقبال: لابن طاوس (ت ٦٦٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات. لبنان: بيروت.
- ١٨ - الاقتراح في بيان الاصطلاح: لأبي الفتح محمد بن علي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. لبنان: بيروت.
- ١٩ - الأمالی: للشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، مؤسسة البعثة. قم.

- ٢٠ - الإمامة والسياسة : لابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٤ هـ)، تحقيق علي شيري، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، منشورات الشريف الرضي. ايران: قم.
- ٢١ - إمتناع الإسماع : للقریزی (ت ٨٤٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٢٢ - الأموال : لأبي عبيد (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق محمد خليل هراسی، الطبعة الأولى ١٤٦٠ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٢٣ - الإيضاح : لفضل بن شاذان (ت ٢٦٠ هـ)، انتشارات دانشگاه. تهران.
- ٢٤ - إيضاح الفوائد : لفخر المحققين (٦٨٢ - ٧٧١ هـ)، الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ، المطبعة العلمية. قم.
- ٢٥ - الباقي الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : للحافظ بن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٢٦ - بحار الأنوار : لمحمد باقر المجلسي (ت ١١١ هـ)، دار الكتب الإسلامية، طبع الآخوندي. ایران: تهران.
- ٢٧ - البحر الزخار : لأحمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ)، مؤسسة الرسالة. لبنان: بيروت.
- ٢٨ - البحر الزخار : للبزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زین الله، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ، مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة.
- ٢٩ - البداية والنهاية : لابن الكثیر (ت ٧٧٤ هـ)، سنة الطبع ١٤٠٢ هـ، دار الفكر. لبنان: بيروت.
- ٣٠ - تاج المواليد : للطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ضمن مجموعة نفسية، دار القاری، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. لبنان: بيروت.

- ٣١ - تاريخ الإسلام: للذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العربي. لبنان: بيروت.
- ٣٢ - تاريخ بغداد: للخطيب، دار الكتب العربي. لبنان: بيروت.
- ٣٣ - تاريخ الخلفاء: للسيوطى (ت ٩١١ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٣٤ - تاريخ الخميس: للديار بكرى، مؤسسة شعبان. لبنان: بيروت.
- ٣٥ - تاريخ الطبرى: لمحمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار سويدان. لبنان: بيروت.
- ٣٦ - تاريخ مدينة دمشق: لابن العساكر (٤٩٩ - ٥٧١ هـ)، تحقيق علي شيري، دار الفكر. لبنان: بيروت.
- ٣٧ - تاريخ المدينة المنورة: لابن شيبة (ت ١٧٣ هـ)، دار الفكر. ايران: قم.
- ٣٨ - تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم: لابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، ضمن مجموعة نفيسة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. لبنان: بيروت.
- ٣٩ - تاريخ اليعقوبى: لأحمد بن جعفر اليعقوبى، مؤسسة نشر فرهنگ أهل بيت. ايران: قم.
- ٤٠ - التحبير شرح التحرير: للمرداوى (ت ٨٨٥ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، مكتبة الرشد. رياض.
- ٤١ - تدريب الراوى في شرح تقريب النووي: لجلال الدين السيوطى (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق أبي قتيبة محمد الفاريايى. رياض: مكتبة الكوثر.
- ٤٢ - التذكرة بأصول الفقه: للمفید (٣٣٦ - ٤١٣ هـ)، تحقيق مهدي نجف، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، مؤسسة آل البيت. قم.

- ٤٣ - تذكرة الحفاظ : للذهبي (٧٤٨ هـ)، دار إحياء التراث العربي.
- ٤٤ - تذكرة الخواض : لابن الجوزي (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)، تحقيق حسين تقي زاده، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام.
- ٤٥ - تذكرة الفقهاء : للعلامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ)، الطبعة الأولى، مؤسسة آل البيت عليهم السلام. قم.
- ٤٦ - التعجب : للكراجكي (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق فارس حسّون كريم، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ، دار الغدير. قم.
- ٤٧ - التقريب : للنووي، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ، في مقدمة صحيح البخاري بشرح الكرمانى، دار إحياء التراث العربي.
- ٤٨ - تفسير السمعانى : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعانى (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ)، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. دار الوطن : رياض.
- ٤٩ - التفسير الكبير : للفخر الرازى، الطبعة الثالثة.
- ٥٠ - تقريب المعارف : للحلبى (٣٧٤ - ٤٤٧ هـ)، تحقيق فارس حسّون، سنة الطبع ١٤١٧ هـ. ايران : قم.
- ٥١ - تقييد العلم : للخطيب البغدادي (٣٢٩ - ٤٦٣ هـ)، تحقيق يوسف العش، الطبعة الثانية ١٩٧٤ م، دار إحياء السنّة النبوية.
- ٥٢ - تمهيد الأوائل : للباقلاني (ت ٤٠٢ هـ)، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، الطبعة الثالثة، مؤسسة الكتب الثقافية . لبنان : بيروت.
- ٥٣ - تمييز الطيّب من الخبيث : للشيباني ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، بيروت، دار الكتب العلمية .

- ٥٤ - تهذيب الأحكام : للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، الطبعة الثالثة ١٣٩٠ هـ، دار الكتب الإسلامية . تهران .
- ٥٥ - تهذيب الكمال : للمزّي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، تحقيق بشّار عواد معروف ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ، مؤسسة الرسالة . لبنان : بيروت .
- ٥٦ - التمهيد : ليوسف بن عبد الله الأندلسي ، سنة الطبع ١٣٨٧ هـ .
- ٥٧ - التمهيد : للأُنسنوي (ت ٧٧٢ هـ)، تحقيق محمد حسن هيتو ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ، مؤسسة الرسالة .
- ٥٨ - ثواب الأعمال : للشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفارى ، مكتبة الصدوق . تهران .
- ٥٩ - جامع الأحاديث : للسيوطى (ت ٩١١ هـ)، سنة الطبع ١٤١٤ هـ، دار الفكر ، لبنان : بيروت .
- ٦٠ - جامع الأصول : لابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ. لبنان : بيروت .
- ٦١ - جامع العلم وفضله : لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق ابن أشیال الزهري ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ، العربية السعودية ، دار ابن الجوزي .
- ٦٢ - الجامع الصغير : للسيوطى (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ، دار الفكر . لبنان : بيروت .
- ٦٣ - جامع الكبير : لمحمد بن عيسى الترمذى (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، تحقيق بشّار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٩٩٨ م ، لبنان : بيروت .
- ٦٤ - الجامع لأحكام القرآن : للقرطبي (ت ٦٧١ هـ)، دار إحياء التراث العربي : بيروت .

- ٦٥ - الجمع بين الصحيحين : لمحمد بن فتوح الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)، تحقيق علي حسيني البواب ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.
- ٦٦ - جمل في أنساب الأشراف : للبلاذري (ت ٢٧٩ هـ)، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ. لبنان : بيروت .
- ٦٧ - حلية الأولياء : لأبي نعيم (ت ٤٣٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ، دار الكتب العربي .
- ٦٨ - حياة الحيوان الكبير : للدميري (٧٤٢ - ٨٠٨ هـ)، الطبعة الثانية ١٣٦٤ ش ، منشورات الرضي ، قم .
- ٦٩ - خصائص الوحي المبين : لابن البطريق (٥٢٣ - ٦٠٠ هـ)، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، وزارة الإرشاد الإسلامي . ايران : قم .
- ٧٠ - الخصال : للشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري ، جماعة المدرسین . ایران : قم .
- ٧١ - الخراج : للقاضي أبي يوسف ، سنة الطبع ١٣٩٩ هـ ، دار المعرفة . لبنان : بيروت .
- ٧٢ - خلاصة الأقوال : للعلامة الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم .
- ٧٣ - الدرر المنثور : للسيوطى (ت ٩١١ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر . لبنان : بيروت .
- ٧٤ - الدرایة : للشهيد الثاني (٩١١ - ٩٦٥ هـ)، مكتبة المفيد . ایران : قم .
- ٧٥ - الدروس الشرعية : للشهيد الأول (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، سنة الطبع ١٤١٤ هـ. ایران : قم .

- ٧٦ - دلائل النبوة: للبيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٧٧ - ديوان الفرزدق، دار صادر. لبنان: بيروت.
- ٧٨ - ديوان ابن حيوس (٣٩٤ - ٤٧٣ هـ)، تحقيق خليل مردم بك، سنةطبع ١٤٠٤ هـ دار صادر. لبنان: بيروت.
- ٧٩ - ديوان المتنبي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، منشورات الشريف الرضي. ايران: قم.
- ٨٠ - الذريعة: للسيد المرتضى، الطبعة الثانية ١٣٦٣ ش. دانشگاه تهران.
- ٨١ - ذكر أخبار إصبهان: لأبي نعيم، طبع مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل، ١٩٣١ م.
- ٨٢ - ذكرى الشيعة: للشهيد الأول (٧٣٤ - ٧٨٦ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. ايران: قم.
- ٨٣ - ذخائر العقبي: للملکي (٦١٥ - ٦٩٤ هـ)، تحقيق أكرم البوسي، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، مكتبة الصحابة، جدة.
- ٨٤ - ذم الكلام: للهروي، تحقيق سميح دغيم، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٩٤ م. لبنان، بيروت.
- ٨٥ - رجال النجاشي: لأحمد بن علي النجاشي (٣٧٢ - ٤٥٠ هـ) مؤسسة النشر الإسلامي، سنةطبع ١٤٠٧ هـ.
- ٨٦ - الرد على المتعصب العنيد: لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق محمد كاظم المحمودي، سنةطبع ١٤٠٣ هـ.
- ٨٧ - رسائل الشريف المرتضى: للسيد المرتضى، دار القرآن الكريم، سنةطبع ١٤٠٥ هـ. قم.

- ٨٨ - رسالة التلخيص لوجوه التخلص في رسائل ابن حزم الأندلسى (٣٨٤) هـ .  
 تحرير إحسان عباس، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م، الدراسات والنشر.  
 لبنان: بيروت.
- ٨٩ - الرواوح السماوية: للمير داماد، تحقيق غلامحسين قيسريهها ونعمة الله  
 الجليلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. دار الحديث: قم.
- ٩٠ - روضة الوعظين: للفتاوى النيشابوري (ت ٥٠٨ هـ)، تحقيق غلامحسين  
 المجيدي ومجتبى الفرجي، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ. ايران: قم.
- ٩١ - الرياض النضرة: للمحب الطبرى، دار الكتب العلمية، لبنان: بيروت.
- ٩٢ - سبل الهدى والرشاد: للشامى (ت ٩٤٢ هـ)، تحقيق شيخ عادل أحمد  
 عبدالموجود وشيخ علي محمد معوض، الطبعة الثانية ١٤٢٨ هـ، دار الكتب  
 العلمية. لبنان: بيروت.
- ٩٣ - سر العالمين: للغزالى، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان:  
 بيروت.
- ٩٤ - السرائر: لابن إدريس الحلّى (ت ٥٩٨ هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ، مؤسسة  
 النشر الإسلامي. قم.
- ٩٥ - سنن ابن ماجة: للقزويني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق محمود محمد محمود حسن  
 نصار، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٩٦ - سنن أبي داود: لسلیمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ  
 دار ابن حزم. بيروت.
- ٩٧ - سنن الدارمي: لمحمد بن عبد الله (ت ٢٥٥ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار  
 الكتب العلمية. لبنان: بيروت.

- ٩٨ - سنن سعيد بن منصور المكّي (ت ٢٢٧ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٩٩ - السنن الكبرى: للنسائي (٢١٥ - ٣٠٣ هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ. لبنان: بيروت.
- ١٠٠ - س茗 النجوم العوالي: لعبد الملك (ت ١١١ هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ١٠١ - سير أعلام النبلاء: للذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة. لبنان: بيروت.
- ١٠٢ - السيرة الحلبية: للحلبي الشافعي، المكتبة الإسلامية. لبنان: بيروت.
- ١٠٣ - السيرة النبوية: لابن الكثیر، تحقيق مصطفى عبدالواحد، دار إحياء التراث العربي. لبنان: بيروت.
- ١٠٤ - السيرة النبوية: لابن هشام، دار إحياء التراث العربي. لبنان: بيروت.
- ١٠٥ - الشافي في الإمامة: للشريف المرتضى، مؤسسة الصادق، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ. ایران: تهران.
- ١٠٦ - شرح الأخبار: للقاضي التميمي المغربي (ت ٣٦٣ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
- ١٠٧ - شرح التقريب والتيسير: للسخاوي (٨٣١ - ٩٠٢)، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر، مؤسسة البيونة أبوظبي، الطبعة الأولى، سنة الطبع ١٤٢٨ هـ.

- ١٠٨ - شرح شرح نخبة الفكر : لعلي بن سلطان الهروي (٩٣٠ - ١٠١٤ هـ)، تحقيق محمد نزار تعيم وهيثم نزار تعيم، شركة دار الأرقام بن الأرقام. لبنان: بيروت.
- ١٠٩ - شرح علل الترمذى : لابن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق صبحي السامرائى، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ١١٠ - شرح القاضى العضدى على المختصر المنتهى : بتصحیح أحمد رامز، الشهير بشهري المدرّس، سنة الطبع ١٣٠٧ هـ.
- ١١١ - شرح الكوكب المنير : لابن النجّار (ت ٩٧٢ هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ، إحياء التراث الإسلامى. مكتبة المكرّمة.
- ١١٢ - شرح معانى الآثار للطحاوى (٢٢٩٥ - ٣٢١ هـ)، تحقيق محمد زهري النجّار، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ١١٣ - شرح المقاصد للتفتازانى (٧١٢ - ٧٩٣ هـ)، تحقيق عبد الرحمن عميرة، سنة الطبع ١٣٧٠ ش، منشورات الشريف الرضي. ايران: قم.
- ١١٤ - شرح المواقف : للقاضى (ت ٧٥٦ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، منشورات الشريف الرضي ایران: قم.
- ١١٥ - شرح نهج البلاغة : لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ، مكتبة المرعشى النجفي. ایران: قم.
- ١١٦ - شعب الإيمان : للبيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق أبي هاجر، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، درا الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ١١٧ - الشفاء : للقاضى عياض، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، دار الضيحاى. عمان.

- ١١٨ - شواهد التنزيل : للحسكاني من أعلام القرن الخامس ، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ، الطبعة الثالثة ١٤٢٧ هـ . ايران : قم .
- ١١٩ - صبح الأعشى : للقلقشندی (ت ٨٢١ هـ) مؤسسة مصرية العامة . القاهرة .
- ١٢٠ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، تحقيق شعب الأنور وط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ . لبنان : بيروت .
- ١٢١ - صحيح ابن خزيمة (٢٢٣ - ٢٣١ هـ) ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ ، المكتب الإسلامي . بيروت .
- ١٢٢ - صحيح البخاري : لمحمد بن إسماعيل بحاشية السندي (ت ٢٥٦ هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ . لبنان : بيروت .
- ١٢٣ - صحيح مسلم : لمسلم بن الحجاج (٢٠٦ - ٢٦١ هـ) دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ . لبنان : بيروت .
- ١٢٤ - صحيح مسلم بشرح النووي ، سنة الطبع ١٤٠٧ هـ ، دار الكتب العربي . لبنان : بيروت .
- ١٢٥ - الصراط المستقيم : للنبطي (ت ٨٧٧ هـ) ، تحقيق محمد باقر البهبودي ، المكتبة المرتضوية لأخبار الجعفرية ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ .
- ١٢٦ - الصوaram المهرقة : للتسيري ، تحقيق جلال الدين الحسيني . ايران .
- ١٢٧ - الصواعق المحرقة : للهيثمي (ت ٩٧٣ هـ) ، تحقيق عبد الرحمن وكامل محمد الخراط ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، مؤسسة الرسالة . بيروت .
- ١٢٨ - طبقات الشافعي : للسبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ) دار إحياء الكتب العربية .

- ١٢٩ - الطبقات الكبرى : لابن سعد، سنة الطبع ١٤٠٥ هـ، دار صادر. لبنان: بيروت.
- ١٣٠ - الطراف : لابن طاوس (ت ٦٦٤ هـ)، تحقيق السيد علي عاشور، مؤسسة الأعلمى، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ. لبنان: بيروت.
- ١٣١ - عثمانية للجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، سنة ١٣٧٤ هـ، دار الكتب العربي. مصر.
- ١٣٢ - العدة : للشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، تحقيق محمد رضا الانصارى، الطبعة الأولى، مؤسسة البعثة. قم.
- ١٣٣ - العقد الفريد : للأندلسى، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العربي. لبنان: بيروت.
- ١٣٤ - العمدة : لابن البطريق (٥٣٣ - ٦٠٠ هـ)، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، ايران: قم.
- ١٣٥ - عمدة القاري : للعيني (ت ٨٥٥ هـ)، دار الفكر.
- ١٣٦ - العواصم من القواسم : لابن العربي، تحقيق عمّار الطالبي، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، دار الثقافة. الدوحة.
- ١٣٧ - غاية المراد : للشهيد الأول (٧٣٤ - ٧٧٨١ هـ)، تحقيق رضا المختارى، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، مركز الأبحاث الدراسات الإسلامية. قم.
- ١٣٨ - الغماز على اللماز : للسمهودي (٩١١ - ٨٨٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ١٣٩ - الغنية في أصول الدين : للمتولى الشافعى (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق شيخ عmad الدين أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية. لبنان: بيروت.

- ١٤٠ - غنية النزوع: لابن زهرة (٥٨٥ - ٥١١ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
- ١٤١ - فتح الباري: لابن الحجر، دار إحياء التراث العربي. سنة الطبع ١٤٠٢ هـ. لبنان: بيروت.
- ١٤٢ - فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: لأبي ذكريّا الأزهري (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دار ابن حزم، لبنان: بيروت.
- ١٤٣ - الفتوح: لأحمد بن أعمش الكوفي (ت ٣١٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ١٤٤ - فتوح البلدان: للبلاذري، تحقيق رضوان محمد رضوان، سنة الطبع ١٣٩٨ هـ.
- ١٤٥ - فصول المهمة: لابن الصباغ (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق سيد جعفر الحسيني، الطبعة الأولى ١٤٣٧ هـ، المجمع العالمي لأهل البيت عليهما السلام. ايران.
- ١٤٦ - فضائل الصحابة: لأحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ.
- ١٤٧ - الفردوس بتأثير الخطاب للديلمي (٤٤٥ - ٤٠٩ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ١٤٨ - الفقيه والمتفقّه: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٢ هـ)، تحقيق عادل بن يوسف الرازي، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار الجوزي. السعودية.
- ١٤٩ - الفوائد المثلية: للشهيد الثاني، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دفتر تبلیغات اسلامی. قم.

- ١٥٠ - الفهرست: للشيخ الطوسي، تحقيق السيد عبدالعزيز الطباطبائي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، مكتبة المحقق الطباطبائي. ایران: قم.
- ١٥١ - الكافي: للكليني (ت ٣٢٨ أو ٣٢٩ هـ) تحقيق علي أكبر الغفاری، دار الكتب الإسلامية، سنة الطبع ١٣٨٨ هـ. ایران: تهران.
- ١٥٢ - الكامل في التاريخ: لابن الأثير، سنة الطبع ١٤٠٢ هـ، دار صادر. بيروت.
- ١٥٣ - كتاب سليم بن قيس: لسلیم بن قیس الھلائی (ت ٧٦ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، نشر الھادی. قم.
- ١٥٤ - كتاب الكفاية في علم الدرایة: للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتب العلمية، سنة الطبع ١٤٠٩ هـ، لبنان: بيروت.
- ١٥٥ - كتاب العین: للخليل (١٠٠ - ١٧٥) تحقيق المخزومي والسامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، مؤسسة دار الهجرة. ایران: قم.
- ١٥٦ - كشف الخفاء: للعجلوني (ت ١١٦٢ هـ)، تحقيق أحمد القلاش، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة. لبنان: بيروت.
- ١٥٧ - كشف الغمة: للإربلي (٦٢٥ - ٦٩٢ هـ)، تحقيق علي آل کوثر، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- ١٥٨ - كشف اليقين: للحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (٦٤٨ - ٦٢٦ هـ)، تحقيق حسين درگاهی، الإرشاد الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ. ایران: تهران.
- ١٥٩ - الكشف والبيان: للشعلي، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. لبنان: بيروت.
- ١٦٠ - كفاية الطالب: للگنجی (ت ٦٥٨ هـ)، تحقيق محمد هادي الأميني.

- ١٦١ - كنز العمال للهندى (ت ٩٢٥ هـ)، الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ، مؤسسة الرسالة.  
بیروت.
- ١٦٢ - لسان العرب : ابن منظور، دار صادر. لبنان: بیروت
- ١٦٣ - مبادئ الوصول : للعلامة الحلى (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق بقال، الطبعة الثانية  
١٤٠٦، دار الأضواء. بیروت.
- ١٦٤ - المبسوط : للسرخسي ، الطبعة الثالثة ١٣٩٨ هـ، دار المعرفة. لبنان: بیروت.
- ١٦٥ - مجمع البحرين : للطريحي (٩٧٩-١٠٨٥ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، مؤسسة  
البعثة. ایران: قم.
- ١٦٦ - مجمل اللغة : لابن فارس (ت ٣٩٥، تحقيق زهير عبدالحسن سلطاني،  
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ. لبنان: بیروت.
- ١٦٧ - المحاسن : للبرقى (ت ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي ، الطبعة  
الأولى ١٤١٣ هـ، مجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام. ایران: قم.
- ١٦٨ - محاسن الاصطلاح : لعمر بن رسلان (ت ٨٠٥ هـ)، تحقيق خليل المنصور،  
دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ. لبنان: بیروت.
- ١٦٩ - المحرر الوجيز : للقاضي عبد الحق (٤٨١-٥٤٦ هـ)، تحقيق المجلس العلمي  
بفاس، سنة الطبع ١٣٩٥ هـ.
- ١٧٠ - المحصول : للرازي (٥٤٤-٥٦٦ هـ)، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ، مؤسسة الرسالة.  
بیروت.
- ١٧١ - المحلّى : لابن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، دار الآفاق الجديدة. لبنان: بیروت.
- ١٧٢ - المختصر في أخبار البشر : لأبي الفداء ، مكتبة المتنبي. القاهرة.
- ١٧٣ - المدونة الكبرى : لمالك بن أنس ، دار صادر. مصر.

- ١٧٤ - مروج الذهب :للمسعودي (ت ٣٤٦ هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ، مؤسسة دار الهجرة . ایران : قم.
- ١٧٥ - المستدرک :للحاکم النیشابوری (ت ٤٠٥ هـ)، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. لبنان : بيروت.
- ١٧٦ - مستدرک الوسائل :للنوری الطبرسی (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ. ایران : مشهد.
- ١٧٧ - مسند أبي عوانة :للسفرائيني (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق إيمان بن عارف ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، دار المعرفة . لبنان : بيروت.
- ١٧٨ - مسند أبي يعلى :للتّميّمي (٢١٠ - ٣٠٧ هـ)، تحقيق حسين سليم أسد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، دار المأمون للتراث . دمشق.
- ١٧٩ - مسند أحمد :لأحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ. لبنان : بيروت.
- ١٨٠ - مسند الشافعی :لمحمد بن إدريس الشافعی ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار الفكر . لبنان : بيروت.
- ١٨١ - مسند فاطمة الزهراء عليها السلام :للسیوطی (ت ٩١١ هـ)، تحقيق فراز أحمد زمرلي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ، دار ابن حزم . Lebanon : Beirut.
- ١٨٢ - مصابيح السنّة :للبغوي (٤٣٣ - ٥١٦ هـ)، تحقيق عبد الرحمن الرعلي ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ. Lebanon : Beirut.
- ١٨٣ - مصباح المتهجد :للسیخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ، مؤسسة فقه الشيعة . Lebanon : Beirut.
- ١٨٤ - المصتف :لابن أبي شيبة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ، دار السلفية .

- ١٨٥ - المصنف: لعبدالرّزاق (١٢٦ - ٢١١ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي،  
الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ، المجلس العلمي، لبنان: بيروت.
- ١٨٦ - مطالب المسؤول: لابن سلام الشافعي (ت ٦٥٢ هـ)، مؤسسة البلاغ، الطبعة  
الأولى ١٤١٩ هـ، لبنان: بيروت.
- ١٨٧ - معارج الأصول: للمحقق الحلي (٦٧٦-٦٠٢ هـ)، سنة الطبع ١٤٢٣ هـ، مؤسسة  
علي ليللاً، لندن.
- ١٨٨ - معالم الدين: لنجل الشهيد الثاني (٩٥٩ - ١٠١١ هـ)، سنة الطبع ١٤٠٦ هـ،  
مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- ١٨٩ - معارج الوصول: للزرندي (٦٩٢ - ٧٥٧ هـ)، تحقيق محمد كاظم المحمودي،  
الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.
- ١٩٠ - المعجم الكبير: للطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي،  
دار إحياء التراث العربي.
- ١٩١ - معدن الجواهر: للكراجكي (ت ٤٤٩ هـ)، تحقيق حسين الموسوي  
البروجري، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ، ايران: قم.
- ١٩٢ - معرفة الصحابة: لأبي نعيم (٣٣٦ - ٤٣٠ هـ)، تحقيق محمد راضي بن حاج  
عثمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.
- ١٩٣ - المغني: لعبدالجبار (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق عبد الحليم محمود وسليمان دنيا،  
دار المصرية.
- ١٩٤ - المغني وشرح الكبير: لابن قدامة، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، دار الفكر، لبنان:  
بيروت.

- ١٩٥ - مفتاح الكرامة : للسيد محمد جواد العاملي (ت ١٢٢٦ هـ)، تحقيق محمد باقر  
الخالصي، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي.
- ١٩٦ - مقدمة ابن الصلاح (ت ٦٤٢ هـ)، دار الكتب العلمية، سنة الطبع ١٤٠٩ هـ.  
لبنان: بيروت.
- ١٩٧ - الملخص في معرفة علم الحديث : لأبي إسحاق الطبرى المكى (٦٣٦ - ٧٢٢ هـ)،  
تحقيق عواد الخلف العنوان، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ. لبنان: بيروت.
- ١٩٨ - الملل والنحل : للشهرستاني، تحقيق محمد سيد گيلاني ، دار المعرفة. لبنان:  
بيروت.
- ١٩٩ - المناقب : للخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، مؤسسة الإسلامى، سنة الطبع ١٤١١ هـ.  
ایران: قم.
- ٢٠٠ - مناقب آل أبي طالب : لابن شهراشوب ، تحقيق يوسف البقاعي ، الطبعة الثانية  
١٤١٢ هـ، دار الأضواء لبنان: بيروت.
- ٢٠١ - مناقب علي بن أبي طالب : لابن المغازلى (ت ٤٨٣ هـ)، المكتبة الإسلامية.  
ایران: تهران.
- ٢٠٢ - المنتخب في علوم الحديث : لابن الترکمانى (ت ٧٥٠ هـ)، تحقيق عواد  
الخلف، دار البشائر الإسلامية العنوان، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ.
- ٢٠٣ - المنتخب في علم الحديث : لأبي إسحاق الطبرى المكى (٦٣٦ - ٧٢٢ هـ)،  
تحقيق عواد الخلف العنوان، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ. لبنان: بيروت.
- ٢٠٤ - المنتظم : لابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، دار الكتب  
العلمية. لبنان: بيروت.

- ٢٠٥ - منتقى الجمان: لأبي منصور (ت ١٠١١ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري، سنة الطبع ١٣٦٢ ش، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.
- ٢٠٦ - من لا يحضره الفقيه: للشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ، جماعة المدرّسين. قم.
- ٢٠٧ - منهاج الكرامة: للعلامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ، المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علیه السلام. ایران: مشهد.
- ٢٠٨ - المنهل اللطيف: للسيد محمد بن علوی، الطبعة السادسة ١٤٢٠ هـ.
- ٢٠٩ - منية المرید: للشهيد الثاني (٩١١ - ٩٦٥ هـ)، تحقيق رضا المختاری، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، مكتب أعلام الإسلامي. ایران: قم.
- ٢١٠ - المواقف: للإيجي، تحقيق عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، دار الجيل. بيروت.
- ٢١١ - مواهب الجليل: للرعیني (ت ٩٥٤ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت.
- ٢١٢ - الموطأ: لمالك بن أنس، دار إحياء التراث العربي.
- ٢١٣ - الموقظة: للذهبی (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، دار السلام، القاهرة، الطبعة السادسة ١٤٢٨ هـ.
- ٢١٤ - الموضوعات: لابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧ هـ)، سنة الطبع ١٤٢١ هـ، دار الفكر. بيروت.
- ٢١٥ - المهدب البارع: لابن فهد الحلي (٧٥٧ - ٨٤١ هـ)، سنة الطبع ١٤٠٧ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي. قم.

- ٢١٦ - النجاة في القيامة : لابن ميثم البحرياني (ت ٦٩٩ هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، مجمع الفكر الإسلامي . قم.
- ٢١٧ - النعيم المقيم : لعمر بن شجاع الموصلـي الشافعي من أعلام قرن السابع ، تحقيق سامي الغربيـي ، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ. لبنان : بيروت.
- ٢١٨ - النكت والعيون : للماوردي ، تحقيق عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية . لبنان : بيروت .
- ٢١٩ - نور الأ بصار : للشبلنجـي ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ شـ ، ذوي القربي . عـراق : النـجف الأشرف .
- ٢٢٠ - النور المشتعل : لأبي نعيم (٣٣٤ - ٤٣٠ هـ) ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، وزارة الإرشاد الإسلامي . اـیران .
- ٢٢١ - النهاية : للشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ) ، دار الكتب العربيـي ، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ. لبنان : بيـروت .
- ٢٢٢ - نهاية الأربـ : للنويري (٦٧٧ - ٧٣٣ هـ) ، المؤسـسة المصرـية العامة .
- ٢٢٣ - نهج البلاغـة : للـسيد رضـي (عبدـهـ) ، تحقيق محمدـ محيـ الدينـ عبدـ الحـمـيدـ ، مطبـعةـ الاستـقـامـةـ . مصر .
- ٢٢٤ - نهجـ الحقـ : للـحسنـ بنـ يـوسـفـ بنـ المـطـهـرـ الحـلـيـ (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) ، تحقيق الأـرمـويـ ، دارـ الـهـجـرةـ ، الطـبـعةـ الـرـابـعـةـ ١٤١٤ هـ . اـیرانـ : قـمـ .
- ٢٢٥ - الوسيـطـ : للـواحدـيـ (تـ ٤٦٨ هـ) ، الطـبـعةـ الأولىـ ١٤١٥ هـ ، دارـ الكـتبـ الـعـلـمـيـةـ . لبنان : بيـروـتـ .



## ٦- فهرس الموضوعات

٧	مقدمة التحقيق
١١	ترجمة المؤلف .....
١١	اسميه ، ونسبه ، ونسبته .....
١١	مولده .....
١٢	وفاته ، ومدفنه .....
١٢	أقوال العلماء في حقه .....
١٣	سفره إلى ايران وسببيه .....
١٤	أولاده .....
١٥	أساتيذه .....
١٥	عدّة من تلاميذه .....
١٥	عدّة من مؤلّفاته .....
١٦	من أشعاره في الإمام المهدى علیه السلام .....
١٧	تعريف الكتاب .....
١٧	عملنا في الكتاب .....
١٨	الرموز المستعملة في الكتاب .....

## مقدمة المؤلف

٢٥ ..... تمجيده بِهِ اللَّهُ من سلطان زمانه في ايران

## مقدمة

٣٩ ..... وفيها فصول

الفصل الأول: في شرف العلوم وأسرها ودلائله ..... ٤١

الفصل الثاني: في تفاضل العلوم بعضها على بعض ..... ٤٥

الفصل الثالث: في فضل حفظ أربعين حديثاً ..... ٤٧

ذكر طريق من طرقه بِهِ اللَّهُ إِلَى محمد بن يعقوب الكليني ..... ٤٨

أصل: في ذكر نبذة من ترجمة المعصومين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥١

ترجمة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... ٥١

ترجمة فاطمة بنت رسول الله صلوات الله وسلامه عليهما ..... ٥٣

ترجمة أمير المؤمنين علي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٣

ترجمة الإمام الحسن عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٣

ترجمة الإمام الحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٤

ترجمة الإمام أبو محمد زين العابدين علي بن الحسين عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٤

ترجمة الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقي عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٤

ترجمة الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٥

ترجمة الإمام الكاظم أبو الحسن موسى بن جعفر عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ..... ٥٥

ترجمة الإمام الرضا أبو الحسن علي بن موسى عليهما السلام .....	٥٥
ترجمة الإمام الجواد أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليهما السلام .....	٥٦
ترجمة الإمام أبو الحسن علي بن محمد عليهما السلام .....	٥٦
ترجمة الإمام التقى الهادي أبو محمد الحسن بن علي عليهما السلام .....	٥٦
ترجمة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف .....	٥٧
أصل : في سبب التحديث عن الأئمة المعصومين عليهم السلام .....	٥٩
أصل : في أمر النبي ﷺ بالإقتداء بالأئمة عليهم السلام .....	٦٣
ما جاء في فضائل الأئمة من طرق أهل السنة .....	٦٥
فصل : ما جاء أيضاً في فضائل أهل البيت عليهم السلام .....	٦٩
فصل : في بعض فضائل أمير المؤمنين عليهما السلام .....	٧١
فصل : في بعض فضائل فاطمة وأولادها المعصومين عليهم السلام .....	٨١
أصل : في معرفة الصحابة .....	٨٧
شكوى رسول الله ﷺ من بعض الصحابة .....	٨٨
شكوى علي عليهما السلام وظلمه .....	٩١
فصل : في جانب من مخالفات الصحابة .....	٩٣
في مطالب الأول .....	٩٦
فصل : في مطالب الثاني .....	٩٩
فصل : في مطالب الثالث .....	١٠٥
فصل : في مطالب معاوية ، رأس الفتنة الباغية .....	١٠٩
فصل : في مطالب عائشة .....	١١٣

- فصل : في تعديل بعض الصحابة و تفسيق بعضها الآخر ..... ١١٧  
 أصل : في تعريف الأصول الحديثية الخمسة و مؤلفوها ..... ١٢١

## أصول

- ١٢٥      في التعريفات ، والتقسيمات ، والاصطلاحات في الألقاب
- ١٢٧      في السنة المطهّرة ، وهي : قول ، و فعل ، و تقرير ..... ١٢٧
- ١٢٧      البحث في متن السنة القولية ..... ١٢٧
- ١٣١      أصل : في البحث في سند السنة القولية ..... ١٣١
- ١٣١      البحث في السنة الفعلية ..... ١٣١
- ١٣٢      البحث في السنة التقريرية ..... ١٣٢
- ١٣٣      أصل : في تقسيم الخبر إلى صدق ، وكذب ، ومظنون الطرفين ..... ١٣٣
- ١٣٣      تقسيم آخر للخبر إلى متواتر وآحاد ..... ١٣٣
- ١٣٥      الخبر الصحيح ..... ١٣٥
- ١٣٧      تنبية : ..... ١٣٧
- ١٣٧      الخبر الحسن وأنواعه ..... ١٣٧
- ١٤٠      تنبية : ..... ١٤٠
- ١٤١      الخبر الموثق ..... ١٤١
- ١٤١      الخبر الضعيف ..... ١٤١
- ١٤٢      تنبية : ..... ١٤٢
- ١٤٣      أصل : في تقسيم ثالث للخبر ..... ١٤٣

١٤٣.....	الخبر المقبول .....
١٤٣.....	الخبر المشهور .....
١٤٤.....	الخبر المسند .....
١٤٥.....	الخبر المعنون .....
١٤٥.....	الخبر المسلسل .....
١٤٦.....	الخبر المضمر .....
١٤٧.....	الخبر المجهول .....
١٤٧.....	تنبيه : .....
١٤٨.....	الخبر المرفوع وأقسامه .....
١٥٠.....	الخبر الموقوف .....
١٥٠.....	الخبر المقطوع .....
١٥١.....	الخبر المنقطع بالمعنى الأعمّ وأقسامه .....
١٥١.....	تنبيه : .....
١٥٢.....	الخبر المنقطع بالمعنى الأخصّ .....
١٥٢.....	الخبر المرسل .....
١٥٤.....	تميم : .....
١٥٥.....	الخبر المعرض .....
١٥٥.....	الخبر الشاذّ، والنادر، والمنكر .....
١٥٧.....	تميمان .....
١٥٨.....	الخبر الغريب والعزيز .....

١٥٩ .....	الخبر المعلّل .....
١٦٠ .....	الخبر المضطرب .....
١٦١ .....	الخبر المقلوب .....
١٦١ .....	الخبر المدلّس .....
١٦٣ .....	الخبر المدرج .....
١٦٤ .....	الخبر الموضوع وأقسامه .....
١٦٧ .....	أصل : في الزيادة والنقص في السنّد .....
١٦٨ .....	فصل : في الناسخ والمنسوخ .....
١٦٩ .....	أصل : في معرفة المصحف والحرف .....
 ١٧٣	 <b>آداب المحدثين والعلماء</b>
١٧٥ .....	أصل : في الحث على تعلّم الحديث .....
١٧٩ .....	أصل : في آداب العالم والمحدث .....
١٨١ .....	أصل : في الوقت الذي يمكن تصدّى التحدّيث فيه .....
 ١٨٣	 <b>آداب طلّاب العلم والحديث</b>
١٨٥ .....	أصل : في لزوم الإخلاص في النّية لطلّاب الحديث .....
١٨٧ .....	أصل : في لزوم استعمال ما تعلّم الطالب من الآداب والسنن .....
١٨٩ .....	أصل : في توقير الشيخ والأستاد .....
١٩١ .....	أصل : لا ينبغي الجمع من دون المعرفة والفهم .....

أصل : في ضرورة التصنيف وبعض آدابه ..... ١٩٣	
أصل في كيفية سماع الحديث وتحمّله ..... ١٩٥	
سماع لفظ الشيخ من حفظه أو كتابه ..... ١٩٥	
القراءة على الشيخ ..... ١٩٧	
فرع : ..... ١٩٩	
فروع : ..... ٢٠٠	
إجازة الحديث وأنواعها ..... ٢٠١	
فرعان : ..... ٢٠٥	
إجازة المناولة وأنواعها ..... ٢٠٦	
تنبيه : ..... ٢٠٨	
إجازة المكتبة ..... ٢٠٩	
إجازة الإعلام ..... ٢١١	
إجازة الوصيّة ..... ٢١٢	
إجازة الوجادة ..... ٢١٢	
تنبيه : ..... ٢١٤	
أصل في الإسناد العالى والنازل ..... ٢١٥	
أصول في كيفية روایة الحديث ..... ٢١٩	<b>أُصول في كيفية روایة الحديث</b>
أصل : في الروایة من الحفظ والكتب ..... ٢٢١	
فروع : ..... ٢٢٣	

أصل : في اشتراط العلم في المحدث والراوي .....	٢٢٥
فروع : .....	٢٢٩
أصل : في عدم جواز رواية الحديث بقراءة لحّان ومصحف .....	٢٣١
فروع : .....	٢٣٢
أصل : في حذف «حدّثنا» في مثل «حدّثنا محمد بن يحيى» وغيره في الكافي وغيره .....	٢٣٥
فوائد : .....	٢٣٥
وجوب معرفة الرجال في الجرح والتعديل .....	٢٣٩
فصل : في المجازفة في تعديل كلّ الصحابة .....	٢٤١
فصل : في موقف الشيعة من صحابة النبي ﷺ .....	٢٤٣
..... تتمّة ..	٢٤٥
في فضل خلّص أصحاب الرسول ﷺ .....	٢٤٥
أصل : في سبب اختلاف الحديث بين المسلمين .....	٢٤٧
أصل : في معرفة مختلف الحديث وطرق الجمع أو الترجيح .....	٢٥٣
أصل : في معرفة الاعتبار بالمتابعات والشواهد .....	٢٦١
أصول أربعة ..	٢٦٣
ذكر بعض ماله دخل في أنواع الحديث .....	٢٦٣
أصل : إذا جاء الحديث بخلاف الدليل القاطع .....	٢٦٧
فروع : .....	٢٦٨
أصل : في بطلان القياس .....	٢٧١
..... تتمّة : .....	٢٧٣

أصل : في وجوب العمل بالحديث الصحيح ..... ٢٧٥
أصل : في من تقبل روایته ..... ٢٧٧
فروع : ..... ٢٨١
أصل : في ألفاظ التعديل والجرح ..... ٢٨٥
أصل : في كيفية كتابة الحديث وضبطه ..... ٢٨٧
فوائد : ..... ٢٨٨
خاتمة : في ذكر بعض الرموز عند المحدثين وكتب الحديث ..... ٢٩٤
فائدة تان : ..... ٢٩٥

### الفهارس العامة

١-فهرس الآيات ..... ١٩٩
٢-فهرس الروايات ..... ٣٠١
٣-فهرس الأشعار ..... ٣٠٩
٤-فهرس مصادر المقدمة ..... ٣١١
٥-فهرس مصادر الكتاب ..... ٣١٣
٦-فهرس الموضوعات ..... ٣٣٥